العـدد 69
الربـع الأول
2022

المراقب الاقتصادي

MAS
معـهـد أبـحـاث الـسـيـاسـات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +972 (2) 298 7053/4 | Fax: +972 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سـلطة النقـد الفلسـطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معـهـد أبـحـاث الـسـيـاسـات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي عدد 69/ 2022

هيئة التحرير:
- د. فضل النقيب
- رجا الخالدي
- د. نعمان كنفاني

فريق البحث والمراجعة:
- إسلام ربيع
- حبيب حن
- إيمان سعادة
- د. رابح مرار
- مسيف جميل

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/2987053-2-972+
فاكس: 2987055-2-972+
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: 2982700-2-972+
فاكس: 2982710-2-972+
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: 2415251-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041، البيرة – فلسطين
هاتف: 2946946-2-972+
فاكس: 2946947-2-972+
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.ps

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:
https://mas.ps/en/publications/6916.html

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2022
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

أيلول 2022

MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

المحتويات

1	**الاقتصاد الحقيقي والبنية التحتية - تعافٍ منقوص وهشاشة**	**6**
	1-1 النشاط الاقتصادي	6
	1-2 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات	9
	1-3 القطاعات التجارية والمالية والخدمية	11
	1-4 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي	11
	1-5 الأسعار	13
	1-6 البنية التحتية الاقتصادية: النقل والمواصلات	16
	تحت المجهر	19
2	**سوق العمل**	**23**
	2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة	23
	2-2 توزيع العمالة	24
	2-3 البطالة	26
	2-4 الأجور	27
	2-5 الحد الأدنى للأجور	28
3	**المالية العامة**	**30**
	3-1 الإيرادات العامة	30
	3-2 النفقات العامة	31
	3-3 الفائض/العجز المالي	31
	3-4 المتأخرات الحكومية	32
	3-5 الدين العام الحكومي	32

4	**القطاع المالي**	**34**
	4-1 القطاع المصرفي	**34**
	4-1-1 التسهيلات الائتمانية	34
	4-1-2 القروض المتعثرة	36
	4-1-3 الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	36
	4-1-4 النقدية والمعادن الثمينة	37
	4-1-5 ودائع العملاء	37
	4-1-6 أرباح المصارف	38
	4-1-7 متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض	38
	4-1-8 حركة تداول الشيكات في فلسطين	39
	4-1-9 شركات الإقراض المتخصصة	40
	4-2 القطاع المالي غير المصرفي	**40**
	4-2-1 قطاع الأوراق المالية	40
	4-2-2 قطاع التأجير التمويلي	42
	4-2-3 قطاع التأمين	43
5	**التنمية الإجتماعية**	**44**
	حجة الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة، واستراتيجية التكلفة والتمويل للأطفال منذ الولادة وحتى سن الثامنة في الضفة الغربية وقطاع غزة	44
6	**إصدارات حديثة**	**48**
	فلسطين تشهد معدل التضخم الأعلى منذ عشر سنوات	48
7	**مفاهيم وتعاريف اقتصادية**	**52**
	7-1 كيف تؤدي حقوق السحب إلى زيادة السيولة؟	52
	7-2 التوزيع العام للحصص (General Allocation)	52
	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2017-2022	**55**

الربع الأول من العام 2022 في سطور

- **الناتج المحلي الإجمالي:** شهد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2022 بالأسعار الثابتة (2015 سنة الأساس) انخفاضاً معدله 3.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 3,817 مليون دولار، وجاء هذا نتيجة انخفاض معدله 3.8% في الضفة الغربية، مقابل نمو طفيف في قطاع غزة معدله 0.2%، وهو ما انعكس في تقلص حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.7% (تراجعت بنحو 4.4% في الضفة الغربية وبنحو 0.4% في قطاع غزة) لتصل إلى 761.8 دولار (1,097.8 دولار في الضفة الغربية، و312.5 دولار في قطاع غزة).

- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدل البطالة في فلسطين بنحو 1.2 نقطة مئوية بين الربع الأول من العام 2022 والربع الرابع من العام 2021، ووصل إلى 25.4% (13.9% في الضفة، و46.6% في القطاع). وبلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 140.9 شيكل، موزعاً بين 118.8 للعاملين في الضفة، و55.1 للعاملين في القطاع، و268.4 للعاملين في إسرائيل والمستعمرات. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 43% بمتوسط أجر بلغ 924 شيكلاً.

- **المالية العامة:** ارتفع صافي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول من العام 2022 ليصل إلى 4.1 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4 مليار شيكل خلال الربع السابق (ارتفاع نسبته 2.5%). من جهة أخرى، انخفضت النفقات العامة بنسبة 10.3%، خلال الفترة نفسها، لتبلغ حوالي 3.4 مليار شيكل. وقد أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 0.7 مليار شيكل. وقد بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 694.6 مليون شيكل، كما انخفض الدين العام الحكومي بنحو 4.7% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 3.7 مليار دولار (ما يعادل 11.7 مليار شيكل).

- **القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية نهاية الربع الأول من العام 2022 بنحو 0.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 10.8 مليار دولار، 21% منها للقطاع العام. كما نمت الودائع بنسبة 0.6% خلال الفترة ذاتها، لتصل إلى 16.6 مليار دولار. وقد بلغ صافي أرباح المصارف في هذا الربع 52.5 مليون دولار، مسجلاً نمواً نسبته 22% مقارنة مع الربع السابق.

- **بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 4.5 مليار دولار نهاية الربع الأول من العام 2022. هذا، ولم تشهد القيمة السوقية نمواً ملحوظاً مقارنة مع الربع السابق مكتفيةً بنمو 1%. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 613.8 نقطة، بارتفاع قدره 1% مقارنة مع الربع السابق.

- **التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول من العام 2022 تضخماً معدله 1.5% مقارنة بالربع السابق. وبالتالي، فإنّ القوة الشرائية تراجعت بالمعدل نفسه بين الربعين المتلاحقين لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بالشيكل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، فإنّ قوتهم الشرائية انخفضت بنحو 0.4% خلال هذا الربع بسبب معدلات التضخم المرتفعة، وذلك على الرغم من ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 1.1% مقارنة مع الربع السابق. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار التطورات نفسها على عملة الدولار تقريباً.

1. الاقتصاد الحقيقي.. تعافٍ منكوس وضغوط تضخمية

انعكس اتجاه النشاط الاقتصادي في الربع الأول من العام 2022، حيث انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.1% على الرغم من التحسن الذي طرأ على الاستهلاك الخاص. وساهم الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنحو 7.7% في النمو في الربع الأول من العام 2022، إلا أن التراجع في المكونات الأخرى للناتج المحلي الإجمالي دفعت النمو الاقتصادي إلى المنطقة السالبة.[1] الزيادة في الاستهلاك الخاص كانت نتيجة الزيادة في تعويضات العاملين في إسرائيل، في ظل تراجع مصادر الدخل المحلية. وكان للقيود على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الأثر السلبي الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم بتخفيض معدل النمو الاقتصادي بنحو 4.5% على المستوى الربعي. كما أن تراجع الطلب الخارجي على الصادرات الفلسطينية ساهم بتخفيض النمو بنحو 2.4%. أما على مستوى إجمالي الاستثمار، فقد ساهم تراجع الاستثمار في المباني بنحو -1.2% في النمو، بينما ساهم الاستثمار في غير المباني بنحو -0.1%، والتغير في المخزون بنحو -0.1%. من حيث الإنتاج، شهدت جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية انخفاضاً في القيمة المضافة، لكن كانت قطاعات الزراعة والتجارة والإدارة العامة الأكثر تراجعاً.

كان للتغيرات العالمية غير المواتية، بما في ذلك الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع، وارتفاع تكاليف الشحن والنقل، والاضطرابات في سلسلة التوريد العالمية، والانعكاسات السلبية للحرب بين روسيا وأوكرانيا، أثر واضح على النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال في فلسطين. كما ظهرت ضغوط إضافية بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وتراجع القوة الشرائية، واتباع البنوك المركزية العالمية الرئيسية سياسات نقدية انكماشية. يضاف إلى ذلك الأزمة المالية المستمرة للسلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرار الاحتلال في تنفيذ اقتطاعات أحادية الجانب من أموال المقاصة الفلسطينية، وشبه غياب الدعم الخارجي للموازنة في الربع الأول من العام 2022، الذي لم يتجاوز 6.3 مليون دولار.[2] التحسن الوحيد الذي شهده الربع الأول من العام 2022، أي الزيادة في الاستهلاك الخاص، مرهون بمدى حاجة الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية، ما يضيف عنصراً آخر لحالة عدم اليقين البنيوي التي تحدد مسار أداء الاقتصاد الحقيقي.

1-1 النشاط الاقتصادي[3]

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)، في الربع الأول من العام 2022 بنحو 3.1% مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 3,817 مليون دولار (انظر الشكل 1-1). وحصل هذا التراجع نتيجة انكماش ناتج اقتصاد الضفة الغربية بنحو 3.8%، بينما نما اقتصاد قطاع غزة بنحو 0.2% ما بين الربعين المتلاحقين. وعلى المستوى السنوي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 5.7% عن قيمته في الربع المناظر من العام 2021. أما على مستوى الأسعار الجارية، فقد وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,898.6 مليون دولار.

على مستوى الإنتاج، شهد الربع الأول من العام 2022 انخفاضاً في القيمة المضافة لجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية الرئيسية مقارنة مع الربع السابق، ولكنها لا تزال أفضل من المستوى المنخفض في الربع الأول من العام 2021 لمعظم القطاعات الرئيسية، باستثناء الزراعة والمعلومات والاتصالات. وشهد قطاع الزراعة أكبر انخفاض في القيمة المضافة على المستوى الربعي (17.2%)، تلاه قطاعا المعلومات والاتصالات (12.8%) والنقل والتخزين (9.4%).

على مستوى الإنفاق، تراجع كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي وإجمالي الاستثمار بنحو 19.7% و5.0% على الترتيب في الربع الأول من العام 2022 مقارنة مع الربع السابق (انظر الشكل 1-2). كما اتسع العجز في الميزان التجاري بنحو 5.9% بسبب الانخفاض الأكبر في الصادرات (11.8%) مقارنة بانخفاض الواردات (0.1%). في المقابل، نما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بنحو 8.6%.[4] وعلى المستوى السنوي، تظهر المقارنة مع الربع المناظر من العام 2021 ارتفاعاً في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص (19.3%) وإجمالي الاستثمار (12.6%)، قابله اتساع العجز في الميزان التجاري (20.3%) وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي (12.5%).

---

1 النسب المذكورة هي نسب المساهمة في النمو، ومجموع جميع النسب المكونة لمعدل النمو يساوي -3.1%. هذه النسب لا تشير إلى التوزيع النسبي أو معدل التغيير.

2 وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، 2022. التقارير المالية الشهرية للعام 2022، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

3 معظم الإحصاءات الواردة في هذا القسم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالأخص إحصاءات الحسابات القومية الربعية. تتم الإشارة إلى المصادر الأخرى حيثما تستخدم. كما أن جميع نسب التغيير مقاسة بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015 ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك.

4 الإنفاق الاستهلاكي الخاص يشمل الاستهلاك النهائي للأسر والاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الربع للأعوام 2019-2022 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

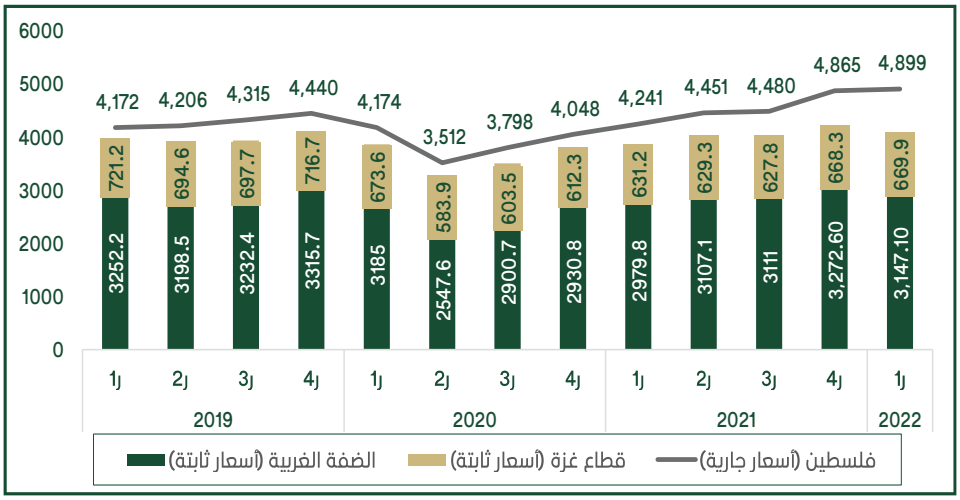

شكل 1-2: التوزيع النسبي للإنفاق الربعي على الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2019-2022 [5]

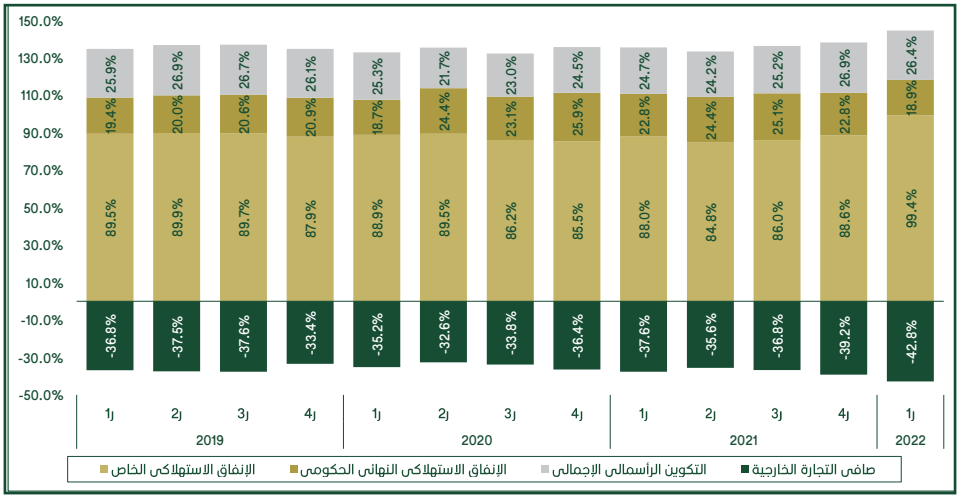

حصّة الفرد من الناتج المحلي

أدّى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأول من العام 2022 مقارنة مع الربع السابق، إلى تقلص حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.7% (تراجعت بنحو 4.4% في الضفة الغربية، وبنحو 0.4% في قطاع غزة)، لتصل إلى 761.8 دولار (1,097.8 دولار في الضفة الغربية، و312.5 دولار في قطاع غزة). حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذا الربع، كانت أعلى بنحو 3.1% مما كان عليه قبل سنة (ارتفع بنحو 3.3% في الضفة الغربية، وبنحو 3.2% في قطاع غزة). بينما وصلت حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 977.6 دولار بالأسعار الجارية في الربع الأول من العام 2022 للأرض المحتلة كافة. هذا الرقم يخفي الفجوة الشاسعة والمقلقة في الأداء الاقتصادي بين الضفة الغربية (1,414.4 دولار) وقطاع غزة المنكوب (393.6 دولار).

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال

على الرغم من الانتكاسات في الأداء الحقيقي المشار إليها أعلاه، يظهر مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال أن بيئة النشاط الاقتصادي تحسنت في الربع الأول من العام 2022، ولكن قيمة المؤشر لا تزال متدنية. ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى تأثره بالانخفاض الحاد في قطاع غزة الذي خلفه العدوان الإسرائيلي في شهر أيار 2021، وإلى تباطؤ التعافي الاقتصادي من تأثيرات جائحة كورونا (انظر الشكل 1-3).

5 مجموع النسب لا يساوي 100% بسبب صافي السهو والخطأ.

يتم احتساب مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال بالاعتماد على استطلاع آراء عينة ممثلة من مدراء المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حول المستويات الحالية للتشغيل والإنتاج والمبيعات، وتوقعات تغيّرها للأشهر القادمة. المؤشر يعطي لمحة عن بيئة الأعمال العامة للاقتصاد الفلسطيني خلال ذلك الشهر، وما هو متوقع للأشهر القادمة. القيمة القصوى للمؤشر تبلغ موجب 100، فيما تبلغ القيمة الدنيا سالب 100. في حال كانت قيمة المؤشر موجبة، فإن الأوضاع الاقتصادية جيدة، وازدياد المؤشر يدل على تحسّن الوضع الاقتصادي العام، وبالعكس فيما يخص القيم السالبة. اقتراب قيمة المؤشر من الصفر يدلل على أن الأوضاع على حالها، وأنه ليس من المتوقع حدوث تغيير في المستقبل القريب. هذا المؤشر كما في جميع المؤشرات يعكس الفجوة الاقتصادية الكبيرة، في أوضاع الأعمال ما بين قطاع غزة والضفة الغربية.

شكل 1-3: مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال الشهري للأعوام 2020-2022

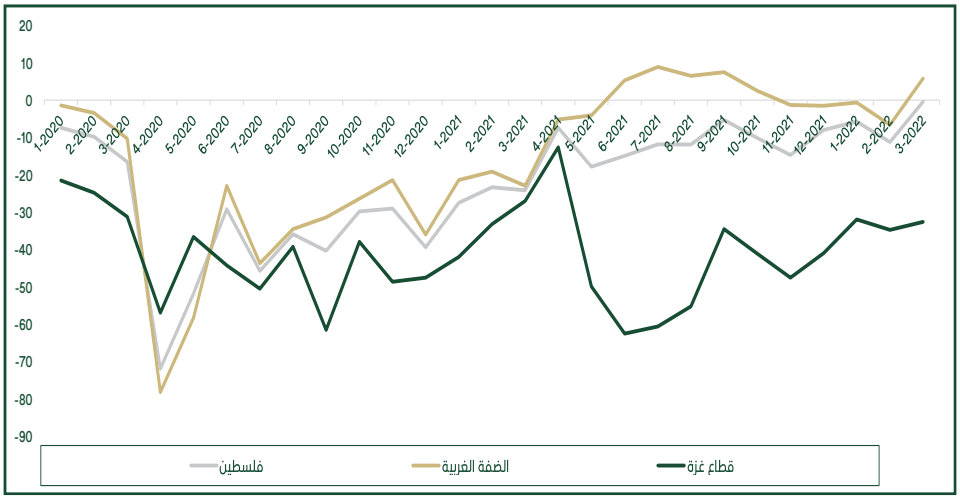

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2022. مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، 2020-2022. رام الله، فلسطين.

تسجيل السيارات

تشير بيانات وزارة المالية الفلسطينية إلى انخفاض في عدد السيارات المسجلة في الضفة الغربية بنحو 24.7% في الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، حيث وصلت إلى 7,504 سيارة (انظر الشكل 1-4). يعود الانخفاض، بشكل أساسي، إلى تراجع مقداره 24.7% تقريباً في تسجيل السيارات المستعملة المستوردة من السوق الخارجي. انخفاض تسجيل السيارات لا يعكس بالضرورة تراجع النشاط الاقتصادي، حيث يعاني القطاع من مشاكل في سلاسل التوريد العالمية، ونقص في تصنيع السيارات في الدول المصدرة.[6]

شكل 1-4: بيانات تسجيل السيارات المستوردة الربعية في الضفة الغربية، 2019-2022

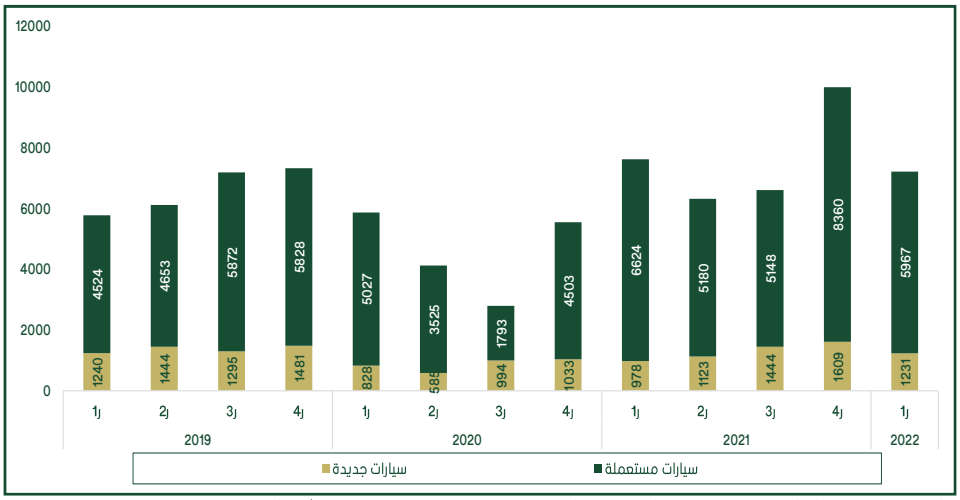

المصدر: وزارة المالية 2022، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة. رام الله، فلسطين.

6 https://www.cnbc.com/2022/06/28/new-car-quality-declined-11percent-blame-supply-chain-problems-jd-power.html

2-1 القطاعات الإنتاجية: الزراعة والصناعة والإنشاءات[7]

بشكل عام، تراجع الأداء الاقتصادي لجميع القطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاع الزراعة الذي أظهر أداءً ضعيفاً جداً. انخفضت القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية في الربع الأول من العام 2022 بنحو 7.3% مقارنة مع الربع السابق، بينما ارتفعت بنحو 1.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2021. وتراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 23.6% في الربع الرابع من العام 2021 إلى 22.6% في الربع الأول من العام 2022، أقل من القيمة المُسجلة في الربع المناظر من العام 2021 (23.5%) أيضاً.

قطاع الزراعة

شهدت القيمة المضافة لنشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك انخفاضاً بنحو 17.2% في الربع الأول 2022 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 3.2% مقارنة بالربع الأول من العام 2021. ونتيجة لذلك، تراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 7.0% في الربع الرابع من العام 2021، و6.5% في الربع الأول من العام 2021، إلى 6.0% في الربع الأول من العام 2022.

قطاع الصناعة

كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الربع الأول من العام 2022 أقل بنحو 1.5% بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2021، إلا أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 11.8% إلى 12.0% خلال الفترة نفسها بسبب التراجع الأكبر في قطاعات أخرى. على مستوى المقارنة السنوية، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنحو 3.8% ما بين الأرباع المتناظرة (انظر الجدول 1-1).

انخفض الرقم القياسي الكلي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 3.0% في الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، ولكنه كان أعلى بنحو 3.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، ليصل المؤشر إلى حوالي 1.05 نقطة (سنة الأساس 2019) (انظر الشكل 1-5).

جدول 1-1: مقارنة ربعية للقيمة المضافة من القطاعات الصناعية للعامين 2021 و2022 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر1 2021	ر4 2021	ر1 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
التعدين واستغلال المحاجر	14.1	12.7	11.3	%11.0-	%19.9-
الصناعات التحويلية	378.9	401.9	390.3	%2.9-	%3.0
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	33.8	33.9	39.2	%15.6	%16.0
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	15.7	17.5	18.4	%5.1	%17.2
قطاع الصناعة (المجموع)	442.5	466	459.2	%1.5-	%3.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2022. رام الله، فلسطين.

7 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2022. رام الله، فلسطين.

شكل 1-5: الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي الربعي، 2019-2022 (سنة الأساس 2019)

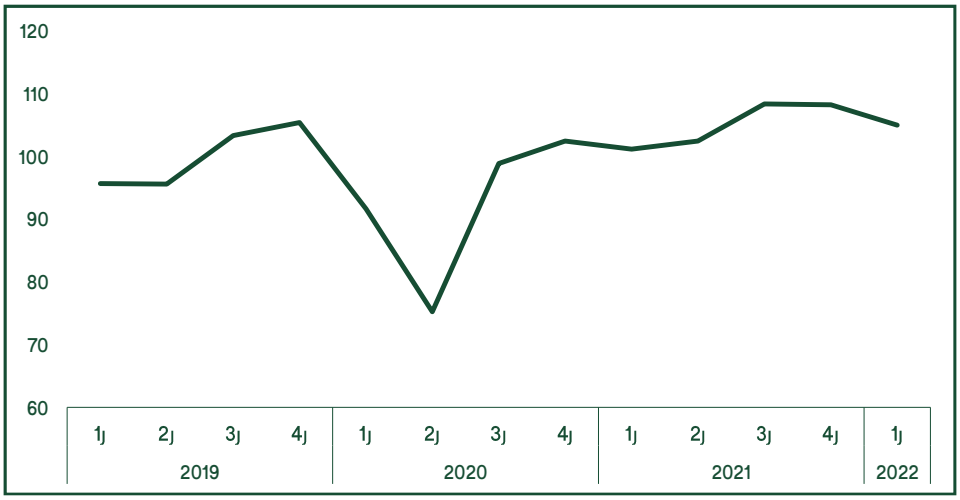

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسوح الأرقام القياسية، 2019-2022.

قطاع الإنشاءات

انخفضت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بنحو 7.2% في الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، ما أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 4.8% في الربع الرابع من العام 2021 إلى 4.6% في الربع الأول من العام 2022. وعلى مستوى المقارنة السنوية، ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنحو 3.8% ما بين الأرباع المتناظرة.

من ناحية تراخيص البناء، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع بنحو 3% في التراخيص الصادرة في الربع الأول من العام 2022 بالمقارنة مع الربع السابق، وإلى زيادة بنحو 46% من المستوى المتدني في الربع الأول من العام 2021 (انظر الشكل 1-6). وبلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 3,271 رخصة خلال الربع الأول من العام 2022، منها 1,997 رخصة لأبنية جديدة. كما بلغ عدد الوحدات السكنية المرخصة 6,462 وحدة سكنية، مجموع مساحتها 1,074 ألف متر مربع. ارتفع عدد الوحدات السكنية الجديدة بنحو 1% مقارنة بالربع السابق، كما سجلت زيادة بنحو 70% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021.[8]

شكل 1-6: المساحات المرخصة (ألف متر مربع) والقيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في فلسطين (سنة الأساس 2015)، بيانات ربعية 2019-2022

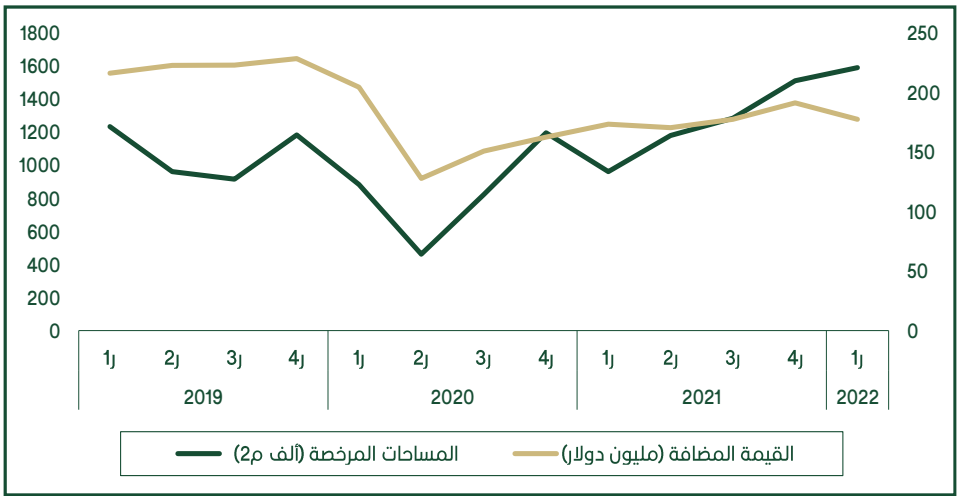

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022، إحصاءات رخص الأبنية، وإحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2019-2022. رام الله، فلسطين.

8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022، إحصاءات رخص الأبنية.

3-1 القطاعات التجارية والمالية والخدمية

يشير الجدول 1-2 إلى الأنشطة الاقتصادية المُكونة للقطاعات التجارية والمالية والخدمية في الاقتصاد الفلسطيني، التي انخفضت القيمة المضافة الكلية لها بنحو 4.2% في الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفعت بنحو 4.8% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021. ويتضح من الجدول 1-2 أنّ تراجع القيمة المضافة لهذه الأنشطة مقارنة بالربع السابق نتج عن انكماش معظم القطاعات الفرعية باستثناء أنشطة الخدمات الإدارية، والصحة، والفنون والترفيه والتسلية، وأنشطة الخدمات الأخرى. وانخفضت مساهمة القطاعات التجارية والمالية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي من 60.4% في الربع الرابع من العام 2021، و60.3% في الربع الأول من العام 2021 إلى 59.7% في الربع الأول من العام 2022.

جدول 1-2: مقارنة ربعية للقيمة المضافة للقطاعات الخدمية للأعوام 2021 و2022 (مليون دولار) (سنة الأساس 2015)

النشاط الاقتصادي	ر1 2021	ر4 2021	ر1 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية	646.2	740.5	707.7	%4.4-	%9.5
النقل والتخزين	53	69.4	62.9	%9.4-	%18.7
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	164.4	169.7	168.6	%0.6-	%2.6
المعلومات والاتصالات	123	138.1	120.4	%12.8-	%2.1-
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	45.3	51.9	41.4	%20.2-	%8.6-
الأنشطة العقارية والإيجارية	170.1	184	174.3	%5.3-	%2.5
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	31.7	41.2	34.9	%15.3-	%10.1
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	21.6	27.7	28.5	%2.9	%31.9
التعليم	247.3	243	239.6	%1.4-	%3.1-
الصحة والعمل الاجتماعي	157.1	174.6	175.3	%0.4	%11.6
الفنون والترفيه والتسلية	9.9	10.7	12.1	%13.1	%22.2
أنشطة الخدمات الأخرى	48.6	45.1	52.7	%16.9	%8.4
الإدارة العامة	456.8	484	460.3	%4.9-	%0.8
الخدمات المنزلية	1.5	1.5	1.5	%0.0	%0.0
القطاعات الخدمية	2,176.5	2,381.4	2,280.2	%4.2-	%4.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022، إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2020. رام الله، فلسطين.

4-1 ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

تعاني فلسطين من عجز مزمن في الميزان التجاري لأن قيمة الواردات تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات. تساهم تعويضات العاملين في إسرائيل، والمساعدات الخارجية، والتحويلات الخارجية، والدخل المتحقق من الاستثمارات في الخارج، في سد جزء من العجز، إلا أنها غير كافية لتغطية كامل الاستهلاك المحلي. لذلك، تعاني فلسطين من عجز هيكلي في الحساب الجاري يتم تمويله، عادة، من خلال الاقتراض.[9]

خلال الربع الأول من العام 2022، ارتفع عجز الحساب الجاري بنحو 59.7% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 623 مليون دولار. الزيادة في تعويضات العاملين في إسرائيل بنحو 9.8%، وفي التحويلات الجارية للقطاعات غير الحكومية بنحو 1.8%، لم تكن كافية لتعويض اتساع العجز في الميزان التجاري بنحو 7.0% وتراجع مساعدات الدول المانحة للقطاع الحكومي بنحو 84.4%، ما أدى إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري (انظر الجدول 1-3). وعلى مستوى الحسابات القومية، ارتفع صافي الدخل من الخارج بنحو 7.9% ما بين الربع الرابع من العام 2021، والربع الأول من العام 2022 بسبب الزيادة في صافي تعويضات العاملين (9.1%)، ليصل إلى 987.9 مليون دولار بالأسعار الجارية. وعلى الرغم من هذه الزيادة، انخفض الدخل

9 الحساب الجاري هو سجل معاملات دولة ما مع بقية دول العالم. ويحتوي السجل على الميزان التجاري، وصافي الأرباح من الاستثمارات الخارجية، وصافي المدفوعات التحويلية. يشير عجز الحساب الجاري إلى أن الدولة عليها التزامات مالية للخارج أكبر من الدخل والتحويلات التي تصلها من الخارج.

القومي الإجمالي بنحو 1.6% بسبب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي.[10] نتيجة لذلك، ارتفعت مساهمة صافي الدخل من الخارج في الدخل القومي الإجمالي، من 13.9% في الربع الرابع من العام 2021 إلى 15.4% في الربع الأول من العام 2022.

جدول 1-3: مقارنة ربعية لمؤشرات مختارة من ميزان المدفوعات للأعوام 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

المؤشر	ر1 2021	ر4 2021	ر1 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
العجز في الحساب الجاري (صاف)	**485-**	**390-**	**623-**	**%59.7**	**%28.5**
العجز في الميزان التجاري (الصادرات-الواردات)	**1,667-**	**2,016-**	**2,157-**	**%7.0**	**%29.4**
الصادرات	674	960	861	%10.3-	%27.7
الواردات	2,341	2,976	3,018	%1.4	%28.9
الدخل الأولي (صاف)	**750**	**911**	**987**	**%8.3**	**%31.6**
منه تعويضات العاملين في إسرائيل	707	867	952	%9.8	%34.7
منه دخل الاستثمار	83	79	69	%12.7-	%16.9-
الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) (صاف)	**432**	**715**	**547**	**%23.5-**	**%26.6**
منه تحويلات الدول المانحة للقطاع الحكومي	9	212	33	%84.4-	%266.7
منه التحويلات الجارية للقطاعات غير الحكومية (بشمل دعم المانحين)	463	544	554	%1.8	%19.7
التحويلات الرأسمالية (صاف)	**75**	**141**	**103**	**%27.0-**	**%37.3**
صافي الاقتراض (الحساب المالي)	**447**	**428**	**411**	**%4.0-**	**%8.1-**
منه الاستثمار المباشر (صاف)	43	87	106	%21.8	%146.5
منه استثمار الحافظة (صاف)	-39	17	17	%0.0	%143.6-
منه الودائع (بالعملات الأجنبية)	499	459	339	%26.1-	%32.1-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2022، إحصاءات ميزان المدفوعات الربعية، 2010-2022. رام الله، فلسطين.

خلال الربع الأول من العام 2022، فاق إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج إجمالي الالتزامات الأجنبية بحوالي 3.75 مليار دولار.[11] ارتفع صافي الاستثمار الدولي لفلسطين بنحو 2.5% مقارنة بالربع السابق، وحوالي 28.7% مقارنة بالربع الأول من العام 2021 (انظر الجدول 1-4). نتجت الزيادة الربعية والسنوية عن ارتفاع الإيداعات المحلية في البنوك الخارجية (2.4% و18.3% على التوالي). من الجدير بالذكر أن حوالي 65.7% (أي 6.4 مليار دولار) من إجمالي أرصدة الأصول هي ودائع في الخارج ونقد أجنبي في الاقتصاد المحلي.

جدول 1-4: مقارنة ربعية لوضع الاستثمار الدولي للأعوام 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

البند	ر1 2021	ر4 2021	ر1 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
صافي الاستثمار الدولي	**2,914**	**3,659**	**3,750**	**%2.5**	**%28.7**
1. الاستثمار الأجنبي المباشر (صاف)	2,486-	2,644-	2,714-	%2.6	%9.2
2. استثمارات الحافظة (صاف)	635	685	678	%1.0-	%6.8
3. استثمارات أخرى (صاف)	4,031	4,745	4,923	%3.8	%22.1
4. أصول احتياطية	734	873	863	%1.1-	%17.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2022، وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010-2022. رام الله، فلسطين.

تم حساب صافي البنود الفرعية بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد.

10 الناتج القومي الإجمالي هو مجموع القيمة السوقية لجميع المنتجات والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد دولة ما، من خلال وسائل الإنتاج المملوكة من قبل مواطنيها، في إطار فترة زمنية محددة، سواء أكان الإنتاج يتم داخل الحدود الجغرافية للدولة أم خارجها. الفرق بين الناتج المحلي والناتج القومي هو في بند «صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية»؛ أي الفرق بين إجمالي الدخول التي يحصل عليها مواطنو الدولة من الخارج، وإجمالي دخول الأجانب من الدولة.

11 وضع الاستثمار الدولي هو بيان إحصائي يوضح، عند تاريخ معين، وضعية الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما، التي تمثل مطالبات على غير المقيمين من جهة، والتزامات المقيمين إزاء غير المقيمين من جهة أخرى. صافي وضع الاستثمار الدولي يحتسب الفرق بين الأصول المالية الخارجية ونظيرتها على مستوى الخصوم.

بلغ إجمالي الدين الخارجي قرابة 2.15 مليار دولار نهاية الربع الأول من العام 2022، منخفضاً بنحو 0.6% مقارنة بالربع السابق (انظر الجدول 1-5). ونتج ذلك عن انخفاض دين المصارف الخارجي طويل الأجل (8.2%) وتراجع دين الحكومة الخارجي قصير الأجل (14.7%)، مقابل ارتفاع دين الحكومة الخارجي طويل الأجل (2.2%) ودين المصارف قصير الأجل (6.3%). ومن الجدير بالذكر أن دين الحكومة هو أساساً طويل الأجل، الذي يشكل 61.3% من إجمالي الدين الخارجي الفلسطيني.

جدول 1-5: مقارنة ربعية لمكونات الدين الخارجي للعامين 2021 و2022 (مليون دولار بالأسعار الجارية)

القطاع الاقتصادي	ر1 2021	ر4 2021	ر1 2022	نسبة التغير عن الربع السابق	نسبة التغير عن الربع المناظر
الحكومة العامة	1,314	1,319	1,316	%0.2-	%0.2
قصير الأجل	125	191	163	%14.7-	%30.4
طويل الأجل	1,189	1,128	1,153	%2.2	%3.0-
المصارف	670	780	771	%1.2-	%15.1
قصير الأجل	325	378	402	%6.3	%23.7
طويل الأجل	345	402	369	%8.2-	%7.0
القطاعات الأخرى	37	43	43	%0.0	%16.2
قصير الأجل	22	0	0	-	%100.0-
طويل الأجل	15	43	43	%0.0	%186.7
الاستثمار المباشر (الاقتراض ما بين الشركات التابعة المنتسبة)	6	17	17	%0.0	%183.3
إجمالي رصيد الدين الخارجي	2,027	2,159	2,147	%0.6-	%5.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2022، وضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي الربعية، 2010-2022. رام الله، فلسطين.

1-5 الأسعار[12]

الرقم القياسي لأسعار المستهلك يبين الشكل(1-7)؛ يصور الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين الربع الأول من العام 2019 والربع الأول من العام 2022. بينما يقيس المنحنى الثاني التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة، مقارنة مع الربع السابق عليه؛ أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الأول من العام 2022 إلى نحو 104.2 نقطة مقارنة مع نحو 102.7 نقطة في الربع الرابع من العام 2021؛ أي إن معدل التضخم بلغ 1.5% (انظر الشكل 1-7). ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 3.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2021. الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مرتبطة بارتفاع أسعار المواد الخام ونسب التضخم على مستوى العالم بسبب تسارع الطلب، وتعطل سلاسل التوريد، ومحدودية القدرة الإنتاجية على المدى القصير.

أسعار المنتج[13]

شهد الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقّاها المنتجون المحلّيون) ارتفاعاً مقداره 5.1% بين الربع الأول من العام 2022 والربع الرابع من العام 2021 (انظر الشكل 1-8). نتج هذا عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنحو 5.3%، وارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بمقدار 2.8%. كما شهد الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنحو 11.0% في الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع الأول من العام 2021، نتيجة ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنحو 11.1%، وارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بمقدار 10.4%. وتعكس هذه التغييرات الارتفاع الذي يشهده العالم في أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الغذاء والمواد الخام، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى المزيد من الزيادة في التضخم على المستوى المحلي.

12 مصدر الأرقام في هذا الجزء: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسوح الأرقام القياسية، 2019–2022.
13 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. الأسعار والأرقام القياسية 2022.

شكل 1-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم الربعي، 2019-2022 (سنة الأساس 2018)

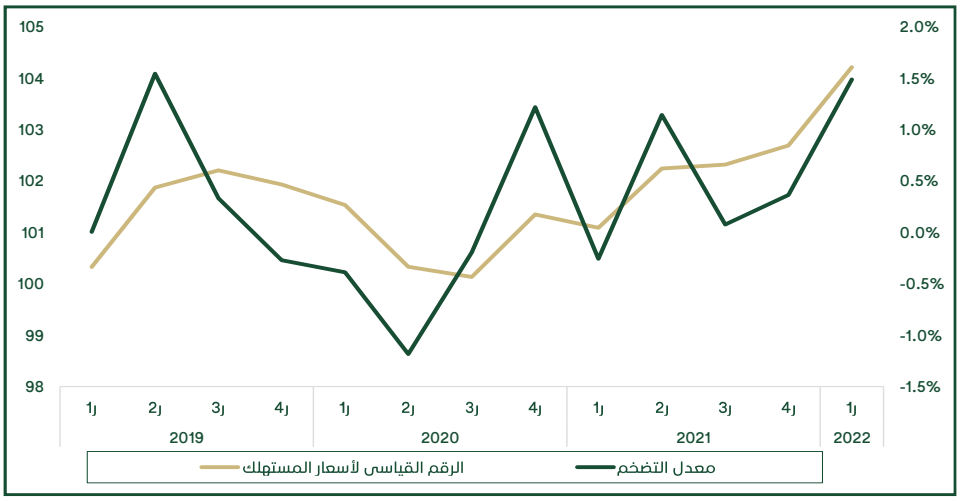

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسوح الأرقام القياسية، 2019 -2022.

شكل 1-8: تطوّر الرقم القياسي الربعي لأسعار المنتج، 2019-2022 (سنة الأساس 2019)

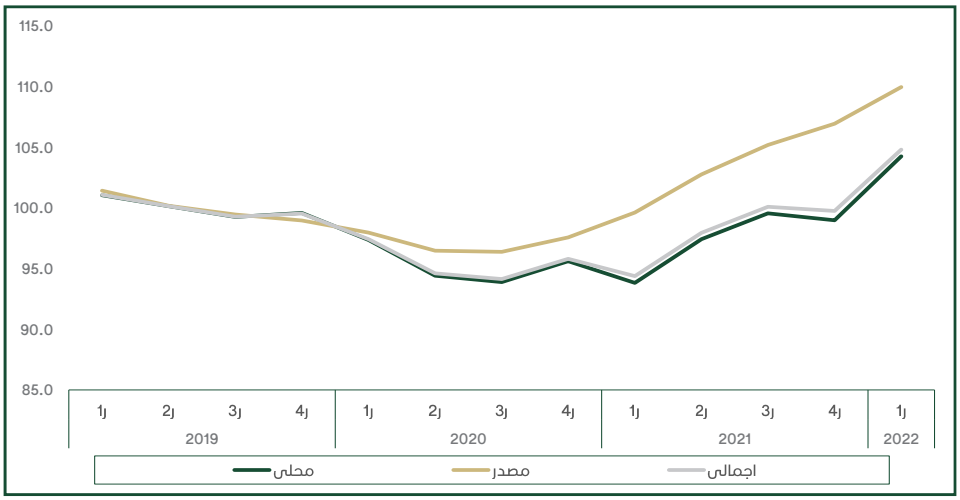

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. مسوح الأرقام القياسية، 2019 -2022. حسابات الباحث.

أسعار العقارات السكنية

بلغت قيمة مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية الكلي 113.3 نقطة في الربع الأول من العام 2022، مرتفعاً بنحو 4.9% بالمقارنة مع الربع السابق (انظر الشكل 1-9). المؤشر الكلي عبارة عن مؤشر تجميعي لمؤشرين فرعيين: الأول مؤشر للشقق السكنية (بلغ 107.2 نقطة بمعدل نمو 3.4% ما بين الأرباع المتتالية)، والثاني للمنازل التي تشمل الفلل (بلغ 117.5 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنحو 5.9% مقارنة بالربع الرابع من العام 2021). أما على المستوى السنوي، فارتفعت قيمة المؤشر الكلي بنحو 8.2% مقارنةً مع الربع الأول من العام 2021، مدفوعاً بارتفاع مؤشر أسعار المنازل بنحو 11.3% ومؤشر الشقق السكنية بنحو 3.7%. ارتفاع تكاليف البناء كان أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة أسعار العقارات السكنية على المستوى السنوي، حيث ارتفع مؤشر أسعار تكاليف البناء للمباني السكنية بنحو 7.4% في الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع المناظر من العام 2022. لم تؤدِّ الزيادة في تكاليف مدخلات الإنتاج إلى تراجع عرض الوحدات السكنية، بل على النقيض، ارتفع عدد الوحدات السكنية الجديدة المرخصة بنحو 70% خلال الفترة نفسها، كما ارتفع الاستثمار في المباني بنحو 2.2%. أما على المستوى الربعي، فقد ارتفع عدد الوحدات السكنية الجديدة المرخصة بنحو 1% على الرغم من ارتفاع تكاليف البناء للمباني السكنية بنحو 1.2% وتراجع الاستثمار في المباني بنحو 8.4%.

شكل 1-9: مؤشر سلطة النقد لأسعار العقارات السكنية في فلسطين من الربع الأول 2019 إلى الربع الأول 2022

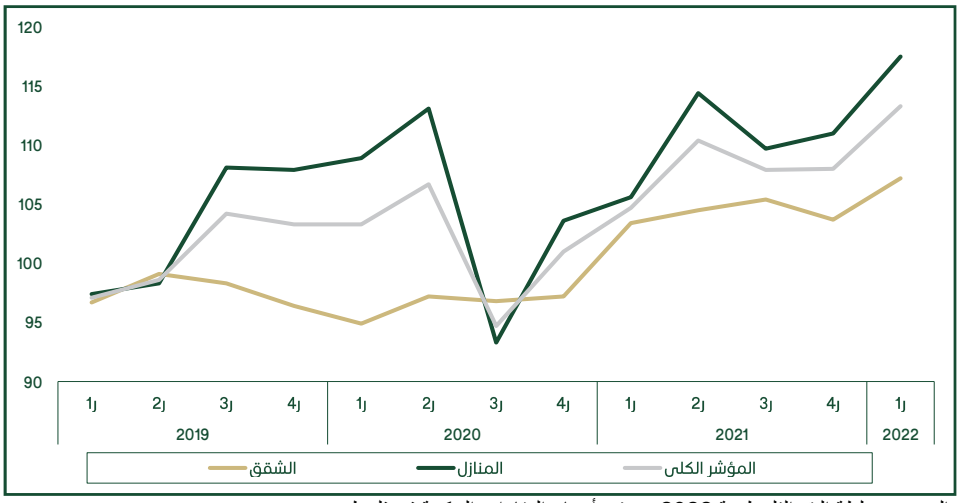

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية 2022. مؤشر أسعار العقارات السكنية في فلسطين.

القوة الشرائية[14]

القوة الشرائية للشيكل: ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الأول من العام 2022 يعني تراجع القوة الشرائية بعملة الشيكل بالمقدار نفسه خلال الفترات المشار إليها (انظر الشكل 1-10)، علماً أن تطور القوة الشرائية لعملة الشيكل يعادل ويعاكس معدل التغير في أسعار المستهلك.

القوّة الشرائية للدولار والدينار: شهد الربع الأول من العام 2022 ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (الشراء) بنحو 1.1% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه انخفض بنحو 2.4% مقارنة بالربع المناظر من العام 2021. بناءً على ذلك، وبسبب معدلات التضخم المرتفعة، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار، وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد انخفضت خلال هذا الربع بنحو 0.4%، و5.5%، خلال فترة المقارنة نفسها على التوالي. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت، فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نسب تراجع شبيهة بتلك الخاصة بعملة الدولار، تقريباً.

شكل 1-10: تطور القوة الشرائية بالعملات الرئيسية المتداولة محلياً، الربع الأول 2022 بالمقارنة مع الربع الرابع 2021 والربع الأول 2021 (%)

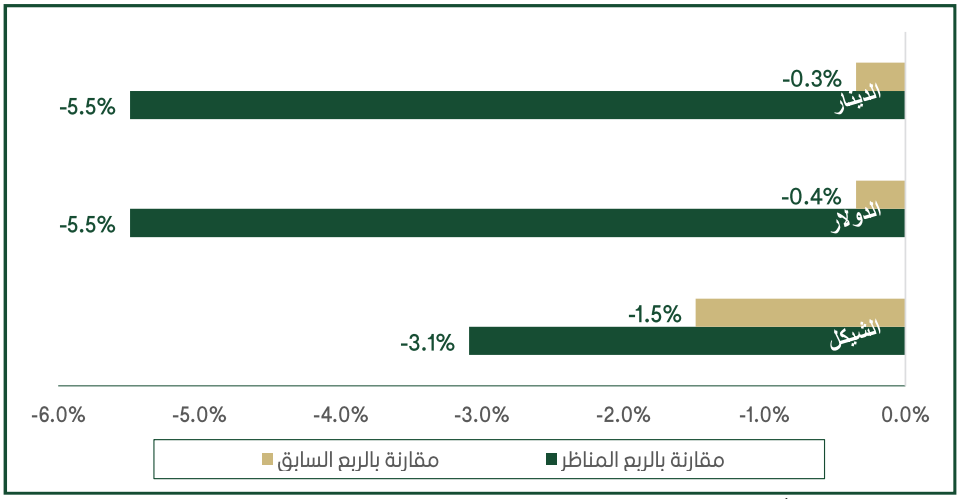

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

14 تعرّف القوة الشرائية بأنها «القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من دخل»، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

6-1 البنية التحتية الخدمية: النقل والمواصلات

يعد قطاع النقل والمواصلات من قطاعات البنية التحتية الأكثر ضعفاً في فلسطين، حيث يعتمد على النقل البري بشكل كامل، ويتصف بدرجة عالية من عدم الانتظام، ويفتقر إلى الاستثمارات والخدمات النوعية. كما هو الحال في جميع مكونات الاقتصاد الحقيقي، يفرض الاحتلال سيطرته على قطاع النقل من خلال التحكم بشبكة الطرق لصالح خطط الاستيطان المتواصل تنفيذها، ويمنع الفلسطينيين من تطوير البنية التحتية خارج مراكز المدن والقرى فيما يسمى المنطقة «ج»، التي تشمل قرابة 60% من مساحة الضفة الغربية المحتلة. يضاف إلى ذلك عدم توفر المصادر المالية الضرورية والحيوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير البنية التحتية لقطاع النقل حتى داخل مراكز المدن والقرى الرئيسية. وتطوير الطرق يعتمد، بالعادة، على المساعدات والمشاريع دولية، إضافة إلى المبادرات الخاصة. كما يعاني القطاع من تفاقم مشاكل الأزمات المرورية بسبب التزايد المطّرد وغير المنتظم بعدد المركبات مع ثبات القدرة الاستيعابية للطرق بسبب سوء التخطيط وصعوبة توسعة الشوارع القائمة، وخلو المدن الفلسطينية من الجسور والأنفاق.[15] في هذا القسم من المراقب، نستعرض أبرز المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات، للوقوف على الاحتياجات التنموية لهذا القطاع الحيوي.

شبكة الطرق

بلغ طول شبكة الطرق في الضفة الغربية في العام 2021 نحو 3,927 كم؛ أي بزيادة قدرها 5 كم فقط مقارنة بالعام 2019.[16] الغالبية العظمى من شبكة الطرق معبدة (88.3%)، ولكن نصفها تقريباً (48.0%) بحاجة الى إعادة تأهيل.[17] تُشكل الطرق الرئيسية؛ أي الطرق التي تربط بين المدن الرئيسية، ما نسبته 19.6% من الطول الإجمالي لشبكة الطرق المعبدة، تليها الطرق الإقليمية 33.4% (امتداد الطرق الرئيسية داخل المدن) والطرق المحلية 47.0% (طرق داخل التجمعات السكانية الفلسطينية ويشرف على تطويرها وصيانتها الهيئات المحلية). على الرغم من أن محافظة الخليل تحتوي على الجزء الأكبر من شبكة الطرق (21.6%) بسبب كبر حجمها كمساحة وعدد سكانها، فإن هناك تفاوتاً بين محافظات الضفة الغربية من ناحية هيئة ونوع الطرق كما يظهر في الشكل 1-11 أدناه. لعل هذا يعكس طبيعة الموقع الجغرافي لكل محافظة، وحجم حركة المركبات التي تمّر من خلالها، وأيضاً التفاوت في الاستثمار في البنية التحتية من قبل الحكومة المركزية والهيئات المحلية.

الشكل 1-11: التوزيع النسبي لأطوال شبكة الطرق في محافظات مختارة في الضفة الغربية حسب نوع الطريق، 2021

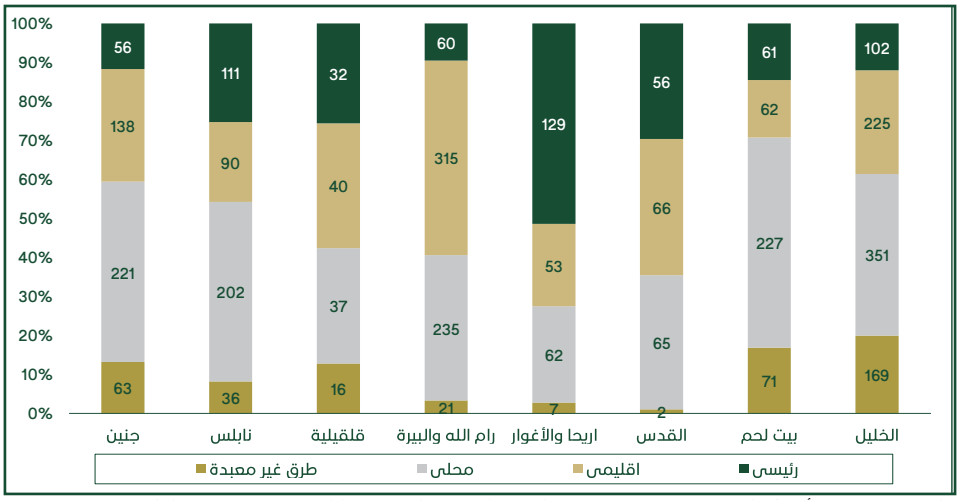

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2021. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات النقل والاتصالات في فلسطين، التقرير السنوي 2021.

المركبات

في العام 2021، بلغ عدد المركبات المُرخصة في الضفة الغربية نحو 300.2 ألف مركبة، أي إنه ارتفع بنحو 8% مقارنة بالعام 2020. كانت هناك 105.6 مركبة مرخصة لكل 1000 نسمة في الضفة الغربية في العام 2021، مقارنة بنحو 99.8

15 https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1373faf0y326367984Y1373faf0

16 لا يوجد معلومات محدثة حول شبكة الطرق في قطاع غزة، ولكن حسب آخر الإحصاءات المتوفرة كما في عام 2014 بلغ طول شبكة الطرق في القطاع 297 كم.

17 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات النقل والاتصالات في فلسطين، التقرير السنوي 2021. ووزارة النقل والمواصلات، التقرير الإحصائي السنوي 2020

مركبة لكل 1000 نسمة في العام 2020. الغالبية العظمى من المركبات المُرخصة (85.4%) هي سيارات خاصة، تليها 8.7% شاحنات وسيارات تجارية، و3.1% سيارات أجرة (تاكسي)، هذا إضافة إلى المركبات التي تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية، والمركبات غير القانونية، التي تشكل نسبة عالية من المركبات التي تسير على طرقات الضفة الغربية، وتضع المزيد من الضغط على البنية التحتية المتواضعة. لا يوجد تقدير رسمي لعدد المركبات التي تحمل لوحات إسرائيلية في الضفة الغربية، ولا يمكن إحصاء عدد السيارات غير القانونية في الضفة الغربية بشكل رسمي بسبب استعمالها المكثف في المنطقة المسماة «ج»، التي لا تخضع للسيطرة الإدارية أو الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية. لكن أحد التقديرات في العام 2016 يشير إلى وجود 89 ألف مركبة فلسطينية غير قانونية في الضفة الغربية، وإلى أكثر من 250 ألف دراجة ومركبة ومعدات ثقيلة غير قانونية مهربة من إسرائيل تسير على شوارع الضفة الغربية، ومن المؤكد أن أعدادها في تزايد في المناطق الريفية، وبالأخص في جنوب الضفة الغربية.[18] تبين خلال البحث الميداني لدراسة حديثة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» في إحدى القرى الواقعة في المنطقة المسماة «ج»، أن قرابة 8 من أصل 10 سيارات تسير على الشارع هي مشطوبة،[19] وأن نسبة كبيرة من العائلات تمتلك سيارتين؛ إحداها قانونية، والأخرى مشطوبة لأغراض الاستخدام داخل القرية، أو لأغراض تجارية أو زراعية، وبخاصة في المناطق التي لا توجد فيها شوارع معبدة.[20] تضع هذه الظاهرة المزيد من الحمل على كاهل المجتمع والاقتصاد الفلسطيني، فهي تستخدم في الكثير من الأحيان لأغراض إجرامية مثل السرقة وتجارة المخدرات، كما أنها السبب في أكثر من 30% من حوادث الطرق.[21] في العام 2021، تكبد الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق حوالي 3.7 مليون شيكل كتعويضات بسبب حوادث السيارات المشطوبة.[22]

تتجه العديد من الأسر إلى استخدام سيارات مشطوبة وغير قانونية بسبب عدم قدرتها على اقتناء سيارات قانونية، وبخاصة في ظل ضعف قطاع النقل العام والاعتماد الكبير على قطاع النقل الخاص. انخفض عدد الباصات العمومية من 1055 باصاً في العام 2019 و900 باص في العام 2020، إلى 826 باصاً في العام 2021. هذا الاختلال الهيكلي يؤثر بشكل سلبي على العدالة الاجتماعية في فلسطين، ويضع المزيد من العبء على كاهل الأسر المعسورة والأقل حظًا. يلاحظ، أيضاً، تباين كبير في توزيع المركبات على المحافظات، حيث تستحوذ محافظة رام الله والبيرة على أكبر نسبة مركبات مُرخصة (37.8%)، تليها محافظة الخليل (16.8%)، ومحافظة نابلس (13.8%). ومن الجدير بالذكر أن محافظة الخليل من أكثر المحافظات تداولاً للسيارات المشطوبة في الضفة الغربية. غالبية المركبات المُرخصة حديثة إلى حد ما، حيث يظهر أن 59.1% منها أُنتج بعد العام 2012. هذه النسبة المرتفعة قد تشير إلى أن الأسر الميسورة أو تلك التي تستطيع الحصول على قرض أو تسهيلات لتمويل شراء السيارات هي التي تقتني المركبات المُرخصة بالعادة، لأن تكلفتها أعلى من المركبات القديمة، بينما تبحث الأسر الأقل حظاً عن بدائل تتوافق مع قدرتها المادية. تفيد بيانات وزارة النقل والمواصلات بأن 20.6% من إجمالي المركبات المسجلة لأول مرة مرهونة لصالح البنوك.[23]

المركبات التجارية

بلغ عدد الشاحنات والمقطورات والمركبات التجارية المرخصة نحو 33 ألف مركبة في العام 2021؛ أي 10.8 مركبة تجارية لكل 1000 نسمة في الضفة الغربية.[24] وحسب التصنيف الأوروبي، تنقسم هذه المركبات إلى نوعين:

1. مركبات ميكانيكية تجارية (مركبات من نوع N)

هي مركبات مصممة ومعدة لنقل البضائع، ويذكر وفي رخصتها أنها مركبة عمل. بلغ عدد هذه المركبات في الضفة الغربية في العام 2021، 29,640 مركبة، 26.7% منها وزنها أقل من 3.5 طن (N1)، 43.9% وزنها ما بين 3.5 طن و12 طناً (N2)، و29.4% وزنها أكثر من 12 طناً (N3). وأكثر من ثلث هذه المركبات عمرها أكثر من 21 سنة؛ أي إنها تعتبر قديمة جداً ومستهلكة (انظر الجدول 1-6).

18 https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=tCyCNVa703166537436atCyCNV

19 هنا تعرّف السيارات المشطوبة بأنها جميع السيارات غير المسجلة لدى دائرة السير الفلسطينية أو الإسرائيلية، وتشمل السيارات غير القانونية التي شُطبت أوراقها في دوائر السير الفلسطينية والإسرائيلية، والسيارات التي انتهى ترخيصها فلسطينياً، والسيارات المسروقة. الغالبية العظمى من السيارات المشطوبة مصدرها إسرائيل.

20 مسيف، مسيف؛ وبريغيث، زينة. 2022. السيارات غير القانونية بما فيها المشطوبة وآثارها المالية الاقتصادية. دراسة غير منشورة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس».

21 https://www.independentarabia.com/node/75296/

22 الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، 2021.

23 وزارة النقل والمواصلات، 2022. التقرير الإحصائي السنوي 2020.

24 عبد الله، سمير؛ وأبو عيشة، سمير. 2021. **نحو النهوض بقطاع نقل البضائع في دولة فلسطين المحتلة**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

جدول 1-6: التوزيع النسبي للمركبات الميكانيكية التجارية (نوع N) في الضفة الغربية حسب فئات العمر، 2021

فئة العمر (سنة)	النسبة المئوية
5 سنوات أو أقل	6.2
10-6	12.6
15-1	25.8
20-16	16.7
21 سنة أو أكثر	38.7

المصدر: وزارة النقل والمواصلات، 2021.

2. المقطورات (مركبات من نوع O)

المقطورات هي كل مقطورة أو مستندة مصممة ومعدة لنقل البضائع، وذكر في رخصتها أنها مركبة عمل. بلغ عدد هذا النوع من المركبات في الضفة الغربية نحو 3,544 مركبة في العام 2021، نحو 61.8% منها لا يزيد وزنها الإجمالي المسموح به على 0.75 طن (O1)، 26.2% ما بين 0.75 طن و3.5 طن (O2)، 1.2% ما بين 3.5 طن و10 أطنان (O3)، و10.8% أكثر من 10 أطنان (O4). الغالبية العظمى من هذه المركبات حديثة إلى حد ما كما هو موضح في الجدول 1-7.

جدول 1-7: التوزيع النسبي للمقطورات (نوع O) في الضفة الغربية حسب فئات العمر، 2021

فئة العمر (سنة)	النسبة المئوية
5 سنوات أو أقل	75.4
10-6	14.4
15-1	3.8
20-16	2.4
21 سنة أو أكثر	4

المصدر: وزارة النقل والمواصلات، 2021.

من ناحية التوزيع الجغرافي، فإن 34.9% من المركبات التجارية مسجلة في محافظة رام الله والبيرة، تليها 21.7% في محافظة الخليل، و16.3% في محافظة جنين. كما هو حال السيارات الخاصة، هناك عدد كبير وغير معروف من المركبات التجارية التي تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية وتعمل في الضفة الغربية. لكن للتوضيح، بلغ عدد شاحنات نقل البضائع التي تنقلت بين الضفة الغربية والداخل المُحتل عبر حاجز الجلمة في العام 2017 نحو 86 ألف شاحنة، ونحو 128 ألف شاحنة عبر حاجز الطيبة، فيما عبر حاجز ترقوميا نحو 142 ألف شاحنة؛ أي إنه عبر من خلال الحواجز الثلاثة المذكورة فقط نحو 356 ألف شاحنة في العام 2017. الرقم يشمل إجمالي عدد الشاحنات في الاتجاهين، كما يشمل الشاحنات المحملة والفارغة.

شركات ومكاتب النقل

يعمل في الضفة الغربية أربع شركات نقل خاص وخمس شركات نقل سياحي، إضافة إلى 372 مكتب تاكسي، و85 شركة حافلات عمومية، و241 شركة تأجير. كما يوجد 4,545 رخصة سفريات خاصة، و1,228 رخصة تشغيل نقل عام، و3,986 رخصة تشغيل سرفيس خارجي، و1,475 رخصة تشغيل سرفيس داخلي.[25] من الجدير بالذكر، أن 28.2% من أسطول مركبات نقل البضائع المسجلة مملوك لمؤسسات، بما فيها الشركات.

25 وزارة النقل والمواصلات، 2022. التقرير الإحصائي السنوي 2020.

تحت المجهر: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على السلع الغذائية الرئيسية في فلسطين، والسياسات المطلوبة

صحيح أن الحرب ما بين روسيا وأوكرانيا دائرة في أوروبا، إلا أن تداعياتها وآثارها انتقلت إلى البلدان الأخرى، وقد وضعت هذه الحرب أي دولة، تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الأساسية من الخارج، أمام تحديين بارزين، هما: عدم توفر السلع، وارتفاع الأسعار. فمع بدء الحرب بين روسيا وأوكرانيا نهاية شهر شباط من العام الجاري، لم تحتاج أسعار السلع الأساسية إلا أيام قليلة حتى أخذت بالصعود بشكل متسارع في الأسواق العالمية، وتحديداً أسعار الطاقة والغذاء، وذلك نظراً لأهمية كلا البلدين في إنتاج وتصدير هذه السلع الاستراتيجية. سنركز في هذا الصندوق على التداعيات/الآثار الأولية لهذه الحرب على الاقتصاد الفلسطيني، وكيف ستؤثر على توفر السلع الغذائية الرئيسية في السوق المحلي، وكيف ستؤثر على أسعار السلع الغذائية الرئيسية محلياً، كما سنقدم في نهاية الصندوق بعض التوصيات للتعامل مع هذه الأزمة الناشئة.

أهمية الصادرات الروسية والأوكرانية على الصعيد العالمي

قبل الخوض في تداعيات هذه الحرب على الصعيد المحلي، لا بد من الإشارة إلى الأهمية النسبية لصادرات روسيا وأوكرانيا من السلع الأساسية (الطاقة والغذاء) في الأسواق العالمية. تعد روسيا من أكبر الدول المصدرة للطاقة عالمياً، إذ تحتل المرتبة الثانية ضمن قائمة الدول المصدرة للنفط (12% من الصادرات العالمية)، والمرتبة الرابعة ضمن الدول المصدرة للغاز الطبيعي (9% من الصادرات العالمية)، كما تعد روسيا ثالث أكبر مصدر للفحم في العالم؛ إذ تسيطر الصادرات الروسية على نحو 15% من صادرات الفحم في العالم. إلى جانب ذلك، تعد روسيا من أبرز الدول المصدرة للعديد من السلع الأولية الاستراتيجية كالألمنيوم والنيكل والحديد الصلب.[26] بفعل الحرب، ارتفعت أسعار الطاقة إلى أعلى مستويات لها منذ العام 2008 (تحديداً الوقود) بالتزامن مع ارتفاع أسعار السلع الأولية، كل هذا سينعكس على ارتفاع تكلفة الإنتاج والتصنيع للصناعات، كافة، في مختلف دول العالم، ما سيضع ضغوطاً تضخمية كبيرة على إنتاج مختلف الأنشطة الاقتصادية.[27]

على صعيد السلع الغذائية الرئيسية، تعتبر روسيا أكبر مصدّر للقمح في العالم، بينما تحتل أوكرانيا في المرتبة الخامسة، وتوفران معاً 29% من الإمدادات العالمية من القمح، و19% من إمدادات الشعير، و4% من الذرة، وهو ما يشكل حوالي خمس صادرات الحبوب العالمية،[28] وهما، أيضاً، من كبار مصدّري زيوت الطعام. ونتيجة الحرب، أصبحت الصادرات الزراعية من روسيا وأوكرانيا محل شك، ومن المتوقع عدم التزامهم بعدد كبير من اتفاقاتهم التعاقدية مع الدول المستوردة.[29] في الأيام الأولى من الحرب، قفزت أسعار القمح إلى أعلى مستوياتها منذ 14 عاماً. فلقد ارتفع سعر طن القمح عالمياً من 220 دولاراً، في نهاية العام 2021، ليصل إلى قرابة 320 دولاراً خلال الأيام الأولى من الحرب، وقد رافق ذلك ارتفاع سلع غذائية مهمة أخرى كالذرة، والشعير، اللتين ارتفعت أسعارهما بنحو 30% لكل منهما، كما ارتفعت أسعار زيت الصويا بنسبة 40% خلال الفترة نفسها.[30] وعلى ضوء ذلك، حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، من أن الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف قد ترتفع بما يتراوح بين 8% و20% نتيجة الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا، ما سيؤدي إلى قفزة في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في شتى أنحاء العالم.

يتفاوت مدى التأثر بارتفاع أسعار الغذاء من دولة إلى أخرى، والمحدد الرئيسي لدرجة التأثر هو مدى اعتماد الدولة على الاستيراد من الخارج لسد حاجة مواطنيها من الغذاء. ومع نشوب الحرب، فإنه لا توجد ضمانات كافية حول توفر السلع الغذائية الأساسية، ما سينعكس، بشكل مباشر، على الأسعار. وهذا يمثل تحدياً لا مفر منه يواجه كافة البلدان العربية بما فيها فلسطين، ويجعل بدوره البلد أكثر عرضة للتضخم المستورد والتأثر بتقلبات الأسعار الناجمة عن الحرب.

---

26 مرصد التعقيدات الاقتصادية (OEC):
World | OEC - The Observatory of Economic Complexity

27 تشكل الصادرات الروسية من الألمنيوم نحو 10% من الصادرات العالمية، بالمقابل تسيطر روسيا على 28% من صادرات العالم من النيكل الخام. كما تشكل صادرات روسيا وأوكرانيا مجتمعة ما نسبته 7.5% من صادرات العالم من الحديد والصلب.

28 مرصد التعقيدات الاقتصادية (OEC)، مصدر سبق ذكره.

29 https//:www.economist.com/finance-and-economics/2022/03/12/war-in-ukraine-will-cripple-global-food-markets

30 ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية يزيد من هشاشة البلدان العربية:
(orientxxi.info).

تأثير الحرب على توفر السلع الغذائية الرئيسية ومشكلة الأمن الغذائي

تعتمد فلسطين بشكل شبه كامل على الاستيراد من الخارج بما يتعلق بتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية كالقمح والدقيق والأرز والزيوت (باستثناء زيت الزيتون). قبل العام 2016، كانت غالبية الواردات الفلسطينية من القمح يتم استيرادها من الأسواق الإسرائيلية وعبرها. ومنذ العام 2017، بدأت فلسطين باستيراد القمح مباشرة من روسيا، وبشكل أقل من أوكرانيا (انظر الشكل 1).

بخصوص الدقيق (الطحين)، حسب بيانات مركز التجارة العالمي للعام 2020، فحتى العام 2013، كانت غالبية الواردات الفلسطينية تأتي من/خلال إسرائيل (حوالي 47% العام 2013) وتركيا (حوالي 34% العام 2013)، لكن خلال الأعوام الأخيرة، ارتفعت الواردات من أوكرانيا من حوالي 1.5% (1.8 مليون دولار) العام 2012 إلى حوالي 32% (22.2 مليون دولار) العام 2020 (انظر الشكل 2).

لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل تعتمد، أيضاً، بشكل كبير على استيراد القمح من الخارج (حوالي 1.6 مليون طن العام 2020) والذرة (1.6 مليون طن عام 2020) من أجل تلبية الطلب المحلي، حيث تستورد إسرائيل حوالي 50% من احتياجاتها من القمح من روسيا، و30% من أوكرانيا. هذا يؤكد أن الواردات الفلسطينية من القمح والدقيق الإسرائيلي لا تتم زراعتها أو إنتاجها في إسرائيل بشكل كامل (أو حتى بالغالب)، بل إن الموردين الفلسطينيين يستخدمون إسرائيل كوسيط لاستيراد هذه السلع.

شكل 1: الواردات الفلسطينية من القمح خلال الأعوام 2007-2020 (ألف دولار)

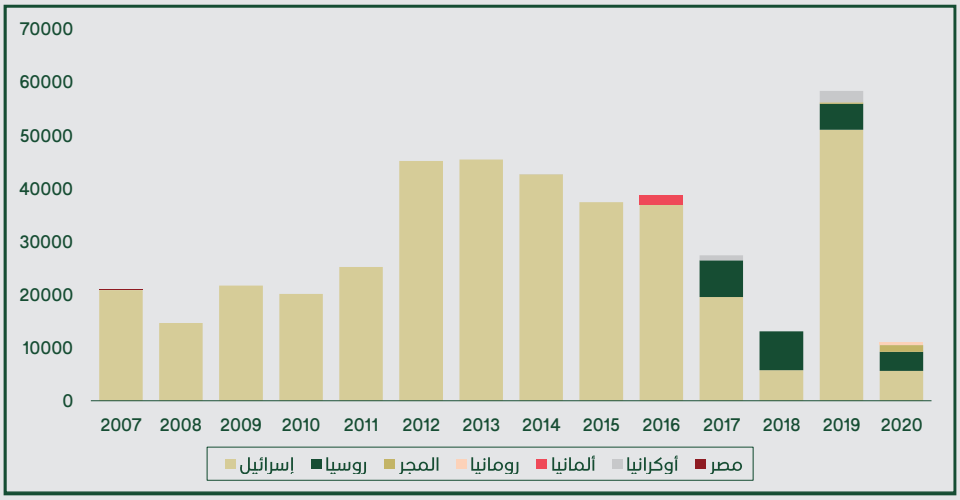

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي. (2020).
* البيانات على الحد الرابع من النظام المنسق لترميز السلع.

شكل 2: الواردات الفلسطينية من الطحين خلال الأعوام 2007-2020 (ألف دولار)

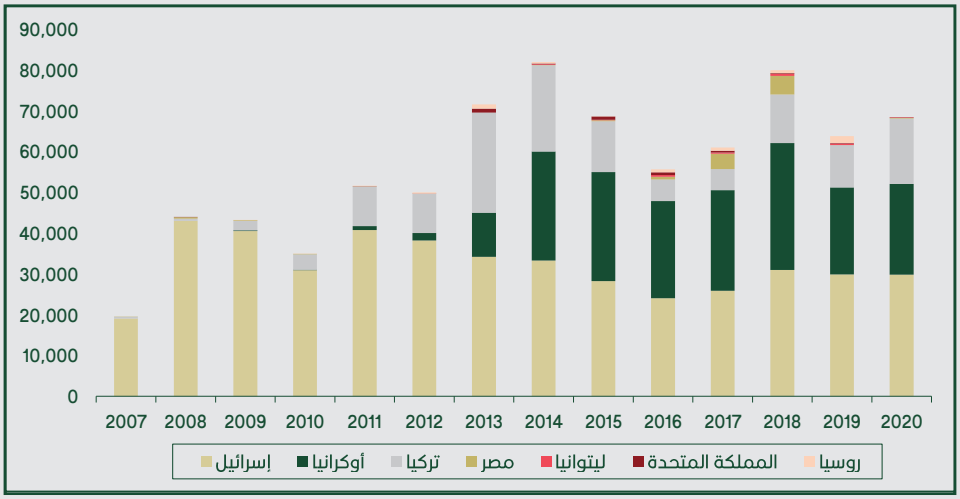

المصدر: بيانات مركز التجارة العالمي. (2020).
* البيانات على الحد الرابع من النظام المنسق لترميز السلع.

بخصوص الاستهلاك المحلي من الدقيق، يستهلك السوق المحلي تقريباً 35-40 ألف طن من الدقيق شهرياً؛ أي ما يعادل تقريباً ما بين 420-480 ألف طن سنوياً، تستطيع المطاحن المحلية سد قرابة 30% من الاستهلاك المحلي (126-144 ألف طن)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المطاحن تعتمد، بشكل كبير، في إنتاج الدقيق على القمح المستورد من الخارج. يتم سد الحاجة المتبقية للسوق المحلي من الدقيق عبر استيراده؛ إما بشكل مباشر من دول أخرى (أوكرانيا وتركيا)، إذ يتم سنوياً استيراد قرابة 140 ألف طن من الدقيق، وإما عن طريق الاستيراد من إسرائيل (قرابة 150 ألف طن).[31]

بناء على الأرقام والدلائل أعلاه التي تظهر أن سد احتياجات الطلب المحلي من سلعتي القمح والطحين يعتمد، بشكل أساسي، على الاستيراد من الخارج، وعلى الرغم من أن روسيا وأوكرانيا لا تعدان شريكين تجاريين بارزين لفلسطين، فإنهما خلال الأعوام الأخيرة باتتا من أهم المزودين للسوق الفلسطيني لسلعتي القمح (روسيا) والدقيق (أوكرانيا)، ومع نشوب الحرب ما بين روسيا وأوكرانيا، أصبحت الصادرات من روسيا وأوكرانيا من سلعتي الطحين والقمح محل شك كبير، وفي ظل تزايد المخاوف من عدم التزامهم بعدد كبير من اتفاقاتهم التعاقدية مع الدول المستوردة. تتزايد الشكوك حول إمدادات السوق المحلي لهاتين السلعتين الأساسيتين خلال الشهور القادمة، وبخاصة أن الحكومة لا تملك أية احتياطات من القمح، بينما أن الكميات المتوفرة في الأسواق المحلية تعود للقطاع الخاص (المستوردين، أصحاب المخابز)، ولا يكفي هذا المخزون التجاري من القمح حاجة البلاد إلا لمدة شهرين، بحسب بعض التقديرات.[32]

أعادت الحرب الروسية الأوكرانية تسليط الضوء على ظاهرة مهمة تعاني منها فلسطين، وهي المستويات العالية من انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية، حيث أن ثلث السكان الفلسطينيين في العام 2021 يعانون من مشكلة الامن الغذائي.[33] لذلك، فان من شأن تعطل سلاسل الإمداد للمواد الغذائية الأساسية (القمح، الدقيق، الزيوت النباتية، الأعلاف، ... إلخ) بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، أن يؤثر سلبياً وبشكل كبير على مستويات الأمن الغذائي، وبخاصة للأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود، في حال حدوث ارتفاع في أسعار المواد الغذائية المستوردة، وبخاصة أن فلسطين خلال العقدين الماضيين تعاني من تراجع مزمن في إنتاج الأغذية، ما أدى إلى الاعتماد على الواردات بشكل كبير لسد حاجة المواطنين من الغذاء، وبالتالي، فإن ارتفاع نسبة الواردات تجعل الفلسطينيين أكثر عرضة للتضخم المستورد والتأثر بتقلبات الأسعار. بحسب دراسة أجراها «ماس» في العام 2017 حول الأمن الغذائي في فلسطين، فإن نسبة الاعتماد على الواردات بلغت قرابة 65% في العام 2014.

تأثير الحرب على أسعار السلع الغذائية الرئيسية

على الرغم من أن كلاً من روسيا وأوكرانيا لا تعدان من الشركاء التجاريين البارزين لفلسطين (إجمالي الواردات من كلا البلدين تشكلان أقل من 2% من إجمالي الواردات الفلسطينية)، فإن الحرب الدائرة بينهما كانت لها انعكاسات سلبية على أسعار السلع الغذائية الرئيسة في الأسواق المحلية، كونهما يعدان أهم المزودين للسوق الفلسطيني لسلع القمح والدقيق والزيوت النباتية. إلى جانب ذلك، تركت الحرب آثاراً سلبية على الأسعار من خلال رفع كلفة الإنتاج لدى البلدان التجارية الشريكة لفلسطين، إذ تصدر روسيا وأوكرانيا عدداً من السلع الأساسية التي تستخدم كمدخلات إنتاج في الصناعات لدى الشركاء التجاريين لفلسطين، والتي تصدر لاحقاً إلى السوق الفلسطيني، ومع زيادة أسعار مدخلات الإنتاج، من المتوقع رفع تكاليف الإنتاج، وهذا بدوره سينعكس في سعر السلعة النهائية المصدرة إلى فلسطين.[34] وقد تمت ترجمة ذلك فعلياً على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ارتفع سعر كيلو الدقيق في السوق المحلي من حوالي 1.8 شيكل للكيلو قبل بداية الحرب إلى قرابة 2.5 شيكل حالياً.[35]

31 مقابلة مع السيد بسام ولويل، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.
32 إنفوغراف | بينها فلسطين.. كم يكفي احتياطي القمح الدول العربية؟ | المنقّبون | The Miners
33 https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000141961/download/
34 سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الأول 2022.
35 مقابلة مع السيد بسام ولويل، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

التوصيات

بعد نشوب الحرب وبدء الأسعار بالارتفاع عالمياً، قامت الحكومة الفلسطينية بعدد من الإجراءات المهمة، وذلك بغرض مراقبة وضبط الأسعار في الأسواق المحلية، ومنع احتكار السلع الأساسية، ما سيساعد، بدوره، في توفير حماية للفئات الفقيرة والمهمشة وذوي الدخل المحدود. وقد تمثلت هذه الإجراءات بما يلي:

- إعفاء جميع مبيعات الطحين المغلفة بأكياس وزنها 25 كيلو فما فوق من ضريبة القيمة المضافة البالغة 16%، حيث سيتم إخضاعها إلى ضريبة قيمة مضافة بنسبة 0%، وذلك عن الأشهر آذار، ونيسان، وأيار من العام 2022.
- إعفاء جميع المخابز من ضريبة القيمة المضافة عن أشهر آذار، ونيسان، وأيار من العام 2022.
- سيتم الإرجاع النقدي لتجار الطحين عن هذه الفترة خلال 90 يوماً.
- تحديد سعر كيلو الخبز بحد أعلاه 4 شواكل.

ستعمل هذه الإجراءات على تخفيف وطأة آثار الحرب على الأسعار لفترة آنية، ولكنها ربما لن تكون حلاً ناجعا في حال استمرار الحرب لمدة أطول، وبخاصة في ظل صعوبة الحصول على القمح والطحين من دول أخرى، نتيجة تذبذب سلاسل الإمدادات الناجم عن الحرب، ورغبة بعض المصدرين، أيضاً، في الاحتفاظ بالمخزون الذي لديهم لمدة أطول لتحقيق أقصى ربح ممكن من ارتفاع الأسعار. بالتالي، سترتفع الأسعار بوتيرة أعلى، وربما تصل الأسعار إلى مستويات قياسية ستمنع المستوردين المحليين من الاستيراد. أضف إلى ذلك، وفي حال توفر سلعة القمح، فإن المستوردين لن يتمكنوا من الاستيراد من روسيا نتيجة منع البنوك الروسية من التعامل في نظام «سويفت» الذي يربط 11 ألف بنك حول العالم.

تثير هذه السيناريوهات، مرة أخرى، أهمية تشجيع الإنتاج المحلي من القمح كخيار استراتيجي، وضرورة الاستغلال الأقصى للأراضي الزراعية التي تصلح لزراعة القمح. كما تبرز هذه السيناريوهات أهمية وجود خطة وطنية من أجل التخزين الاستراتيجي للحبوب. من شأن هذا التخطيط الاستراتيجي أن يعمل على تجنيب السوق المحلي أية إشكاليات؛ سواء على مستوى نقص الحبوب، أو على مستوى ارتفاع أسعارها في وقت الأزمات، وبالتالي سيخفف من مفاقمة مشكلة انعدام الأمن الغذائي وقت الأزمات. بحسب تقديرات الخبراء، إن تمكّنا في فلسطين من تخزين قرابة 200 ألف طن من القمح في صوامع مخصصة، فإن هذا سيكون كافياً لتلبية احتياجات السوق المحلي من القمح لمدة تتراوح من 4-6 أشهر.[36] قضية أخيرة ربما أيضاً يجب إعادة النظر فيها، وهي قيام الحكومة بدعم السلع الأساسية كالخبز كما هو معمول به في بعض الدول المجاورة (الأردن ومصر، على سبيل المثال).

36 المرجع السابق.

2. سوق العمل[37]

يوجد هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تحدد عدد العاملين في الاقتصاد، وهي: عدد السكان في سن العمل، نسبة المشاركة في سوق العمل، نسبة البطالة بين القوى العاملة. يتحدد دور العمال في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات خاصة برأس المال البشري الذي يملكونه، وحجم رأس المال المادي المتاح لهم لاستخدامه في عملية الإنتاج، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على العملية الإنتاجية. بكل تأكيد، ينعكس واقع الاقتصاد الكلي والظروف السياسية في فلسطين على أوضاع سوق العمل؛ فبشكل عام، نلاحظ ارتفاعاً في معدلات زيادة السكان في سن العمل، وفي الوقت ذاته يشهد سوق العمل ارتفاعاً في معدلات البطالة.

يعاني سوق العمل الفلسطيني من فجوة كبيرة بين مؤشري الطلب والعرض على العمالة ولصالح العرض. وعند التدقيق في أسباب ذلك، نجد أن السبب الرئيسي عدم قدرة الاقتصاد المحلي، من خلال النمو في الناتج المحلي الإجمالي، على توليد فرص عمل تستوعب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة،[38] وذلك يعود إلى جملة أسباب وتحديات اقتصادية وسياسية، تعود، بشكل رئيسي، إلى المعيقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. في السياق ذاته، يستوعب النشاط الاقتصادي المحلي 60.7% فقط من القوى العاملة، بينما يعمل حوالي 13.7% منهم في الاقتصاد الإسرائيلي، فيما يعاني حوالي ربع القوة العاملة من البطالة.

1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

حسب الشكل 2-1، بلغ عدد سكان فلسطين خلال الربع الأول من العام 2022 نحو 5.3 مليون نسمة، أما القوة البشرية، فقد بلغت 3,304.9 ألف شخص، وتضم، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. أمّا القوى العاملة، التي تمثل عدد الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل (تشمل الأفراد المستعدين للعمل وقاموا للبحث عن العمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية)، فلقد شهدت ارتفاعاً في الربع الأول من العام 2022 بنحو 3% (حوالي 45.6 ألف شخص) مقارنة بالربع السابق من العام 2021، وارتفاعاً بنسبة 8% مقارنة مع الربع المناظر له من العام 2021، لتصل إلى حوالي 1,488.6 ألف شخص. هذا، وقد انعكس الارتفاع في القوى العاملة بشكل إيجابي على نسبة المشاركة (نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية)، إذ بلغت في الربع الأول من العام 2022 نحو 45% على مستوى فلسطين، بارتفاع قدره نقطة مئوية عن الربع السابق من العام 2021، ونقطتين مئويتين عن الربع المناظر من العام 2021. كما يوضّح الشكل 2-1 العلاقة بين متغيرات القوة البشرية وعدد العاملين مع عدد السكان الكلي نهاية الربع الأول من العام 2022.

شكل 2-1: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين خلال الربع الأول 2022 (ألف شخص)

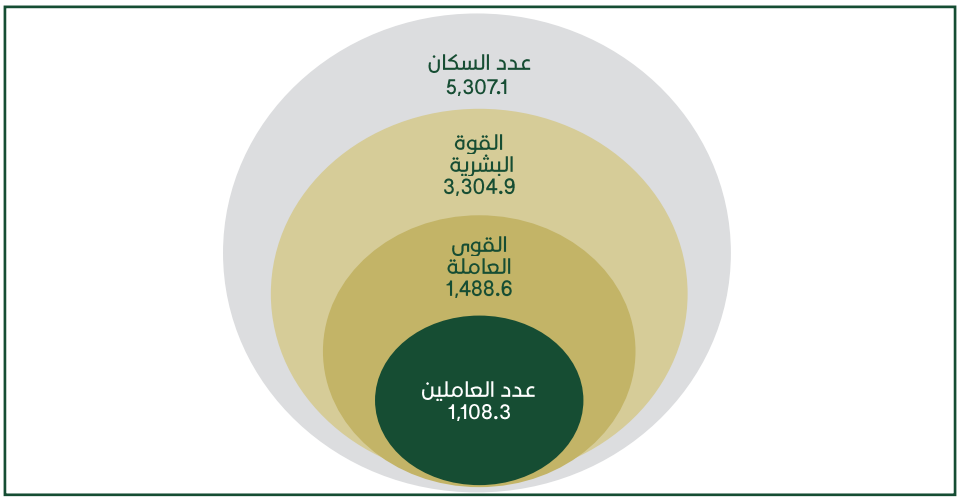

37 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022، مسح القوى العاملة، رام الله- فلسطين.

38 https://mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/financing-20of-20government-20activitypmaclean-1640017383.pdf

2-2 توزيع العمالة

توزع العاملون في الربع الأول من العام 2022 حسب مكان العمل بين 56.5% في الضفة الغربية، و25.1% في قطاع غزة، و18.4% في إسرائيل والمستعمرات (نحو 204.4 ألف عامل، 21% منهم لا يحملون تصاريح عمل). أمّا حسب قطاع العمل، فإنّ نحو 18.8% من العاملين في الربع الأول قد عملوا في القطاع العام (20.2% في الربع الرابع من العام 2021)، و60.2% في القطاع الخاص (62.3% في الربع الرابع من العام 2021)، وحوالي 21% في إسرائيل والمستعمرات والقطاعات الأخرى (17.6% في الربع الرابع من العام 2021).[39] تركز العاملون في الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة 59% من إجمالي العاملين، مقابل 14.7% للقطاع العام. أما في قطاع غزة، فبلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص نحو 63.2%، مقابل 31% للقطاع العام (انظر الشكل 2-2).

شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الأول من العام 2022 (%)

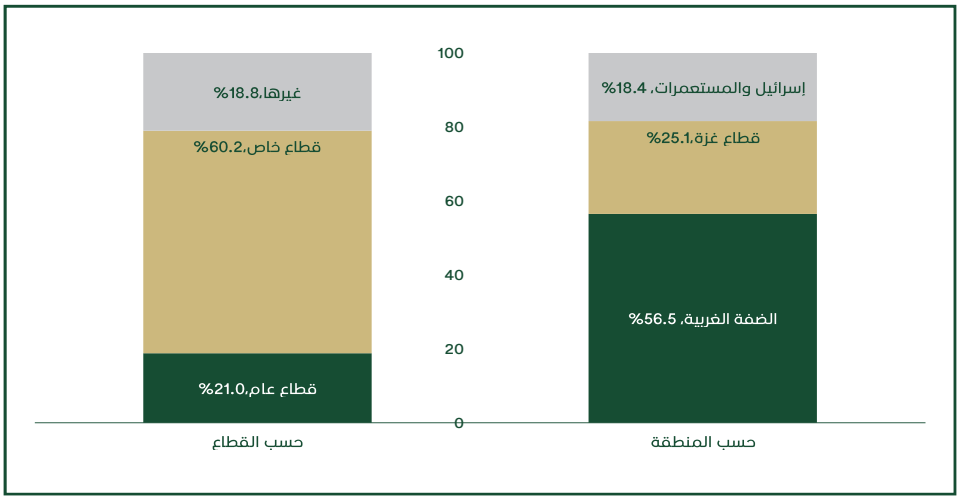

شهد عدد العاملين في فلسطين ارتفاعاً بنحو 1.5% (حوالي 16.4 ألف عامل) بين الربعين المتلاحقين، ليصل إلى 1,108.3 ألف عامل. ويعود سبب هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بشكل ملفت، بمقدار 51.7 ألف عامل (بنسبة 33.9%)، كما ارتفع عدد العاملين في قطاع غزة بمقدار 600 عامل (بنسبة 0.2%)، بينما انخفض عدد العاملين في الضفة الغربية بشكل ملحوظ، بمقدار 35.9 ألف عامل (بنسبة 5.4%).

شهد عدد العاملين في الضفة الغربية انخفاضاً في الأنشطة الاقتصادية كافة خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنة مع الربع السابق، باستثناء أنشطة الخدمات؛ وكان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين في نشاط الزراعة بنسبة 15%، يليه في كل من نشاط البناء والتشييد وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات، بنسبة 14% لكل منهما، كما انخفض عدد العاملين في كل من نشاط التجارة ونشاط الصناعة بنسبة 7% و2% على الترتيب، بينما ارتفع عدد العاملين في أنشطة الخدمات بنسبة 1%. أما في قطاع غزة، فلقد كان الوضع على النقيض تماماً؛ إذ كان الارتفاع الأكبر في عدد العاملين في كل من نشاط البناء والتشييد ونشاط الزراعة، بنسبة 31%، و22% على الترتيب، كما ارتفع عدد العاملين في نشاط الصناعة ونشاط التجارة بنسبة 6% و5% على الترتيب، بالمقابل انخفض عدد العاملين في كل من أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، وأنشطة الخدمات بنسبة 15% و5% على الترتيب.

يظهر الجدول 2-1، أنّ هناك تبايناً في التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع نسبة التشغيل في الصناعة والمحاجر في الضفة الغربية (15.9% في الضفة الغربية، مقابل 7.7% في قطاع غزة)، يقابله ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في قطاع غزة (50.2% في قطاع غزة، مقابل 34.9% في الضفة الغربية). كما تشير الأرقام إلى التدني الكبير في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع

39 القطاعات الأخرى تشمل المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة للربح.

غزة (نحو 5.6%)، وهذا يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع (انظر الصندوق المتعلق بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استيراد المواد ثنائية الاستخدام في العدد 57 من المراقب الاقتصادي الربعي).

جدول 2-1: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات) حسب التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي في الربع الرابع 2021 والربع الأول 2022 (%)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية (%)		قطاع غزة (%)		فلسطين (%)	
	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2022	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2022	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2022
الزراعة والصيد والحراجة	7.1	6.4	5.9	7.2	6.7	6.6
محاجر وصناعة تحويلية	15.3	15.9	7.3	7.7	12.9	13.4
البناء والتشييد	14.5	13.2	4.3	5.6	11.5	10.9
التجارة والمطاعم والفنادق	24.9	24.5	20.7	21.7	23.7	23.7
النقل والتخزين والاتصالات	5.6	5.1	9.0	7.6	6.6	5.9
خدمات وغيرها	32.6	34.9	52.8	50.2	38.6	39.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

بخصوص العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، فقد ارتفع عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية كافة خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنة مع الربع السابق، باستثناء العاملين في نشاط الزراعة. وتضاعف عدد العاملين في أنشطة الخدمات خلال الربع الأول من العام 2022 بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة مع الربع السابق. كما شهد عدد العاملين في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات زيادة كبيرة، وبمقدار ثلاثة أضعاف عن عدد العاملين في الربع السابق، كما تضاعف عدد العاملين في نشاط التجارة بمقدار النصف مقارنة مع الربع السابق، وقد شهد، أيضاً، كل من نشاط الصناعة ونشاط البناء والتشييد ارتفاعاً في عدد العاملين بنسبة 29.8%، و14.6% على الترتيب (انظر الشكل 2-3).

شكل 2-3: أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات خلال الربع الرابع 2021 والربع الأول 2022 حسب النشاط الاقتصادي (عامل)

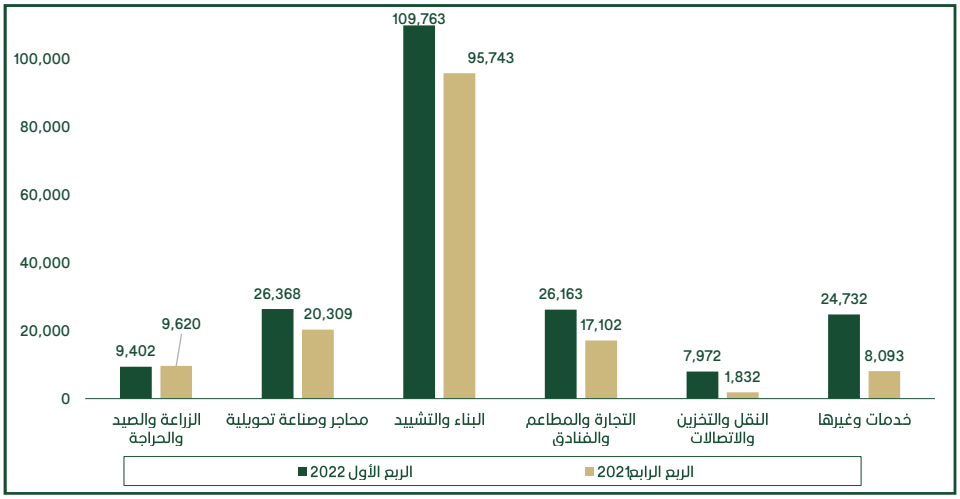

على الرغم من هذه التطورات، ما زالت العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات تتركز، بشكل كبير، في قطاع البناء والتشييد، وذلك على الرغم من انخفاض نسبة العاملين في هذا النشاط خلال الربع الأول من العام 2022 بمقدار 9 نقاط مئوية عن الربع السابق. بالمقابل، ارتفعت نسبة العاملين في كل من أنشطة الخدمات، وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات ونشاط التجارة بمقدار 6.8 نقطة مئوية، و2.7 نقطة مئوية، و1.6 نقطة مئوية على الترتيب (انظر الشكل 2-4).

شكل 2-4: التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات في الربع الرابع 2021 والربع الأول 2022 حسب النشاط الاقتصادي (%)

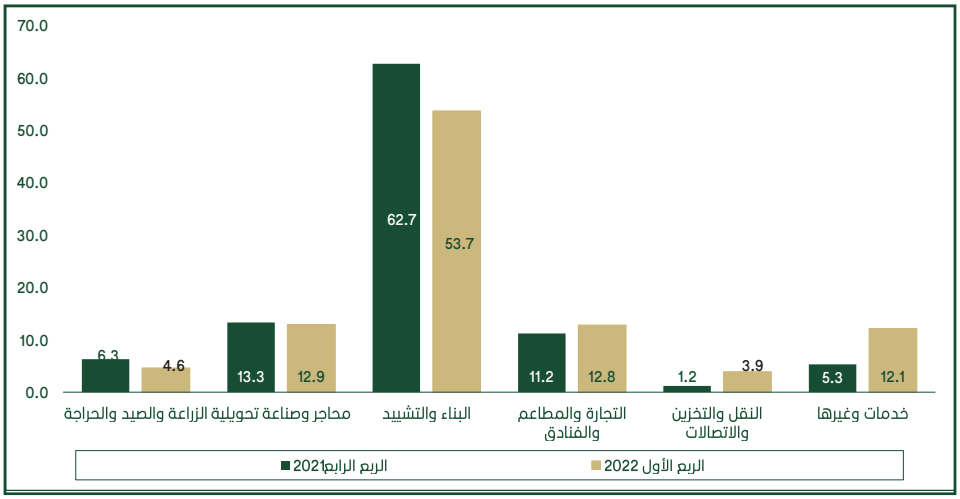

أما توزيع العاملين حسب الحالة العملية، فنلاحظ انخفاضاً في عدد العاملين الذين يعملون دون أجر بمقدار 5% (حوالي 2.1 ألف عامل) بين الربعين الأول من العام 2022 والرابع من العام 2021، وانخفاضاً في عدد العاملين لحسابهم الخاص (صاحب عمل ويعمل لحسابه) بمقدار 10% (حوالي 25.3 ألف عامل)، بينما ارتفعت نسبة العاملين بأجر بمقدار 6% (حوالي 43.8 آلاف عامل) خلال الفترة نفسها، علماً، أن العاملين بأجر يشكلون نحو 75.5% من إجمالي العاملين، مقابل 20.6% للعاملين لحسابهم الخاص، و3.9% للعاملين بدون أجر.

3-2 البطالة

شهد معدل البطالة في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2022 ارتفاعاً مقداره 1.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الرابع من العام 2021، بينما انخفض بمقدار 2.4 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، ليصل إلى 25.4% (انظر الجدول 2-2). يظهر الجدول 2-2 تباين معدل البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فبينما شهد معدل البطالة في الضفة الغربية ارتفاعاً بمقدار 0.7 نقطة مئوية في الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع الرابع من العام 2021، وانخفاضاً بمقدار3.2 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، شهد معدل البطالة في قطاع غزة ارتفاعاً بمقدار 1.9 نقطة مئوية في الربع الأول من العام 2022، مقارنة مع الربع الرابع من العام 2021، بينما انخفض بمقدار 1.3 نقطة مئوية عن الربع المناظر من العام السابق.

أما أبرز خصائص البطالة في فلسطين في الربع الأول من العام 2022، فهي:

1) إن البطالة متركزة، بشكل خاص، بين الشباب، إذ بلغ معدلها في الفئة العمرية (15-19 سنة) نحو 38.6%، أما في الفئة العمرية (20-24 سنة) فبلغ نحو 38.3%، وذلك بالمقارنة مع 11.1% للفئة العمرية (45-49 سنة)، و10.6% للفئة العمرية (50 سنة فما فوق).[40] وهذا يدل على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (راجع الصندوق عن "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).
2) يوضح الجدول 2-2 أعلاه أنّ معدل البطالة لدى الإناث أكبر من معدل البطالة لدى الذكور، ويعود هذا إلى محدودية عدد القطاعات الاقتصادية المفتوحة أمام تشغيل الإناث مقارنة بالذكور، إذ يتركز تشغيل الإناث في فلسطين في قطاع الخدمات بنسبة 71.2%، بينما بلغت نسبة الذكور العاملين في قطاع الخدمات نحو 27.2%.[41]
3) تنخفض البطالة مع ارتفاع التعليم في أوساط الذكور، بينما ترتفع مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث؛ إذ بلغ معدل البطالة لدى الذكور الحاصلين على تعليم ابتدائي نحو 26.3%، ونحو 19.6% للذكور الحاصلين على تعليم دبلوم متوسط فأعلى، مقابل 9% للإناث الحاصلات على تعليم ابتدائي، و45.6% للإناث الحاصلات على تعليم دبلوم متوسط فأعلى. ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير في نسبة مشاركة الإناث المتعلمات في سوق العمل (التي تنمو

40 من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب، راجع الصندوق "مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل" في العدد 46 من المراقب الاقتصادي.
41 من أجل معلومات أكثر، راجع الصندوق "الإناث في سوق العمل الفلسطيني: لماذا مشاركتهن متدنية وبطالتهن أعلى؟" في العدد 51 من المراقب الاقتصادي.

بمعدل أعلى من معدل تزايد الطلب على الإناث في سوق العمل) مقارنة بالذكور (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 51 من المراقب، الذي يوضح أنّ ارتفاع بطالة الإناث المتعلمات مقارنة بغير المتعلمات ليس بسبب تعليمهن، ولكن بسبب الارتفاع الكبير في نسبة مشاركتهن في سوق العمل).

جدول 2-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة/الجنس		الربع الأول 2021	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2022
الضفة الغربية	ذكور	14.3	10.2	11.1
	إناث	29.9	25.9	25.4
	المجموع	**17.1**	**13.2**	**13.9**
قطاع غزة	ذكور	43.3	40.2	41.1
	إناث	66.2	61.0	65.6
	المجموع	47.9	44.7	46.6
فلسطين	ذكور	24.2	20.4	21.4
	إناث	43.2	39.2	40.6
	المجموع	**27.8**	**24.2**	**25.4**

4-2 الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين كافة خلال الربع الأول من العام 2022 نحو 140.9 شيكل مقارنة مع 134.6 شيكل خلال الربع الرابع من العام 2021. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين:

1) متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة؛ إذ بلغ متوسط الأجور في قطاع غزة حوالي 46.4% من مستواه في الضفة الغربية. كما تتسع الفجوة أكثر عند أخذ الأجر الوسيط عوضاً عن المتوسط؛ فالأجر الوسيط له دلالة أفضل من المتوسط، لأنّه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-5). فعلى سبيل المثال، في حين يبلغ متوسط الأجر في القطاع 46.4% من مستواه في الضفة، فإنّ وسيط الأجر في القطاع يبلغ 32.7% فقط من وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-3).
2) متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة أخرى. تُشير الأرقام في الجدول 2-3 إلى أنّ متوسط أجر العاملين اليومي في إسرائيل والمستعمرات (268.4 شيكل) يعادل ضعفي متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (118.8 شيكل)، وخمسة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة (55.1 شيكل).

من جانب آخر، يتفاوت الأجر اليومي حسب النشاط الاقتصادي ما بين العاملين في الضفة الغربية والعاملين من قطاع غزة من جانب، وما بين العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة مع العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جانب آخر، إذ نلاحظ ارتفاع متوسط الأجر اليومي لكافة الأنشطة للعاملين في إسرائيل والمستعمرات مقارنة مع متوسط الأجر اليومي في السوق المحلي. وهذا، بدوره، انعكس على تفضيل العمالة الفلسطينية النزوع إلى العمل في إسرائيل والمستعمرات (انظر الشكل 2-6).

جدول 2-3: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين خلال الربع الأول 2022 (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	118.8	100.0
قطاع غزة	55.1	32.7
إسرائيل والمستعمرات	268.4	250.0
المجموع	**140.9**	**115.4**

شكل 2-5: متوسط ووسيط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب الربع للأعوام 2015-2022 (شيكل)

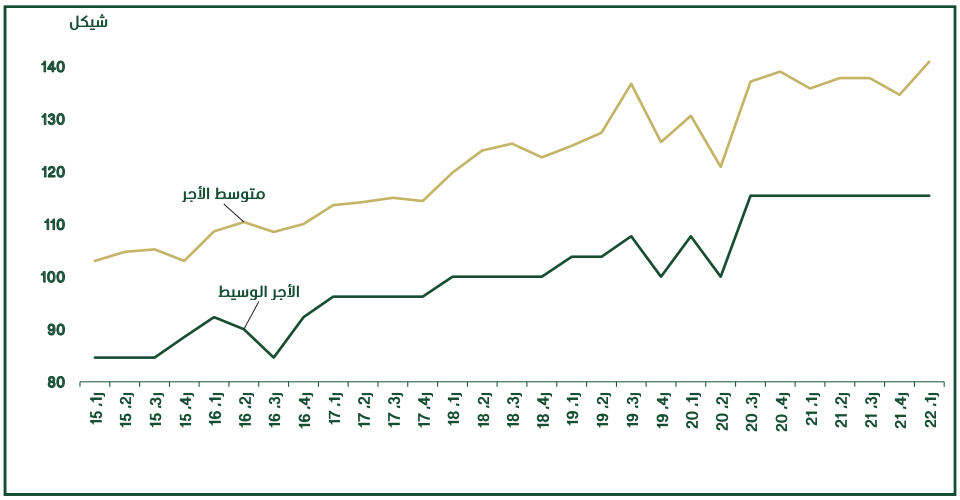

شكل 2-6: متوسط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول 2022 (شيكل)

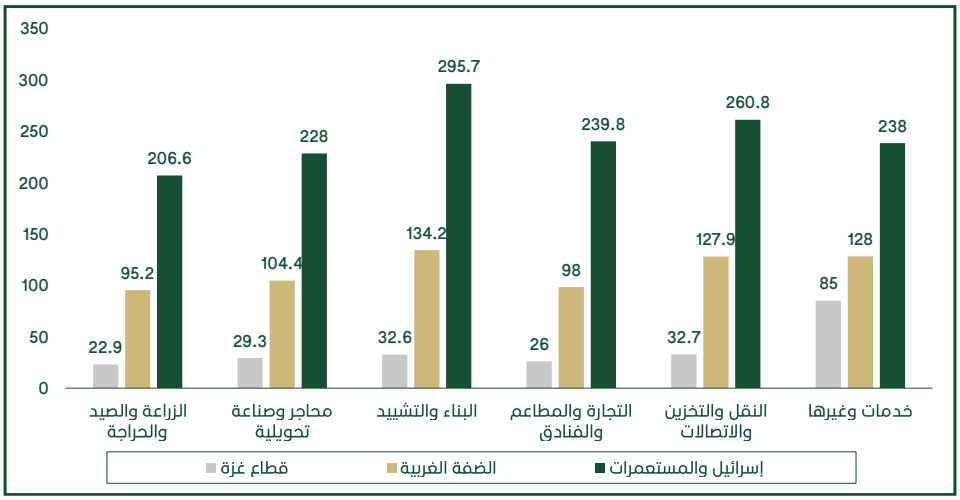

64% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل

تشير البيانات الربعية لمسح القوى العاملة إلى أن نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يعملون بدون عقد عمل خلال الربع الأول من العام 2022 بلغت نحو 64%، فيما يحصل 23% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص فقط على مساهمة في تمويل التقاعد/مكافأة نهاية الخدمة خلال الفترة نفسها، في حين بلغت نسبة النساء الحاصلات على إجازة أمومة مدفوعة الأجر فقط 46%. وتدلل هذه النسب على انتهاك حقوق المستخدمين بأجر في القطاع الخاص من قبل المشغلين، كما تدلل، بشكل واضح، على ضعف الالتزام بالقوانين المتعلقة بحقوق العمال في فلسطين، وأنهم عرضة في أي وقت من فقدان وظائفهم، أو حقوقهم الوظيفية. وهذا، بدوره، يبرز أهمية تفعيل الدور الرقابي في متابعة تطبيق بنود قانون العمل في القطاع الخاص.

5-2 الحد الأدنى للأجور

قررت الحكومة الفلسطينية في العام 2021 رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين بنسبة 29.6% ليصبح 1,880 شيكلاً شهرياً بدلاً من 1,450 شيكلاً، والأجر اليومي لعمال المياومة بـ 85 شيكلاً بدلاً من 65 شيكلاً، والأجر الأدنى بالساعة بمقدار 10.5 شيكل بدلاً من 8.5 شيكل. وقد دخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ مطلع العام 2022.

تشير البيانات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، بلغت نحو 43% نهاية الربع الأول من العام 2022، بمتوسط أجر بلغ حوالي 924 شيكلاً. يتفاوت الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور حسب المنطقة، فقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في الضفة الغربية نحو 22%، بمتوسط أجر بلغ 1,382 شيكلاً، أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور 88%، بمتوسط أجر 676 شيكلاً.

من جانب آخر، يتفاوت الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور حسب القطاعات الاقتصادية، حيث يستحوذ قطاع الخدمات على نحو 31% من العاملين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يستحوذ على 29%. بالتالي، يجب قياس مدى نجاعة تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور في فلسطين بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية: درجة الالتزام بتطبيق القرار، أثر زيادة الأجور الدنيا على التشغيل، أثر زيادة الأجور على الأسعار والتضخم. تحسين الالتزام بالحد الأدنى للأجور سيحسن، بدوره، نسبياً من المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية، فبحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يبلغ متوسط الإنفاق الشهري لعائلة مكونة من 5 أفراد في فلسطين حوالي 934.9 ديناراً أردنياً، أي ما يقارب ضعفي الحد الأدنى للأجور، وهذا، بدوره، يعكس الفجوة الواسعة ما بين متوسط الحد الأدنى للأجور الشهري والمستوى المقبول لضمان حياة كريمة للأسرة الفلسطينية.

3. المالية العامة[42]

3-1 الإيرادات العامة

استمر تحسن أداء المالية العامة خلال الربع الأول من العام 2022، ومن ناحية أخرى فقد استمرت الخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، كذلك استمر تدني حجم المنح والمساعدات الخارجية، وقد شهد الربع الأول من العام 2022 ارتفاع إيرادات المقاصة المحولة فعلياً بنسبة 13.3%، و12.4%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 2.5 مليار شيكل، ولتشكل ما يقارب 57.2% من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذا الربع. كذلك ارتفعت إيرادات الجباية المحلية خلال هذا الربع بنسبة 41.4%، و40.8%، خلال فترة المقارنة نفسها، لتبلغ حوالي 1.8 مليار شيكل (انظر الشكل 3-1). أما المنح والمساعدات الخارجية، فقد بلغت خلال الربع الأول من العام 2022 حوالي 60 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 666.2 مليون شيكل خلال الربع السابق، ونحو 35.3 مليون شيكل خلال الربع المناظر (انظر الجدول 3-1).

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)

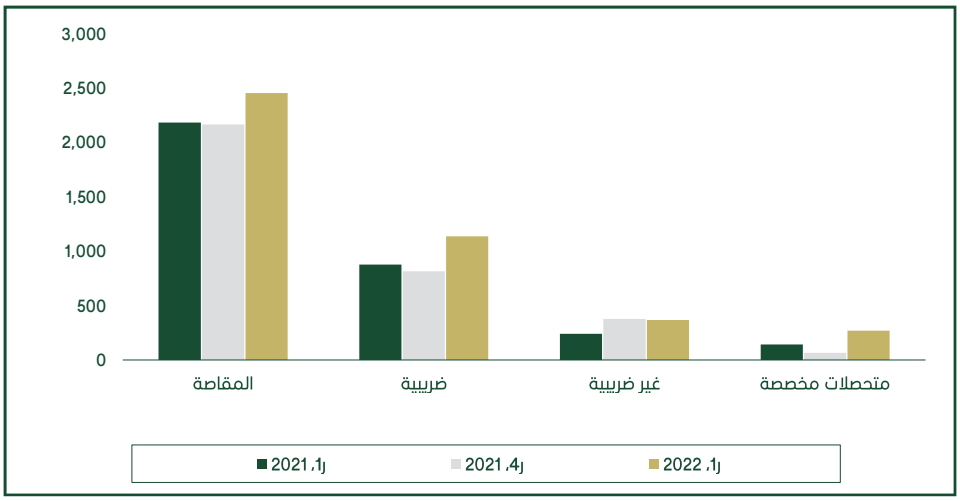

بالمحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الأول من العام 2022 حوالي 4.1 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4 مليارات شيكل خلال الربع السابق، وحوالي 3.4 مليار شيكل خلال الربع المناظر.[43] وشكلت نحو 102.2% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام)، مقارنة بنحو 86.7% خلال الربع السابق، و86.2% خلال الربع المناظر.

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2021				2022
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
دعم الموازنة	**0**	**97.6**	**4**	**500**	**19.9**
منح عربية	0	0	0	315	16.3
من الدول الأخرى	0	97.6	4	185	3.6
التمويل التطويري	**35.2**	**112.5**	**110**	**166**	**39.9**
إجمالي المنح والمساعدات	**35.2**	**210.1**	**114.5**	**666.2**	**59.8**

42 مصدر البيانات في هذا الجزء هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2022: العمليات المالية–الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (آذار، 2022). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

43 لا بد من الإشارة إلى أن حجم الإرجاعات الضريبية خلال الربع الأول من العام 2022 بلغ نحو 177.6 مليون شيكل مقارنة بنحو 83.3 مليون شيكل خلال الربع السابق، و57.4 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

2-3 النفقات العامة

انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الأول من العام 2022 بنسبة 10.3%، مقارنة بالربع السابق، إلا أنه ارتفع بنسبة 45.8% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3.4 مليار شيكل. إلا أن هذا الارتفاع غير حقيقي، ناتج بشكل رئيسي عن إجراءات وقيود محاسبية تتعلق بتسجيل نفقات الأجور والرواتب لشهر كانون الثاني 2021، إذ تم تسجيل فاتورة الأجور والرواتب لشهر كانون الثاني 2021 على أساس الالتزام خلال الشهر نفسه، إلا أنه تم دفعها خلال شهر شباط 2021، وهو ما يعني أن الإنفاق الفعلي دون مستواه الطبيعي خلال الربع الأول من العام 2021. وفي السياق ذاته، ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب بنسبة 13.7%، و77.4% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 1.9 مليار شيكل، وانخفضت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 33.6% مقارنة بالربع السابق، إلا أنها ارتفعت بنسبة 26.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي المليار شيكل. وقد بلغ بند صافي الإقراض خلال هذا الربع حوالي 334.3 مليون شيكل، مقارنة بقيمة 293.8 مليون شيكل خلال الربع السابق. وقد انخفض حجم الإنفاق التطويري الفعلي بنسبة 71.7%، و8.2%، مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 66 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)

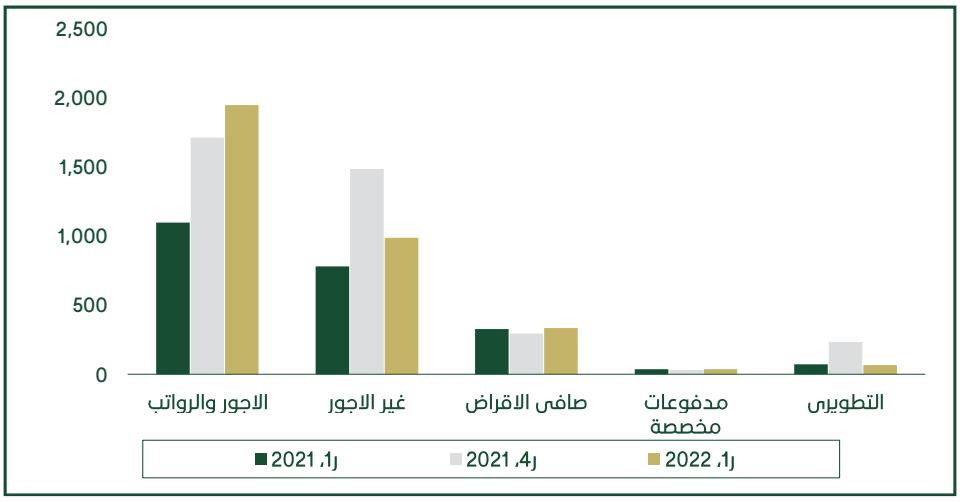

3-3 الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة (الأساس النقدي) خلال الربع الأول من العام 2022، إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 0.7 مليون شيكل، أو ما نسبته 4.8% من الناتج المحلي الاسمي.[44] أما على (أساس الالتزام)، فقد حقق الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية فائضاً بحوالي 0.2 مليار شيكل، أو ما يعادل 1.3% من الناتج المحلي الاسمي، إلا أن هذه الفوائض لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، إذ إن مالية الحكومة ما زالت تعاني من صعوبات ومعيقات عديدة، فلم تتمكن الحكومة من تغطية كافة النفقات والالتزامات المترتبة عليها، إذ تراكمت متأخرات جديدة على الحكومة خلال هذا الربع (انظر الشكل 3-3).

44 تجدر الإشارة إلى أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي هي بيانات أولية، وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

شكل 3-3: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)

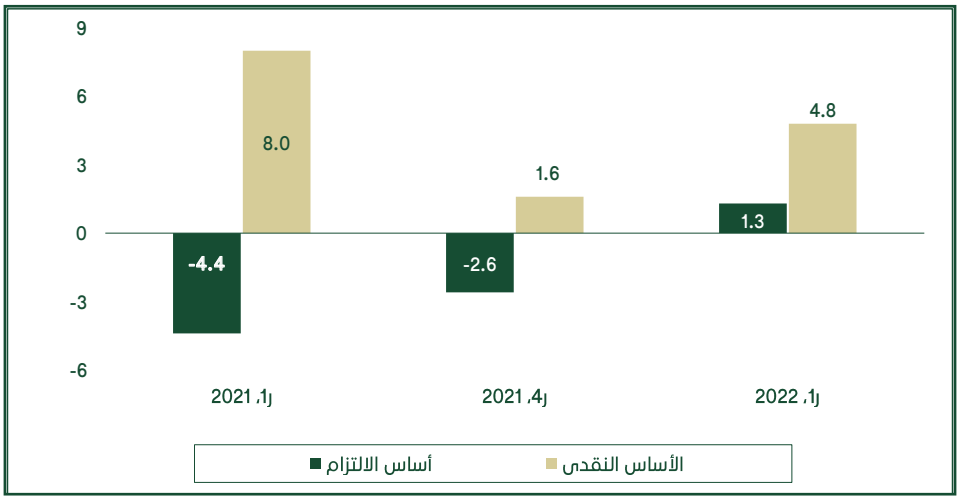

4-3 المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الأول من العام 2022 حوالي 694.6 مليون شيكل، منها نحو 333.9 مليون شيكل متأخرات نفقات غير الأجور، وحوالي 232.1 مليون شيكل متأخرات المدفوعات المخصصة، ومتأخرات النفقات التطويرية بقيمة 67.9 مليون شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بحوالي 42.3 مليون شيكل، وأخيراً متأخرات الأجور والرواتب بما يقارب 18.4 مليون شيكل. وفي المقابل، استطاعت الحكومة خلال هذا الربع سداد حوالي 560.8 مليون شيكل من متأخرات سابقة (انظر الجدول 3-2).

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2021				2022
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إرجاعات ضريبية	90.0	100.4	26.0	83.2	42.3
الأجور والرواتب	789.3	106.1	186.6	278.2	18.4
نفقات غير الأجور	658.7	417.5	685.3	503.3	333.9
النفقات التطويرية	68.6	69.3	55.4	35.0	67.9
مدفوعات مخصصة	107.5	7.3	146.7	46.6	232.1
إجمالي المتأخرات	**1,741.1**	**700.6**	**1,100.0**	**946.3**	**694.6**
دفعات متأخرات سلع وخدمات ونفقات عن سنوات سابقة	263.7	314.0	393.6	419.8	560.8
صافي المتأخرات	**1,477.4**	**386.6**	**706.4**	**526.5**	**133.8**

5-3 الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الأول من العام 2022، بنسبة 4.7% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه ارتفع بنسبة 3.5% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3.7 مليار دولار (ما يعادل 11.7 مليار شيكل)، مُشَكِّلاً حوالي 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. إذ انخفض الدين الحكومي المحلي بنحو 6.9% مقارنة بالربع السابق، فيما ارتفع بنسبة 5.5% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 2.4 مليار دولار. في حين استقر الدين الحكومي الخارجي عند مستوى الربع السابق والمناظر، ليبلغ حوالي 1.3 مليار دولار. وقد بلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 45.4 مليون شيكل، منها 44.6 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين المحلي، وما يقارب 0.8 مليون شيكل فوائد مدفوعة على الدين الخارجي (انظر الجدول 3-3).[45]

45 تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تختلف عند احتساب الأرقام بالشيكل، نتيجة أثر التغير في سعر الصرف.

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون دولار)

البيان	2021				2022
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
الدين الحكومي المحلي	2,231.1	2,384.9	2,471.1	2,528.5	2,353
المصارف	2,171	2,323.3	2,408.8	2,464.1	2,289.8
مؤسسات عامة	60.1	61.6	62.3	64.4	63.2
الدين الحكومي الخارجي	1,314.4	1,317.5	1322.8	1,319.6	1,315.9
إجمالي الدين العام الحكومي	**3,545.5**	**3,702.4**	**3,793.9**	**3,848.1**	**3,668.9**
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي	%20.9	%21.0	%22.0	%21.3	%18.7

4. القطاع المالي

4-1 القطاع المصرفي[46]

يعمل في فلسطين ثلاثة عشر مصرفاً، منها سبعة مصارف محلية بواقع ثلاثة مصارف إسلامية وأربعة مصارف تقليدية. وتقدم المصارف في فلسطين خدماتها من خلال 378 فرعاً ومكتباً، منها 321 في الضفة الغربية و57 في قطاع غزة.

وتشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف في نهاية الربع الأول من العام 2022، إلى زيادة موجودات/مطلوبات المصارف؛ سواء على المستوى الربعي أو السنوي، إذ نمت بمعدل 0.6% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 8.7% مقارنة مع الربع المناظر،[47] لتبلغ بذلك ما يقارب 21.8 مليار دولار. وعلى مستوى مجموعات المصارف، سجلت أصول المصارف الإسلامية نمواً على المستوى الربعي بحوالي 0.3%، لتبلغ نحو 3.9 مليار دولار، مقابل زيادة بمعدل 0.7% للمصارف التقليدية، ليبلغ إجمالي أصولها نحو 17.9 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. أما بحسب تفصيل المصارف تبعاً لجنسية المصرف، فقد استقر إجمالي أصول المصارف الوافدة عند نحو 8.6 مليار دولار (ارتفاع طفيف 0.1%)، فيما نمت أصول المصارف المحلية بمعدل 0.9% لتتجاوز أصولها 13.2 مليار دولار. يوضح الجدول 4-1 أهم التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية المجمّعة للمصارف.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2021				2022
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الأصول	**20,059.9**	**20,624.4**	**21,321.6**	**21,673.0**	**21,807.5**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	10,150.6	10,350.7	10,473.7	10,747.2	10,834.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	5,126.9	5,387.2	5,469.0	5,876.9	5,743.2
محفظة الأوراق المالية والاستثمارات	1,377.2	1,430.0	1,456.0	1,492.1	1,481.6
النقدية والمعادن الثمينة	2,151.6	2,307.2	2,785.2	2,497.3	2,640.0
الموجودات الأخرى	1,253.7	1,149.4	1,137.7	1,059.5	1,108.1
إجمالي الخصوم	**20,059.9**	**20,624.4**	**21,321.6**	**21,673.0**	**21,807.5**
ودائع العملاء **	15,182.4	15,726.5	16,224.6	16,518.1	16,610.3
حقوق الملكية	2,016.7	1,994.0	2,062.6	2,107.5	2,158.0
أرصدة سلطة النقد والمصارف	1,337.7	1,372.7	1,455.5	1,500.1	1,499.5
المطلوبات الأخرى	564.5	537.1	543.3	536.2	515.0
المخصصات والاهتلاك	958.6	994.1	1,035.6	1,011.1	1,024.7

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** ودائع العملاء تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

4-1-1 التسهيلات الائتمانية

سجلت التسهيلات الائتمانية زيادة بمعدل 0.8% خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 10.8 مليار دولار. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع الملحوظ في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 3.2% ليصل إلى نحو 8.5 مليار دولار. في المقابل، انخفض الائتمان الممنوح للقطاع العام في الفترة ذاتها بحوالي 7.0% ليستقر عند حوالي 2.3 مليار دولار. وقد استقرت حصة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور عند نحو 65.2% في الربع الحالي، مقارنة بنحو 65.1% خلال الربع السابق.

46 مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران 2022، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

47 وجب التنويه إلى أن هناك أثراً لتراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل على التغير في بنود الميزانية المجمعة، وبخاصة التي يشكل الشيكل جزءاً كبيراً منها، إذ تراجع سعر الصرف نهاية الفترة من 3.336 شيكل/دولار في الربع الأول من العام 2021 إلى 3.175 شيكل/دولار في الربع الأول من العام 2022.

وتشير البيانات إلى أن النمو في الائتمان المقدم للقطاع الخاص قد جاء مدفوعاً بشكل رئيس بزيادته لقطاع العقارات والإنشاءات، وقطاع الخدمات وبخاصة الخدمات العامة المقدمة في مجالات الاتصالات وأصحاب المهن والمرافق العامة وغيرها، إضافة إلى ارتفاع الطلب على القروض الاستهلاكية التي تشكل حوالي 17% من تسهيلات القطاع الخاص، كما سجلت قطاعات أخرى ارتفاعات متفاوتة مثل قطاعات التعدين والصناعة والتجارة، وقطاع الأراضي، وقطاعات السياحة والنقل والمواصلات. في المقابل، شهد قطاعا تمويل الاستثمار بالأسهم وتمويل شراء السيارات تراجعاتٍ طفيفة خلال الفترة ذاتها (لا يشكل هذان القطاعان مجتمعين نسبة تزيد على 6% من تسهيلات القطاع الخاص)، (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2021				2022	التغير الربعي	التغير السنوي
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول		
القطاع العام	2,141.7	2,327.6	2,374.3	2,466.9	2,293.4	%7.0-	%7.1
العقارات والإنشاءات	1,808.2	1,833.2	1,849.9	1,905.3	2,027.5	%6.4	%12.1
التعدين والصناعة	467.7	546.3	550.8	565.8	608.3	%7.5	%30.1
التجارة	1,711.0	1,579.9	1,676.9	1709.8	1,728.8	%1.1	%1.0
الخدمات	1,068.5	1,107.3	1,046.5	1,008.9	1,070.1	%6.1	%0.1
تمويل شراء السيارات	392.0	391.1	398.9	415.5	414.9	%0.1-	%5.8
تمويل السلع الاستهلاكية	1,349.0	1,352.4	1,396.8	1,425.6	1,481.3	%3.9	%9.8
أخرى في القطاع الخاص*	1,212.5	1,212.9	1,179.6	1,249.6	1,210.3	%3.1-	%0.2-
المجموع	**10,150.6**	**10,350.7**	**10,473.7**	**10,747.2**	**10,834.6**	**%0.8**	**%6.7**

* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من القطاعات التالية: تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى تمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة على أيٍ من هذه القطاعات.

ومن ناحية أخرى، تراجع الائتمان الممنوح بعملتي الشيكل والدينار متأثراً بتراجع الائتمان الممنوح للقطاع العام الذي يكون في معظمه بهذه العملات (تشكل حوالي 92% من تسهيلات القطاع العام). فتراجع الائتمان الممنوح بعملة الشيكل بنحو 2.7% مقارنة مع الربع السابق لتبلغ قيمته 5.2 مليار دولار، أما التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار فتراجعت بنحو 1.8% لتصل قيمتها إلى نحو 1.3 مليار دولار. وعلى العكس من ذلك، فقد ارتفع الائتمان الممنوح بعملة الدولار بحوالي 6.0% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 4.1 مليار دولار. أدت هذه التغيرات إلى تراجع الأهمية النسبية لتسهيلات الشيكل والدينار من إجمالي التسهيلات إلى 48.1% للأولى، و11.9% للثانية، وذلك لصالح التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار التي ارتفعت حصتها إلى 38.3% من إجمالي التسهيلات الممنوحة خلال هذا الربع.

شكل 4-1: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)

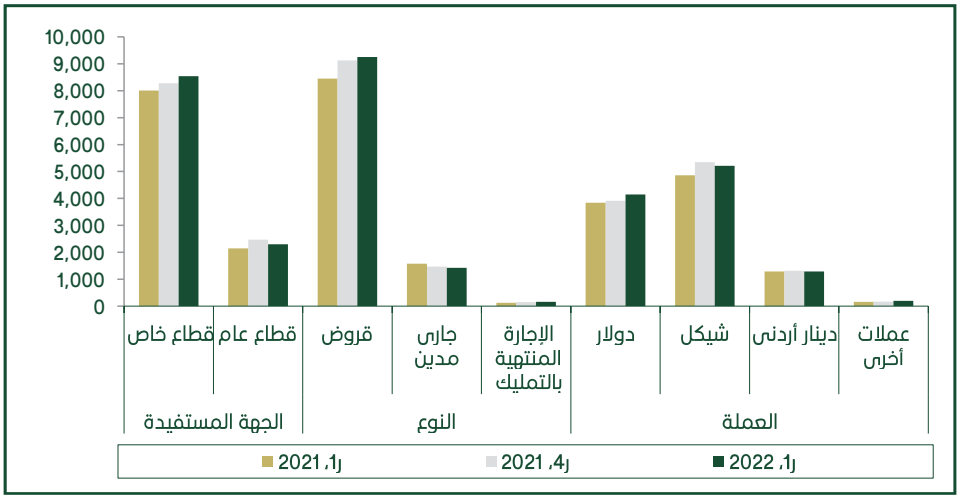

وفي السياق ذاته، استحوذت محافظات الضفة الغربية على الغالبية العظمى من التسهيلات الممنوحة (حوالي 91% منها)، وبقيمة 9.9 مليار دولار. أما محافظات قطاع غزة، فحصلت على حوالي 9% من إجمالي التسهيلات، وبقيمة لم تتجاوز المليار دولار خلال الفترة ذاتها (انظر الشكل 4-1).

4-1-2 القروض المتعثرة

بلغت قيمة القروض المتعثرة نهاية الربع الأول من العام 2022 حوالي 455.6 مليون دولار، مرتفعة بنحو 2.1% عن مستواها في الربع السابق، وبنحو 6.6% عن مستواها في الربع المناظر، إلا أن نسبتها من إجمالي التسهيلات الممنوحة بقيت مستقرة تقريباً عند 4.2% (انظر الشكل 4-2).

شكل 4-2: اتجاهات القروض المتعثرة

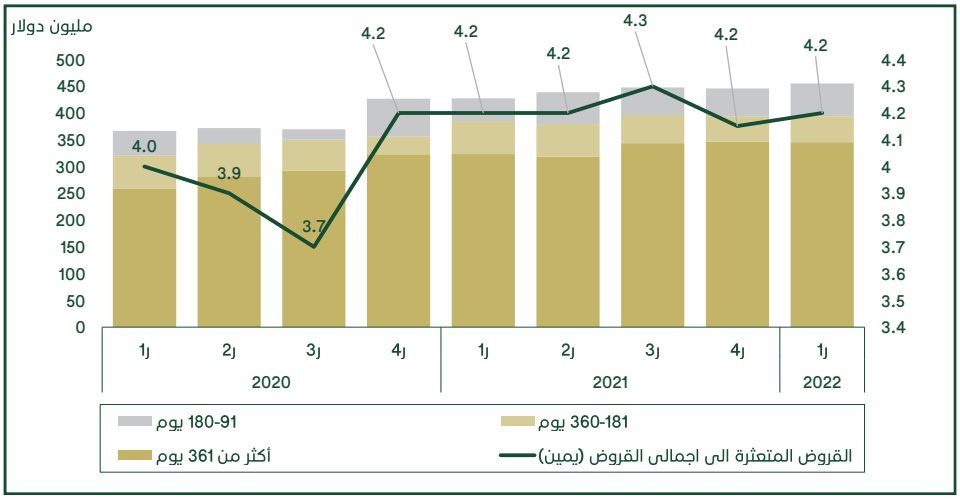

وتشير البيانات إلى ارتفاع قيمة القروض التي تتراوح فترة التعثر فيها من 91 إلى 360 يوماً، مقابل تراجعها للقروض التي تزيد فترة التعثر فيها على العام. أما معدلات التعثر تبعاً للقطاعات الاقتصادية، فتظهر البيانات ارتفاع نسب التعثر لقطاعات التجارة العامة، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والمطاعم والفنادق، وأخيراً قطاع تمويل السلع الاستهلاكية، إذ سجلت نسب التعثر لهذه القطاعات 9.2%، و6.1%، و5.9%، و6.3% على الترتيب. في حين تراجعت نسب التعثر لقطاعات أخرى أهمها؛ قطاع العقارات والإنشاءات، وقطاع الصناعة والتعدين، وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات إضافة إلى قطاع تمويل السيارات.

4-1-3 الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تراجعت أرصدة سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الأول من العام 2022 بنحو 2.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل قيمتها إلى 5.7 مليار دولار، توزعت بين أرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 58%، وأرصدة لدى سلطة النقد بحوالي 33%، في حين لم تتجاوز حصة الأرصدة البينية بين المصارف 8%. وتشير بيانات الميزانية المجمعة إلى أن هذا التراجع في قيمة الأرصدة جاء مدفوعاً، بشكل أساسي، كنتيجة لتراجع الأرصدة لدى سلطة النقد، وبمعدل 6.0% خلال الفترة ذاتها نتيجة لتراجع قيمة الحسابات الجارية للمصارف المحتفظ بها لدى سلطة النقد وبمعدل 33%، التي غالباً ما تستخدم لأغراض التسوية في نظام المدفوعات. كما تراجعت الحسابات الأخرى بمعدل 9.1%، إذ تحتفظ المصارف بجزء من سيولتها المتاحة لدى سلطة النقد بدلاً من توظيفها في مجالات أخرى. ومن جهة أخرى، تراجعت، أيضاً، الأرصدة لدى المصارف في الخارج، والأرصدة البينية للمصارف بمعدلات طفيفة بلغت 0.2% و1.3% على الترتيب، لتبلغ قيمتها نحو 3.3 مليار دولار للأرصدة الموظفة في الخارج، وحوالي نصف مليار دولار للأرصدة لدى المصارف (انظر الشكل 4-3).

شكل 4-3: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف، (مليون دولار)

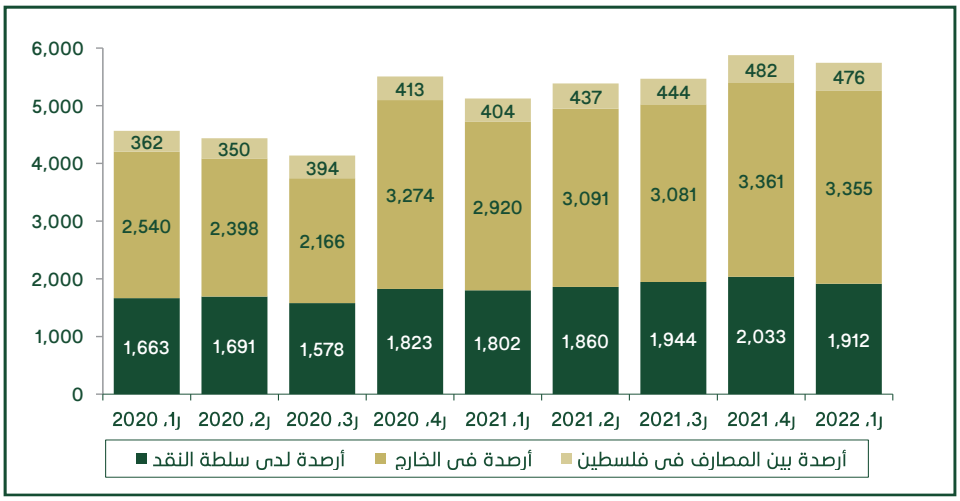

4-1-4 النقدية والمعادن الثمينة

سجل بند النقدية لدى المصارف العاملة في فلسطين حوالي 2.6 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2022، وشكلت عملة الشيكل نحو 78% منها. وتشير البيانات إلى ارتفاع هذا البند خلال الربع الحالي بمعدل 5.7% مقارنة مع الربع السابق، إذ ارتفعت في مكاتب وفروع الضفة الغربية مقابل تراجعها في قطاع غزة.

4-1-5 ودائع العملاء

تكوّن ودائع العملاء الجانب الأكبر من مطلوبات القطاع المصرفي، إذ تشكل ما يقارب 76% منها. وخلال الربع الأول من العام 2022، نمت الودائع بنحو 0.6% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 9.4% مقارنة بالربع المناظر، لتصل قيمتها إلى 16.6 مليار دولار. فقد ارتفعت ودائع القطاع العام بنحو 9.8% (مشكلة حوالي ثلثي الزيادة المتحققة في ودائع العملاء)، أما ودائع القطاع الخاص، فارتفعت بمعدلات ضئيلة (0.2%). وتشير البيانات إلى زيادة الودائع الادّخارية بشقيها ودائع التوفير وودائع لأجل، فارتفعت ودائع التوفير بنحو 0.4% مقارنة مع الربع السابق لتشكل 34.0% من إجمالي ودائع العملاء، فيما ارتفعت الودائع لأجل بنحو 1.9% خلال الفترة ذاتها، لتشكل نحو 28.2% من ودائع العملاء. في المقابل، تراجعت الودائع الجارية بشكل طفيف (0.3%) مسجلة 6.5 مليار دولار، وعلى الرغم من ذلك لا زالت تسيطر على النصيب الأكبر من ودائع العملاء، وبحوالي 37.7%، وذلك في نهاية الربع الأول من العام الحالي.

شكل 4-4: توزيع ودائع العملاء (مليون دولار)

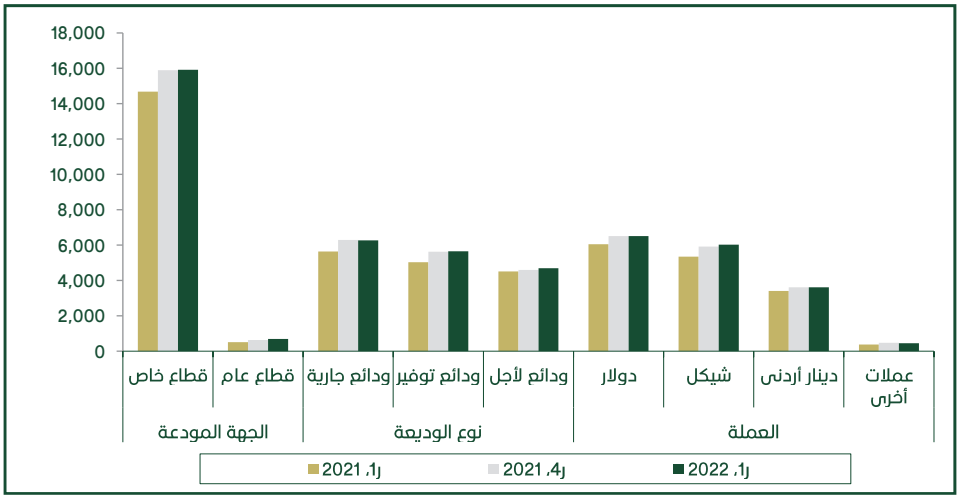

واصلت الودائع بعملة الشيكل مسارها المتزايد خلال الربع الأول من العام، مرتفعةً بنحو 1.8% مقارنة بالربع السابق، لتتخطى قيمتها ستة مليارات دولار، لتشكل نحو 36.3% من ودائع العملاء. في حين بقيت الودائع بعملتي الدولار والدينار مستقرة كما كانت عليه في الربع السابق عند نحو 6.5 مليار دولار للودائع بالدولار، و3.6 مليار دولار للودائع بالدينار الأردني، مشكلة ما يقارب 39.2% من ودائع العملاء للأولى، و21.8% للثانية. فيما بقيت حصة الودائع بالعملات الأخرى متدنية عند حوالي 2.7% من أموال المودعين (انظر الشكل 4-4).

6-1-4 أرباح المصارف

حققت المصارف خلال الربع الأول من العام 2022 دخلاً صافياً بعد الضرائب بلغ 52.5 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 22% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه تراجع بنحو 5.1% مقارنة بالربع المناظر في العام 2021. وقد جاء هذا الانخفاض، على الأساس السنوي، نتيجةً لارتفاع النفقات بوتيرة أسرع من نمو إيرادات القطاع المصرفي، فسجلت النفقات زيادة بمعدل 17.9% لتصل قيمتها 151.1 مليون دولار نتيجة لزيادة كل من نفقات غير الفوائد بما تشمل العمولات غير المصرفية ومصاريف التأمين وتأمينات الودائع، إضافة إلى مصاريف الموظفين وغيرها، إضافة إلى ارتفاع في قيمة صافي المخصصات المرصودة وقيمة ضريبة الدخل خلال الفترة ذاتها. أما الإيرادات، فسجلت زيادة بمعدل 11.0% لتبلغ 203.6 مليون دولار، متأثرة بزيادة صافي الدخل من الفوائد ومن غير الفوائد (الدخل من العمولات، والأوراق المالية والاستثمارات، وعمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية) على حد سواء (انظر الجدول 4-3).

جدول 4-3: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

	2021					2022
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	تراكمي 2021	الربع الأول
الإيرادات	**183.4**	**192.5**	**192.6**	**200.1**	**768.6**	**203.6**
الدخل من الفوائد	132.1	136.7	142.1	148.3	559.2	145.2
الدخل من غير الفوائد	51.3	55.8	50.5	51.8	209.4	58.4
العمولات	25.9	27.1	30.3	29.8	113.1	30.7
أرباح الأدوات المالية وخسائرها	6.0	7.3	3.2	2.2	18.7	7.8
الإيرادات الأخرى	19.5	21.4	17.0	19.8	77.6	19.9
النفقات	**128.1**	**158.7**	**146.3**	**157.1**	**590.2**	**151.1**
نفقات غير الفوائد	109.2	115.0	114.1	121.7	460.0	120.9
المخصصات	6.1	21.5	13.6	23.5	64.7	9.3
الضرائب	12.8	22.2	18.6	11.9	65.5	20.9
صافي الدخل	**55.3**	**33.8**	**46.3**	**43.0**	**178.4**	**52.5**

7-1-4 متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض

ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على القروض بالعملات كافة مقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، إذ ارتفع متوسط أسعار الفائدة على القروض بالدينار الأردني والشيكل بشكل طفيف وبحوالي ثلاث وخمس نقاط أساس على الترتيب، لتصل إلى 6.27% على الدينار، و6.81% على الشيكل. أما الارتفاع الأكبر فكان على أسعار الفائدة على القروض بالدولار، وبحوالي 18 نقطة أساس لتصل إلى 5.56%. أما أسعار الفائدة على الودائع لأجل، فقد بقيت مستقرة تقريباً للودائع بعملة الشيكل والدولار عند حوالي 2.02% و2.12% على التوالي، في حين سجلت تراجعاً على الودائع بعملة الدينار وبحوالي 13 نقطة أساس مسجلة 1.96%.

وقد أدت هذه التغيرات إلى ارتفاع هامش الفائدة (الفرق بين معدلات الفائدة على الإقراض والإيداع) إلى حوالي 4.79 نقطة على الشيكل، و3.44 على الدولار، وحوالي 4.31 على الدينار الأردني.

جدول 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة

العملة	فوائد الإيداع (%)			فوائد الإقراض (%)		
	ر1 2021	ر4 2021	ر1 2022	ر1 2021	ر4 2021	ر1 2022
الدولار	2.24	2.11	2.12	5.59	5.38	5.56
الدينار	2.34	2.09	1.96	6.46	6.24	6.27
الشيكل	2.26	2.03	2.02	6.66	6.76	6.81

8-1-4 حركة تداول الشيكات في فلسطين

سجل عدد الشيكات المتداولة في فلسطين 2,122,791 ورقة خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام 2022، بقيمة إجمالية بلغت 6.2 مليار دولار، متراجعة بمعدل 1.3% من حيث العدد مقارنة مع الربع السابق، مقابل ارتفاع قيمتها الإجمالية بمعدل 2.2% خلال الفترة ذاتها. قابلها تراجع في عدد الشيكات المعادة بمعدل 1.3%، مقابل زيادة في قيمتها بنسبة 3.6% خلال فترة المقارنة ذاتها، ليبلغ عددها 191 ألف شيك، بقيمة 387.7 مليون دولار. وعلى الرغم من هذه التغيرات، فإن مؤشر الشيكات المعادة للشيكات المتداولة خلال الربع الأول من العام الحالي بقي مستقراً كما كان عليه في الربع السابق عند 6.0% من حيث القيمة، و9.0% من حيث العدد (انظر الشكل 4-5).

شكل 4-5: حركة تداول الشيكات (مليون دولار)

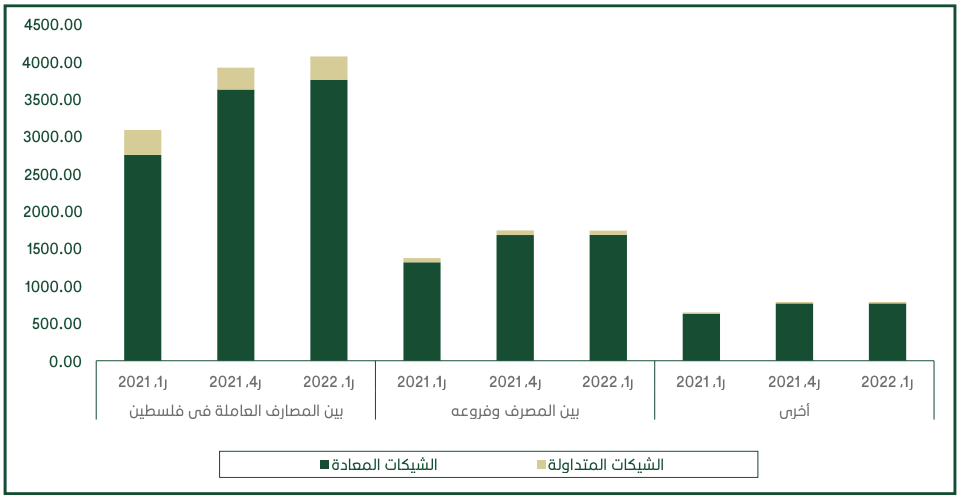

شكل 4-6: قيمة الشيكات المعادة كنسبة من قيمة الشيكات المتداولة

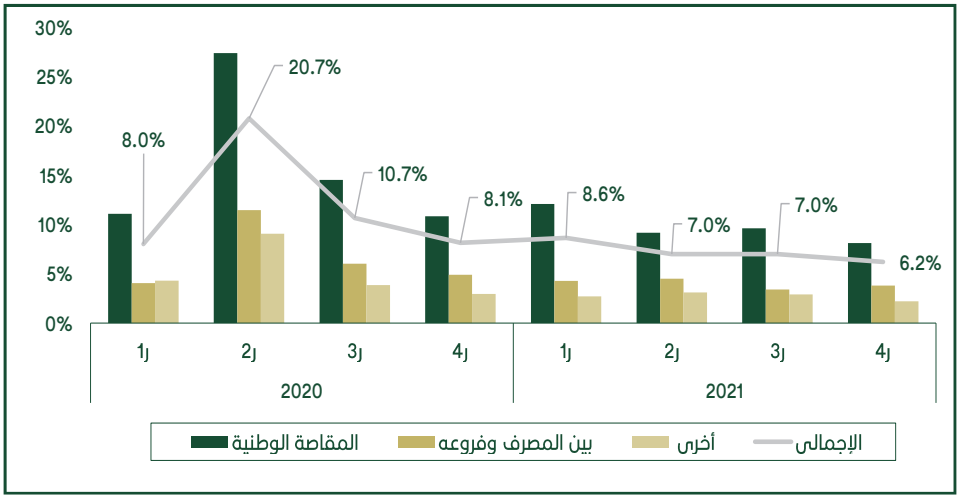

أما مقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، فسجلت الشيكات المتداولة زيادة بمعدل 14.2% من حيث العدد، و32.2% من حيث القيمة، على الرغم من ذلك رافقها تراجع ملحوظ في عدد وقيمة الشيكات المعادة خلال الفترة نفسها، وبمعدل 19.2% من حيث العدد، و4.5% من حيث القيمة، ما أدّى إلى تراجع نسبة الشيكات المعادة للشيكات المتداولة مسجلة 6.2% من حيث القيمة، و9.0% من حيث العدد، مقارنة مع 8.6% و12.7% للقيمة والعدد على الترتيب في الفترة المناظرة من العام السابق. انظر الشكل (4-6)

4-1-9 شركات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد شركات الإقراض المرخصة نهاية الربع الأول من العام 2022 تسع شركات، بعد ترخيص شركة الزيتونة للتمويل الإسلامي في نهاية شهر كانون الثاني من العام نفسه، وهي أول شركة تمويل إسلامي متخصصة في فلسطين. تعمل هذه الشركات من خلال 95 فرعاً، موزعة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغ عدد المقترضين لديها حوالي 65 ألف مقترض، 33% منهم إناث، كما ارتفع عدد الموظفين ليبلغ 841 موظفاً/ة. أما البيانات المالية المجمعة لشركات الإقراض، فتشير إلى ارتفاع إجمالي موجوداتها/مطلوباتها بشكل ملموس، وبنحو 4.7% مقارنة مع الربع السابق، وبحوالي 6.2% مقارنة مع الربع المناظر لتبلغ 353.3 مليون دولار، متأثرة، بشكل أساسي، بارتفاع محفظة القروض التجارية (المكون الأكبر في الموجودات، إذ تشكل 64% منها) (انظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

	2021				2022
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	247.3	253.9	265.0	274.9	287.0
الضفة الغربية	210.0	217.2	227.6	236.3	247.8
قطاع غزة	37.3	36.8	37.4	38.6	39.2
عدد المقترضين النشطين	65,790	65,041	65,257	64,541	65,420
عدد الفروع والمكاتب	96	96	95	94	95
عدد الموظفين	845	835	813	805	841

*بيانات أولية قابلة للتعديل.

على المنوال نفسه، ارتفعت المحفظة الإجمالية للتمويلات المقدمة من هذه المؤسسات بنحو 4.4% مقارنة مع الربع السابق، و16.1% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، لتبلغ 287.0 مليون دولار، متأثرةً بشكل أساسي بارتفاع محفظة القروض التجارية لتبلغ 243.6 مليون دولار مشكلة 85% من إجمالي المحفظة، كما ارتفعت، أيضاً، محفظة القروض الإسلامية بنقطة مئوية واحدة مسجلة 43.3 مليون دولار. أما بتحليل المحفظة تبعاً لتوزيعها الجغرافي، فتشير البيانات إلى نمو المحفظة الائتمانية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بمعدلات متفاوتة، لتبلغ في الضفة الغربية 247.8 مليون دولار، مشكلةً 86% من إجمالي المحفظة. أما حصة قطاع غزة، فلم تتجاوز 14%، بقيمة بلغت 39 مليون دولار. وعلى صعيد توزيع المحفظة القائمة حسب القطاعات الاقتصادية، فارتفعت التمويلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية كافة، إذ تسيطر ثلاثة قطاعات اقتصادية على أكثر من 70% من إجمالي المحفظة، وهي القطاع العقاري، والقطاع التجاري، وقطاع الزراعة، في حين شكلت القطاعات الاقتصادية الأخرى النسبة المتبقية، وتشمل قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، والقطاع الاستهلاكي، وأخيراً قطاع السياحة.

4-2 القطاع المالي غير المصرفي

4-2-1 قطاع الأوراق المالية

أغلق مؤشر القدس عند حاجز 613.8 نقطة مع نهاية الربع الأول من العام 2022، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1% عن إغلاقه نهاية الربع السابق (الربع الرابع من العام 2021، 608.5 نقطة)، و32% عن إغلاقه نهاية الربع المناظر من العام السابق (الربع الأول من العام 2021، 466.2 نقطة).

من جهة أخرى، لم تشهد القيمة السوقية في نهاية الربع الأول من العام 2022 نمواً ملحوظاً مقارنة مع الربع السابق مكتفيةً بنمو 1%، فيما شهدت نمواً ملحوظاً بنسبة 29% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر، لتصل إلى حوالي 4.5 مليار دولار، وهذا يعادل ما نسبته حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ارتفاع بما يقارب ست نقاط مئوية مقارنةً مع الربع المناظر). وقد شهد إجمالي عدد الأسهم المتداولة وقيمها في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الأول من العام 2022، انخفاضاً بنسبة 37% و39% مقارنة مع نهاية الربع السابق على التوالي، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار أسهم بعض الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، إضافة إلى أنه وتاريخياً يشهد الربع الأول تعزيزاً في المراكز الاستثمارية تزامناً مع اجتماعات الهيئات العامة للشركات المدرجة في الربع الأول من كل عام، واتخاذ قرارات توزيعات الأرباح. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، يلاحظ ارتفاع عدد الأسهم المتداولة وقيمها بنسبة 62% و70% على التوالي، ويقود هذا الارتفاع كل من قطاعي الاستثمار والصناعة، إن ارتفاع حجم التداول يعكس الطلب المتنامي على الأوراق المالية المدرجة في بورصة فلسطين التي عادة ما تكون استجابة لنتائج أعمال الشركة المساهمة العامة المدرجة، حيث نرى أن السوق قد استجاب للإفصاح الصادر عن البورصة في 2022/3/3، الذي أشار إلى حصيلة أرباح الشركات المدرجة الأولية عن العام 2021 بعد الضريبة 383 مليون دولار بارتفاع كبير نسبته 82.7% عن صافي الأرباح المحققة للفترة ذاتها من العام 2020، وتعزيزاً لذلك الإفصاح أكدت نتائج الربع الأول 2022 توقعات المستثمرين، حيث بلغت صافي أرباح الشركات المدرجة 104 مليون دولار، وذلك عن الربع الأول من العام 2022. كما بلغ إجمالي عدد المتعاملين في بورصة فلسطين 68,661 متعاملاً في نهاية الربع الأول من العام 2022، بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 4-6: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الأول 2021	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2022
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	22.8	58.6	36.9
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	49.0	136.7	83.0
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,451.3	4,407.1	4,467.1
عدد الصفقات	5,455	8,377	7,159
عدد جلسات التداول	61	63	62
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	%19.1	%24.4	%24.8

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2021، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

يوضح الشكل 4-7 صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات نهاية الربع الأول 2022. ويتّضح أن حصة الشركات بلغت 43%، في حين بلغت حصة الأفراد حوالي 26%.

شكل 4-7: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الأول 2022 (مليون دولار)

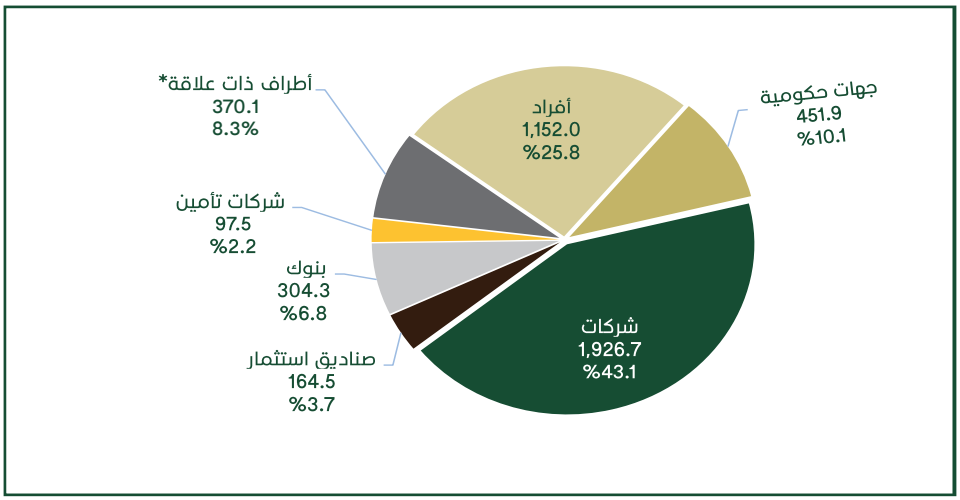

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة. قطاع التأجير التمويلي

وبلغ إجمالي عدد المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 64,197 مساهماً في نهاية الربع الأول من العام 2022، حوالي 83% منهم في الضفة الغربية و17% في قطاع غزة. كما يلاحظ أن مشاركة الذكور أعلى من الإناث في قطاع الأوراق المالية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

2-2-4 قطاع التأجير التمويلي

تعمل في فلسطين 8 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال نهاية الربع الأول من العام 2022. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 35 مليون دولار من خلال 680 عقداً، وذلك في نهاية الربع الأول من العام 2022، وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 23% و35% في قيمة وعدد العقود على التوالي، مقارنةً مع الربع السابق (الربع الرابع 2021). وبالمقارنة مع الربع المناظر (الربع الأول من العام 2021)، يلاحظ ارتفاع قيمة وعدد العقود بنسبة 60% و76% على التوالي. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى قيام بعض شركات التأجير التمويلي بتنفيذ حملات تسويقية ومجموعة من العروض التنافسية.

جدول 4-7: إجمالي قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي

الوصف	الربع الأول 2021	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2022
عدد عقود التأجير التمويلي (عقد)	387	504	680
قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	22.0	28.5	35.1

شكل 4-8: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة كما هي في نهاية الربع الأول 2022

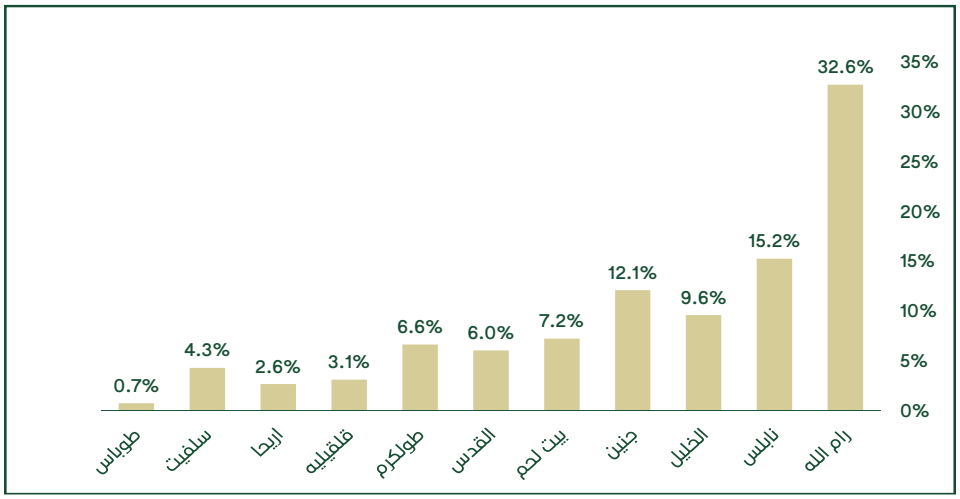

مع نهاية الربع الأول من العام 2022، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 33%، تليها مدينتا نابلس وجنين بنسبة 15% و12% على التوالي. ومن الملاحظ أنّ هناك استقراراً في توزيع هذه النسب بين المدن على مدار السنوات السابقة، نتيجة عوامل تتعلق بهيكلية الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل 4-8).

من جهة أخرى، ما زالت المركبات تستحوذ على الحصة الأكبر (60%) من محفظة التأجير التمويلي كما في نهاية الربع الأول من العام 2022، ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها، أما الشاحنات والمركبات الثقيلة والمركبات للأغراض التجارية، فاستحوذت على ما نسبته 73%، وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 2%.

3-2-4 قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الأول من العام 2022، اثنتان منها تكافلية. كما بلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) بنهاية الربع الأول من العام 2022 ما قيمته 107 ملايين دولار، وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 30% و15% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين الأرباع، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع والبالغة حوالي 57 مليون دولار ارتفاعاً قدره 7% و26% مقارنةً مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي. من جهة أخرى، بلغ إجمالي استثمارات شركات التأمين حوالي 256 مليون دولار بارتفاع بنسبة 2% و19% مقارنةً بالربع السابق والمناظر على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالأرباع الأول والرابع من العام 2021 والأول من العام 2022 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

جدول 4-8: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)*

البيان	الربع الأول 2021	الربع الرابع 2021	الربع الأول 2022
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	93.3	82.0	106.9
صافي الأقساط المكتسبة	72.2	73.8	84.5
إجمالي استثمارات شركات التأمين	215.4	252.0	256.0
صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(45.0)	(53.1)	(56.6)
صافي الأقساط المكتسبة/إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	%77.4	%90.1	%79.0
صافي التعويضات المتكبدة/صافي الأقساط المكتسبة	%62.4	%72.0	%67.0

* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

يوضح الشكل 4-9 أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات الذي بلغت نسبته 62% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية الربع الأول من العام 2022، يليها التأمين الصحي بنسبة 14%.

شكل 4-9: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هي في نهاية الربع الأول 2022*

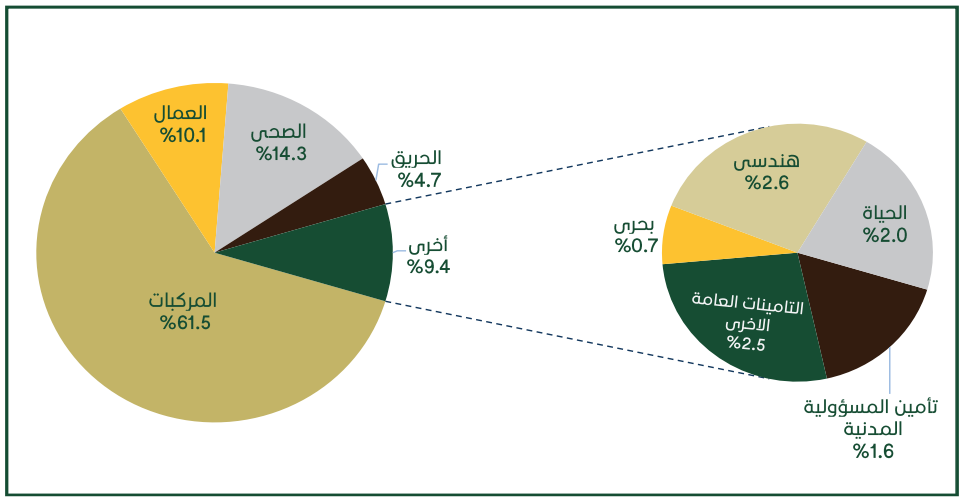

* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

5. التنمية الاجتماعية

حجة الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة، واستراتيجية التكلفة والتمويل للأطفال منذ الولادة وحتى سن الثامنة في الضفة الغربية وقطاع غزة

نخصص قسم التنمية الاجتماعية في هذا العدد من المراقب لتسليط الضوء على دراسة صادرة عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في العام 2021 بعنوان «حجة الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة، واستراتيجية التكلفة والتمويل للأطفال منذ الولادة وحتى سن الثامنة في الضفة الغربية وقطاع غزة».

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في سبل توسيع وزيادة فرص الأمهات في الوصول إلى سوق العمل، وزيادة نسب مشاركتهن الاقتصادية، والكشف المبكر عن الإعاقات في مرحلة الطفولة المبكرة وسبل والوقاية منها، وتطوير المهارات المعرفية ودرجات التحصيل لدى الطفولة المبكرة، وتقليص الفجوة التحصيلية بين الأطفال المنتمين لأسر من ذوي الدخل المرتفع والدخل المنخفض، الذين يشاركون في برامج تعليمية نوعية لمرحلة الطفولة المبكرة، وتقليل نسب الجرائم وأعداد المساجين.

تأتي أهمية هذه الدراسة لتعرضها للعوامل المباشرة التي لها علاقة بالنمو الصحي للطفل، وما يعكسه ذلك على تربية أطفال أصحاء ومنتجين، وارتباط مؤشراتها بالفقر المتعدد الأبعاد، وبخاصة أبعاد التعليم، والصحة، والعمل، والحرية الاقتصادية للمرأة، إضافة إلى السلامة الشخصية. وتأتي أهمية الدراسة، أيضاً، مما تقدمه من تقدير لتكاليف التمويل في مرحلة الطفولة المبكرة، وانسجامها مع الخطط والسياسات القطاعية الأخرى المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة. كما تنسجم مع السياسات التي تهدف إلى دمج النوع الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والإنصاف لجميع الأطفال المستضعفين، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الذين يعانون من تأخر في النمو أو الإعاقة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثون بفحص التكاليف الفعلية لتنفيذ التدخلات التجريبية الثمانية في الخطة المشتركة بين اليونيسيف والسلطة الفلسطينية في مجال تنمية الطفولة المبكرة، من أجل تقدير وتحليل التكلفة لهذه البرامج في حال توسيع نطاق تغطيتها. كما تم تحليل المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات للعام 2019،[48] ومراجعة تقارير التقييم لنتائج تنمية الطفولة المبكرة،[49] ومراجعة أفضل الممارسات الدولية في مجال تنمية الطفولة المبكرة،[50] وتحليل نتائج الحوارات مع صانعي السياسات في دولة فلسطين (الحكومة الفلسطينية، والأونروا، والجهات المانحة)، ومقدمي الخدمات المحليين، والحصول على التغذية الراجعة من أسر الأطفال المستفيدين.

ينظر إلى تنمية الطفولة المبكرة كنهج وأداة تستشرف تأثير التجارب والخبرات في مراحل مبكرة على نمو الأطفال. تتميز مرحلة الطفولة المبكرة بأن النمو والإنماء يحدثان بوتيرة وسرعة أكبر من أي مرحلة أخرى في حياة الإنسان، وهي كذلك مرحلة حرجة لنمو الدماغ وبنائه، وتؤسس لقدراته المعرفية والتواصلية والجسدية والاجتماعية والعاطفية والعقلية. إذا كانت تفاعلات الطفل مع بيئته تتسم بالاهتمام، والرعاية، والتنشئة الصحية، والتحفيز، فإن الطفل سينمو بشكل سليم ويتألق في المراحل العمرية الأخرى، ويصبح فرداً منتجاً ومندمجاً في مجتمعه بشكل فعال.

إن الآثار التراكمية للمحن والأزمات السابقة التي يتعرض لها الإنسان، والتي تترك أثراً سلبياً على رفاه الأمهات والأطفال، تتطلب، بالضرورة، الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة لتعزيز برامج الرعاية والتنشئة، والبرامج الداعمة التي تستهدف الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

يواجه أطفال فلسطين تحديات هائلة في ظل التحديات الكبيرة الناتجة عن حالة عدم الاستقرار السياسي التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض حصاراً مشدداً على قطاع غزة منذ العام 2006، ويتحكم بكل موارد الاقتصاد وعوامل إنتاجه، وجميع مناحي الحياة للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الجيل الحالي من الأطفال في فلسطين يحمل عبء عقود من العنف والصراع والمشقات التي تراكمت على مدار حياة الأطفال وذويهم. ترافق ذلك مع المسار السلبي للنمو الاقتصادي منذ العام 2016، الذي تلاه ركود حاد في 2018.[51] إضافة إلى ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة

48 http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3555

49 الاستراتيجية الوطنية للتنمية والتدخل في مرحلة الطفولة المبكرة (2017-2022).

50 www.thelancet.com/series/ECD2016 Advancing Early Childhood Development from Science to Scale.

51 Improving Early Childhood Development in the West Bank and Gaza: Project Appraisal Document. World Bank, 2019.

وانكماش الاقتصاد في جميع مناطق دولة فلسطين. كل ذلك يلعب دوراً حاسماً في الحد من قدرات آلاف الفلسطينيين على الوصول إلى الخدمات الأساسية، والوظائف، والتعليم. كما أن الفئات الأشد ضعفاً تفتقد لاستمرارية الرعاية وللشبكات الاجتماعية وللخدمات الأساسية. ومن الطبيعي أن يترك كل ذلك تأثيراته السلبية على عملية نمو الأطفال وصحتهم الجسدية والعقلية.

يشير التقييم الكلي للوضع في فلسطين إلى أن الاستثمار في تدخلات تنمية الطفولة المبكرة أمر حاسم وبالغ الأهمية لتعزيز برامج الرعاية والتنشئة للأطفال، والبرامج الداعمة التي تستهدف الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وإتاحة الفرصة للأطفال للنمو والتطور وتحقيق إمكاناتهم كأفراد وأعضاء فاعلين في هذا المجتمع. لذلك، من أجل توفير الدعم والموارد والخدمات اللازمة لتمكين الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة وأسرهم من مواجهة هذه التحديات بطريقة فعالة واستباقية، فإنه لا بد من تقييم طبيعة الخدمات التي يمكن أن يكون لها تأثير طويل المدى على الأطفال والمجتمع ككل. كذلك الحال عند تطوير تدخلات تنمية الطفولة المبكرة، لا ينبغي إغفال الآثار السلبية للإجهاد والصدمات المتوالية عبر الأجيال على الآباء والأمهات والأطفال.

بلغت الموازنة الإجمالية اللازمة لتنفيذ برامج وتدخلات تنمية الطفولة المبكرة للفترة 2020-2022 حوالي 39.7 مليار دولار،[52] وهي استكمال للأعمال المقرر تنفيذها في 2019/2018. تغطي هذه الميزانية مدة التنفيذ البالغة 3 سنوات بدل سنتين، التي نصت عليها الخطة الأصلية، وتشمل دمج تدخلات قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة التي تمثل أكثر من ثلث الميزانية. قدر العجز في تمويل خطة برامج وتدخلات تنمية الطفولة المبكرة بحوالي 23.6 مليون دولار (60%).[53] تصل التكلفة الإجمالية لتوسيع نطاق تغطية تدخلات تنمية الطفولة المبكرة للفئات السكانية المستهدفة لحوالي 1,152 مليون دولار أمريكي عبر القطاعات الرئيسية: الصحة والتغذية والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي. سيخصص قرابة 50% من التمويل لمشاريع المياه والصرف الصحي ذات الصلة. وسترتفع تكاليف الرعاية الصحية خلال السنة الأولى من التنفيذ، إذا تم بناء مستشفى خاص بالأطفال، يشمل مرافق للتشخيص المبكر، ومرافق لعلاج الأطفال ذوي الإعاقة والحالات الطبية الأخرى. إذا تم استثناء مشاريع المياه والصرف الصحي وتقليص تكاليف الرعاية الصحية بنسبة 50%، تصبح الموازنة السنوية حوالي 672.5 مليون دولار أمريكي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي استندت إلى النتائج التي تم التوصل إليها:

❖ يجب اعتماد أربع استراتيجيات رئيسية للتنفيذ:

1. توحيد الأدوات في مجال تحسين مستوى الوعي، وأدوات التقييم، ووثائق التدريب والسياسات في جميع المراكز الصحية والتعليمية، والاجتماعية ذات الصلة، ووقف العمل بالوثائق والسياسات والبرامج وأدوات التعلم المكررة والمتنافسة في مختلف المراكز و/أو المناطق الجغرافية التي تخدم الغرض نفسه، ويتم تغييرها باستمرار، ما يتطلب إعادة تدريب مقدمي الخدمات دون أن يكون هناك وقت كافٍ لتنفيذها و/أو تقييم أثرها.
2. دعم تنفيذ البرامج متعددة الشركاء والوظائف والتنفيذ المشترك للبرامج في مواقع تقديم الخدمة القائمة. يتطلب ذلك أن تعمل السلطة الفلسطينية والأونروا ووكالات المجتمع المدني بسلاسة لدمج برامجها وتقليل التكرار في البرامج المنفذة في مختلف المواقع (على سبيل المثال، تعمل العيادات الصحية على رفع الوعي لدى الآباء والأمهات، وخدمة التطعيم، والكشف عن الإعاقات والتأخر في النمو، سواء أكانوا تابعين للسلطة الفلسطينية أم الأونروا أم لمنظمة غير حكومية، ويستخدمون الأدوات والأساليب نفسها، أو المدارس لتوعية الوالدين، وتقديم خدمات الصحة النفسية الاجتماعية، وما إلى ذلك).
3. توحيد نظم التقارير والمراقبة لضمان إمكانية تجميع البيانات من مختلف المراكز الصحية والتعليمية والاجتماعية لدعم الوصول إلى الأسر والمستفيدين المستحقين للخدمات، وتجنب ازدواجية تقديم الخدمة للمستفيدين أنفسهم. يعد ذلك مهماً بشكل خاص لكونه يحد من الاستخدام المزدوج لمنافع التأمين، والحصول على الأدوية، وزيارات العيادات الصحية المتكررة، وخطط الحماية الاجتماعية التي يتلقى المستفيدون منها الدعم من خلال نقاط اتصال/مقدمي خدمات متعددين.
4. تنسيق الأجندات الإنسانية والإنمائية بما يتيح توفير الاحتياجات الأساسية وخدمات أكثر كفاءة وفعالية واستدامة في جميع الأوقات. يتطلب تحقيق هذا الهدف قراراً سياساتياً من أعلى مستويات صنع القرار للبدء في توحيد عمليات التخطيط والتنفيذ بين مختلف شركاء العمل الإنساني والإنمائي جنباً إلى جنب مع السلطة الفلسطينية والأونروا والمجتمع المدني بهدف تقليل الازدواجية في وسائل تقديم الخدمات، وتقليص

52 وقعت اليونيسيف عدداً من الاتفاقيات مع وزارة الصحة، ووزارة التربية، ووزارة التنمية الاجتماعية، وسلطة المياه الفلسطينية للفترة 2018-2020.
53 خصصت خطة عمل البرنامج الوطني لليونيسف 2018-2022 مبلغ 68 مليون دولار (18 مليون دولار من مواردها المعتادة، و50 مليون دولار من مصادر أخرى) لتنفيذ الخطة. وفرت اليونيسيف مبلغ 17 مليون دولار من هذه الأموال للهيئات المنفذة في دولة فلسطين لتنفيذ تدخلات تنمية الطفولة المبكرة للفترة 2018-2020.

عدد المشاريع والتكلفة الإجمالية لإدارة البرامج والرقابة عليها.

❖ في مجال الصحة والتغذية تشمل التوصيات:

1. تعظيم إمكانية توسيع نطاق الوصول للخدمات في العيادات الصحية ودور الحضانة، ورياض الأطفال، والمدارس بتحويلها لمراكز متعددة الوظائف تعمل على تقديم الدعم ونشر الوعي والثقافة حول صحة الأم والطفل، والرفاه النفسي-الاجتماعي، وتمكين المجتمع المحلي، ومراقبة الظروف المحلية من قبل المجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص، بهدف تخفيض تكاليف الخدمات لزيادة نسبة المستفيدين محلياً.
2. ضمان استمرارية وصول الأمهات لبرامج رعاية ما قبل الولادة، والرعاية الطبية المتخصصة/الماهرة وقت الولادة، والوصول الآمن للرعاية الصحية، وتعزيز رعاية الأطفال حديثي الولادة خلال الأسابيع الأولى والشهر الأول من الولادة، وبشكل خاص استهداف خدمات رعاية الأمهات ما بعد الولادة في المناطق الريفية والعائلات الفقيرة في قطاع غزة.
3. بناء قدرات طاقم العاملين في مجال الكشف المبكر عن حالات الإعاقة وتأخر النمو لدى الأطفال. وهو من المجالات التي بدأ الاهتمام بها حديثاً في دولة فلسطين، ما يعني أن عدد العاملين المتخصصين ممن لديهم المهارات والخبرات في هذا المجال محدود جداً في البلاد. على الرغم من ذلك، ونظراً لأن نسبة كبيرة من حالات الإعاقة تعود لأسباب وراثية، أو مكتسبة خلال المخاض و/أو خلقية، يعتبر الكشف والتشخيص المبكر أمراً حاسماً في جدوى التدخلات المبكرة التي تأكدت فوائدها العديدة على المدى الطويل للطفل وأسرته ومجتمعه (باستخدام الأداة القياسية لحساب تكلفة التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة).

❖ في مجال توفر المياه المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية، أوصت الدراسة بضرورة:

1. ضمان الوصول الآمن إلى مياه الشرب النظيفة ومرافق الصرف الصحي في المناطق الريفية، واستهداف الأسر الأشد فقراً بشكل خاص، وضمان الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والآمنة، وبخاصة في التجمعات المهمّشة في قطاع غزة.
2. إصلاح البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي التي تحتاج إلى صيانة، وإصلاح وصيانة مرافق الصرف الصحي والمجاري في مختلف مناطق الضفة والقطاع.

❖ في مجال التعليم والتعلم المبكر، أوصت الدراسة بـ:

1. دعم برامج التنشئة والتربية المبكرة التي تهدف إلى ضمان وصول الأطفال إلى التحفيز والتعلم المبكر والحماية، مع ضمان رفاه الوالدين، وبخاصة في الأسر الأشد فقراً في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع ضرورة الاهتمام بشكل خاص بالأمهات اللاتي يعانين من صعوبة/خلل وظيفي أو أكثر.
2. الاهتمام بتحضير مواد تراعي المنظور الجنساني، وضمان تلقي الذكور الدعم اللازم لضمان انتظامهم في المدارس وتأدية وظائفهم التنفيذية. وتوفير أدوات للتعليم المبكر والكتب واللوازم الخاصة بذلك، لتشجيع الأسر على التفاعل مع أطفالها الصغار.
3. ضمان وصول الطفولة المبكرة في المناطق الريفية والفقيرة والمخيمات في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة لبرامج رياض الأطفال. وقد يتطلب تحقيق هذا الهدف توفير إعانات ومساعدات حماية اجتماعية. استهداف الأسر؛ حيث الأمهات بمستوى تعليمي متدنٍ، و/أو اللاتي يعانين من صعوبات/خلل وظيفي.
4. تحسين الوصول إلى رياض الأطفال-الصف الثاني، وتوفير هذه الخدمة لجميع الأطفال، مع استهداف المناطق الريفية بشكل خاص.
5. خلق بيئة مواتية تسهل وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى المدارس والمرافق التعليمية، ومواءمة البيئة في الصف والبيئة الافتراضية/وسائل التواصل عن بعد.
6. من الضروري العمل على تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من الوصول إلى جميع المرافق المدرسية، وأية مرافق تعليمية وترفيهية أخرى. وتدريب المعلمين وجميع العاملين في قطاع التعليم والمختصين لتسليحهم بالمعرفة والخبرة اللازمة في مجال التعليم الشامل لدمج الطلاب ذوي الإعاقة. اعتماد منهج التدريس المتمركز حول المتعلم (learner-centered) الذي يستند إلى أن لكل تلميذ احتياجاته الخاصة التي يمكن تلبيتها من خلال سلسلة من المناهج التعليمية. يركز التعليم الشامل على النمو المعرفي والعاطفي والاجتماعي والإبداعي لجميع التلاميذ.

7. العمل على اشتمال جميع برامج التنشئة، ورياض الأطفال، والتعليم الأساسي، تدابير للفحص والتشخيص المبكر لتحديد أي صعوبات وظيفية لدى الأطفال، وعمل التحويلات اللازمة للمتابعة.

❖ في مجال الحماية الاجتماعية، أوصت الدراسة بـ:

1. استهداف الأسر الأكثر هشاشة في محافظات شمال وجنوب الضفة الغربية (جنين، ونابلس، وسلفيت، وطولكرم، وبيت لحم، والخليل) ومحافظات قطاع غزة الخمس، كخطوة أولى، ومن ثم التوسع لبقية المحافظات.
2. العمل على رفع معدلات التغطية بالحماية الاجتماعية للأسر المصنفة بحسب دخلها أو ظروفها ضمن أفقر 40% من السكان. وتحديد آليات للحماية الاجتماعية للتصدي للبطالة الحادة والمزمنة (توحيد جميع أنواع مساعدات الحماية الاجتماعية لضمان توزيع ناجع ومنصف للمساعدات النقدية المشروطة، ووصول المواد الغذائية وغير الغذائية للأسر الأشد حاجة).

❖ بالنسبة لحماية الأطفال، أوصت الدراسة بـ:

1. دعم الحملات التوعوية التي تستهدف كسر القوالب النمطية الثقافية والمعتقدات والممارسات السلبية التي تدعو إلى التمييز ضد النساء والأطفال وأذيتهم. ودعم حرية التعبير عن وجهات النظر بجميع الأشكال والوسائل الإعلامية.
2. التأكد من إدراك وفهم الذكور والإناث، والفتيات والفتيان، من جميع قطاعات المجتمع، لمفاهيم العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة، وتأثير جميع أشكال العنف (المهني و/أو الحكومي) على الصحة البدنية والعقلية لجميع المواطنين.
3. وضع خطط تنفيذية بموازنة مخصصة للشروع بأنشطة في مجال حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي لدعم تنفيذ السياسات وتحقيق العدالة لضحايا الاعتداءات المشار إليها.
4. يجب تقييم تأثير الأعباء المالية والاقتصادية على الأسرة، وارتفاع معدلات إساءة معاملة الأطفال.
5. يجب تقديم المساعدة والإرشاد الاجتماعي والحماية للأسر المعرضة للإجهاد والمشاكل الاقتصادية والخلل الوظيفي الأسري.[54]

❖ فيما يتعلق بتمويل تنمية الطفولة المبكرة، أوصت الدراسة بـ:

1. ضرورة اعتماد آليات تمويل بسيطة، ومرنة، وموثوقة، وفعالة لاعتمادها من قبل شركاء التمويل المختلفين- الحكومة، البلديات، والقطاع الخاص، والأمم المتحدة، ووكالات التمويل الدولية.
2. زيادة الإنفاق الحكومي على برامج تنمية الطفولة المبكرة، من خلال فرض رسوم/ضريبة إضافية على بعض السلع (التبغ والبنزين)، أو على عمليات شراء الأراضي/العقارات.
3. زيادة مخصصات برامج وخدمات تنمية الطفولة المبكرة من الموازنة العامة.
4. استثمارات حكومية مضاهية لاستثمارات المجتمع المدني و/أو القطاع الخاص في قطاع الصحة، أو التعليم، أو الخدمات الاجتماعية، أو البرامج التي تحقق نتائج تنمية الطفولة المبكرة.
5. تخصيص الحكومة[55] تمويلًا إضافياً لكادر العاملين، وتطوير السياسات/المناهج الدراسية، وإدارة الأداء، وأنظمة الرصد.
6. الاستفادة من القطاع الخاص لحشد التمويل لخدمات تنمية الطفولة المبكرة، مثلاً ضمن خطط سندات الأثر الاجتماعي، التي ترتبط، بشكل خاص، باستثمارات قطاع الصحة، ودُور الحضانة ورياض الأطفال.
7. دمج البرامج الإنسانية الدولية وبرامج التنمية الثنائية لضمان استمرارية البرامج والتنسيق بينها، ما سيقلص عدد البرامج المكررة والإجراءات الإدارية واللوجستيات اللازمة لإدارة البرامج. ويمكن أن يشمل ذلك آليات تمويل مشتركة، ما سيتيح فرصة للتمويل التجميعي. ويعتبر هذا الخيار أكثر مناسبة لبرامج الحماية الاجتماعية وخدماتها.

انتهت الدراسة بتحذير مفاده أن ترك الأمور على ما هي علية دون تقويم وإصلاح وتحسين وفق التوصيات، سيكون له ثمن باهظ سيدفعه كل طفل وأسرة وعضو في المجتمع نتيجة ضياع الصحة والرفاه، وحتى خسارة رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية. إن استثمار دولار واحد في اليوم في برامج تنمية الطفولة المبكرة، سيوفر على الجميع كل المال والوقت والنفقات العلاجية التي سنتكبدها للتعويض عن بداية حياة غير سليمة.

54 للاطلاع على التوصيات كافة، يمكن الاطلاع على ملخص النتائج التنفيذية «حجة الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة، واستراتيجية التكلفة والتمويل للأطفال منذ الولادة وحتى سن الثامنة في الضفة الغربية وقطاع غزة» (ص23-29).

55 تشير المعلومات والبيانات التي تم جمعها حول مخصصات برامج تنمية الطفولة المبكرة في الموازنة العامة، إلى أن السلطة الفلسطينية تساهم في تمويل مبادرات تنمية الطفولة المبكرة الممولة من اليونيسيف والجهات المانحة، بنسبة 10-15%.

6. إصدارات حديثة

فلسطين تشهد معدل التضخم الأعلى منذ عشر سنوات

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تقريرها الربعي عن التضخم في فلسطين.[56] يرصد التقرير آخر التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد المحلي خلال الربع الأول من العام 2022، من خلال استعراض وتحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية. يتكون التقرير من أربعة أقسام، يستعرض القسم الأول أبرز التطورات الاقتصادية في فلسطين، إضافة إلى استعراض الأداء الاقتصادي لدى أبرز الشركاء التجاريين. بينما يتطرق القسم الثاني إلى أبرز التطورات المالية في فلسطين، التي تتمثل، بشكل أساسي، في آخر المستجدات المرتبطة بمعدلات الفائدة السوقية، وسوق الأسهم. في حين ركّز القسم الثالث على أبرز العوامل المؤثرة في التضخم محلياً، وعلى الصعيد العالمي. وأخيراً، يقدم القسم الرابع توقعات حول مستقبل معدل التضخم في فلسطين. سنسلط الضوء في هذا القسم على العوامل المؤثرة في تسارع معدل التضخم في فلسطين، واتجاهات الأسعار المحلية خلال الربع الأول من العام 2022، كما سنتطرق، في هذا القسم، إلى توقعات التقرير بخصوص معدل التضخم في فلسطين خلال الأرباع القادمة.

شهد معدل التضخم في فلسطين أعلى معدل/مستوى له منذ عشر سنوات ليصل إلى نحو 3.1% (أساس سنوي) خلال الربع الأول من العام 2022، ويعزى هذا الارتفاع الكبير في مستوى الأسعار إلى تضافر مجموعة من العوامل، المحلية والخارجية، التي حددت اتجاه ومستوى الأسعار في الاقتصاد المحلي خلال هذا الربع.

1-6 العوامل المؤثرة في التضّخم عالمياً ومحلياً

في ظل اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد، فلا بد أن تتأثر الأسعار المحلية بالتطورات الحاصلة على صعيد الاقتصاد العالمي، وبخاصة التطورات التي من شأنها أن ترفع من تكلفة الواردات، وقد شهد الربع الأول من العام 2022 تصاعد العوامل المؤثرة على تكلفة الاستيراد إلى الأعلى كما يوضح الشكل 6-1. يأتي في مقدمة هذه العوامل ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وبخاصة الطاقة والغذاء، وارتفاع معدلات التضخم بوتيرة متسارعة لدى غالبية الشركاء التجاريين. وعلى الرغم من أن قوة الشيكل تجاه العملات الرئيسة (وبخاصة عملات الشركاء التجاريين) امتصت جزءاً من الارتفاع في تكلفة الاستيراد، فإن أثر العوامل الرافعة لتكلفة الاستيراد كان أكبر وأقوى، لتكون المحصلة النهائية أن تشهد البلاد معدل التضخم الأعلى منذ عشر سنوات.

شكل 6-1: العوامل المحددة لتكلفة الواردات في فلسطين -الربع الأول 2022 (%)

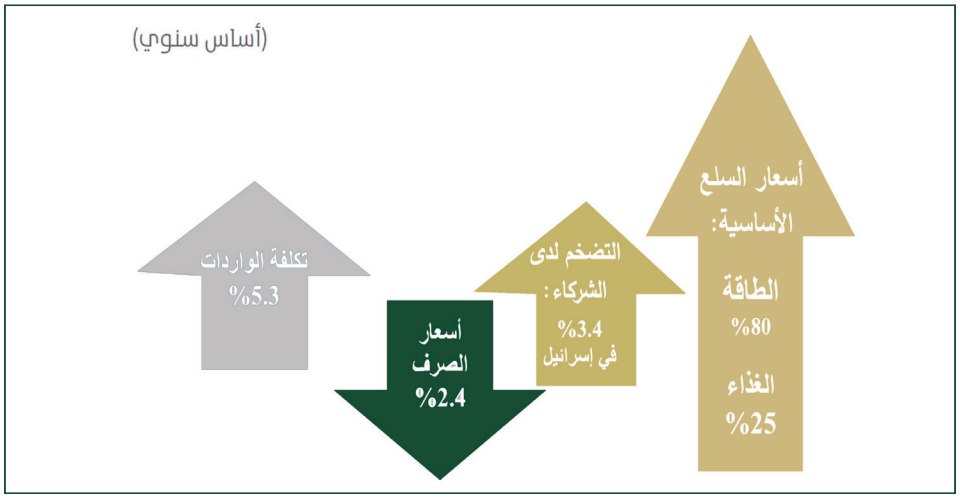

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الأول 2022.

56 سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الأول 2022:
https//:www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/Arabic

ارتفعت أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية خلال الربع الأول من العام 2022 نتيجة مجموعة من العوامل، من أهمها: عدم قدرة العرض العالمي على تلبية الطلب العالمي نتيجة الاضطرابات الحاصلة في سلاسل الإمداد، كما فاقمت الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا من قصور العرض على تلبية الطلب، وذلك نظراً لمكانة روسيا كمصدر أساسي للطاقة (النفط والغاز والمعادن)، إلى جانب أنها مع أوكرانيا تعد من أبرز مزودي القمح والذرة في العالم. إضافة إلى ذلك، أسهمت عوامل أخرى في ارتفاع الأسعار الأساسية، كالقيود التي فرضتها الصين على تصدير بعض السلع بغرض ضبط الأسعار المحلية، إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بموجات الحر والجفاف التي أضرت بالمحاصيل الزراعية. بالمحصلة، وعلى خلفية هذه العوامل ارتفعت أسعار الطاقة عالمياً خلال الربع الأول من العام 2022 بنسبة 19% مقارنة مع الربع السابق (80% مقارنة مع الربع المناظر). كما ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بشكل ملفت؛ فقد ارتفع مؤشر الغذاء خلال الربع الأول من العام 2022 بنسبة 15% مقارنة مع الربع السابق (25% مقارنة مع الربع المناظر).

وقد أدى الارتفاع المستمر لأسعار السلع الأساسية إلى ارتفاع معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين، فقد بلغ معدل التضخم في إسرائيل نحو 3.4%، و2.3% في الأردن، و8.9% في مصر، في حين وصل معدل التضخم إلى مستويات قياسية في تركيا ليصل إلى نحو 55% في ظل تدهور الليرة التركية. من جانب آخر، تراجع معدل التضخم في الصين ليصل إلى نحو 1.1% جراء التدابير والتدخلات التي أقدمت عليها الحكومة الصينية لكبح جماح التضخم، فقد فرضت الحكومة إجراءات إغلاق صارمة للحد من الاستهلاك، كما أجرت الحكومة تدخلات قوية لمنع ارتفاع أسعار المواد الخام الأولية للحد من ارتفاع تكلفة الإنتاج والتصنيع.

بناء على ما سبق، وفي ضوء اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاستيراد، تأثرت أسعار السلع المستوردة بشكل كبير بالتطورات الحاصلة في الأسعار العالمية، وبلا شك سينتقل أثر هذه التطورات إلى المستهلك الفلسطيني، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية (البنزين، الطحين، السكر، الأرز). يوضح الشكلان 6-2 و6-3 وجود فروقات واضحة ما بين أسعار السلع المستوردة إلى فلسطين مقارنة مع الأسعار العالمية للسلع نفسها. ويوضح التقرير أن هذه الفروقات تعزى إلى وجود عوامل عدة، أبرزها الضرائب المفروضة على السلع المستوردة، التي لها علاقة بالسياسة الضريبية الإسرائيلية، والاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبالتالي لا ترتبط أسعار السلع المستوردة حصراً بأسعارها بالسوق العالمي، بل يعكس ما تمليه هذه الاتفاقيات على شكل فروقات واضحة في الأسعار.

شكل 6-2: سعر لتر البنزين محلياً وعالمياً (دولار)

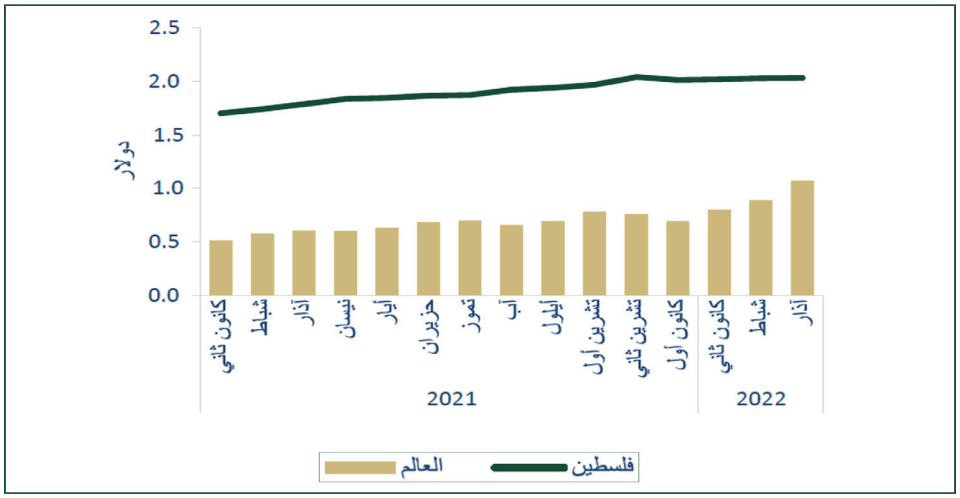

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الأول 2022.

يظهر الشكل 6-4 وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والتضخم، وبهذا الخصوص يحذر التقرير من حدوث ركود تضخمي في حال استمر ترافق ارتفاع معدلات التضخم مع تباطؤ النمو الاقتصادي خلال الأرباع القادمة، إذ تشير الأرقام الربعية إلى أن التباطؤ الاقتصادي لم ينعكس في تباطؤ مماثل في أسعار المستهلك كما هو موضح في الشكل 6-4.

شكل 6-3: أسعار بعض السلع المستوردة محلياً وعالمياً (دولار)

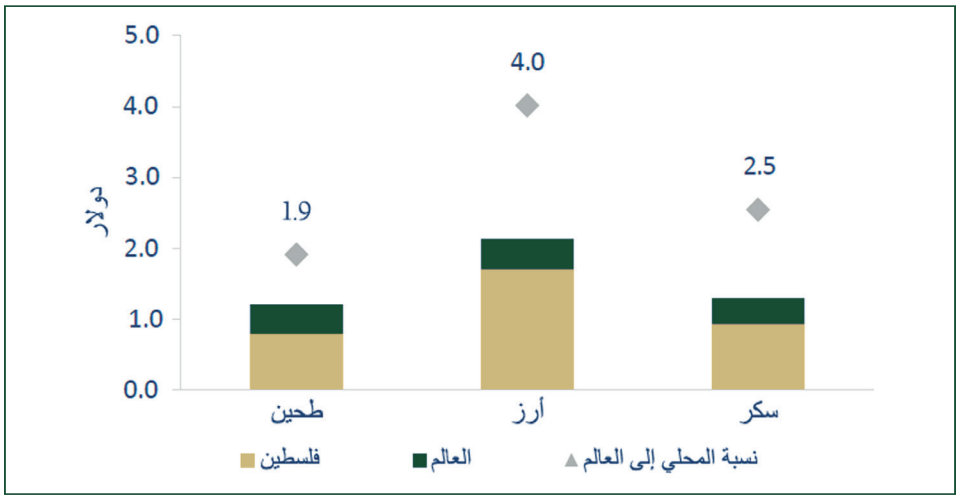

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الأول 2022.

شكل 6-4: العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والتضخم (%)

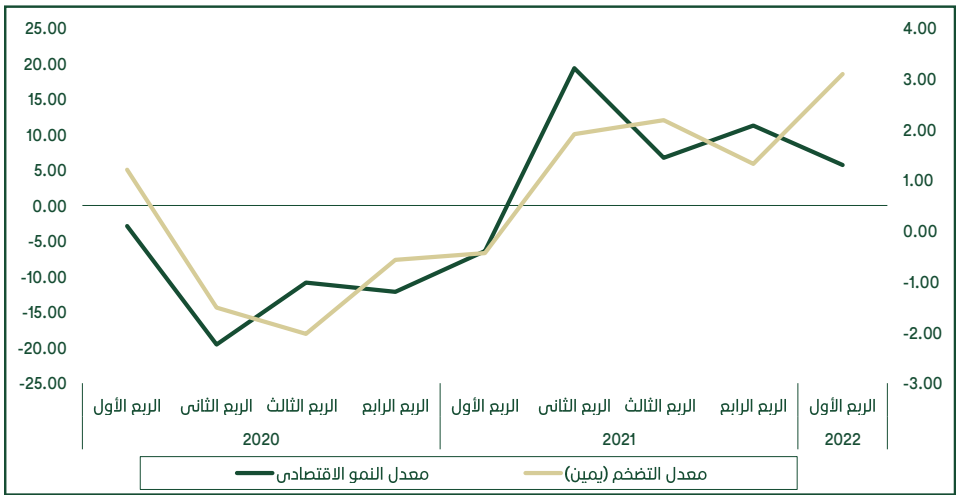

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الأول 2022.

2-6 تنبؤات التضخم

تستند عملية التنبؤ إلى سيناريو أساس يأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على التضخم في فلسطين، التي تتمثل في ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: التغير في تكاليف الواردات، التقلبات في أسعار الغذاء العالمية، التغير في الطلب المحلي. يتم تقدير الارتفاع المتوقع في أسعار الواردات باستخدام معدل التضخم المتوقع في إسرائيل، نظراً لأن الجزء الأعظم من الواردات الفلسطينية يأتي من إسرائيل. أمّا بالنسبة إلى توقّع التغير في الأسعار العالمية، فإن منهج سلطة النقد يستخدم التغير في أسعار الغذاء العالمية كمؤشر عليه. ويتم أخذ معدّلات الارتفاع المتوقعة في أسعار الغذاء العالمية من تقديرات صندوق النقد الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). ويجدر التنويه بأنّ أهمية أسعار الغذاء العالمية في التأثير على التضخّم في فلسطين ترتبط بالأهمية النسبية للمواد الغذائية في سلّة الاستهلاك الفلسطينية. يعكس مؤشرا التغير في تكاليف الواردات، والتغير في سعر الغذاء العالمي، التضخم المستورد، بينما يتم أخذ الاستهلاك الكلي كعامل داخلي يعكس الطلب المحلي، الذي من المتوقع أنّ يؤثر في مستويات الأسعار.

يبين الجدول 6-1 معدّلات التضخّم المتوقّعة في فلسطين على أرضية فرضيات معطاة عن الزيادة في أسعار الواردات وأسعار الغذاء، والتغير في الاستهلاك المحلي (تباطؤ في النمو). ويتوقع تقرير سلطة النقد أنّ يبلغ معدل التضخم 3.4% تقريباً في الربع الثاني من العام 2022، و3.1% في كامل العام 2022. وعند أخذ احتمالات الانحراف في توقّع الزيادة في أسعار الواردات وأسعار الغذاء (الصدمات الخارجية)، والتغير في معدلات نمو الاستهلاك الكلي (الصدمات الداخلية) بعين الاعتبار، فإن التضخم المتوقع خلال العام 2022 يحتمل أن يتراوح بين (1.8% و5.3%). وعلى المنوال نفسه، يتوقع أن يتراوح معدل التضخم للعام 2023 بين (-2.0%، و6.4%).

جدول 6-1: معدلات التضخم المتوقعة في فلسطين حسب سيناريو الأساس والربع للعامين 2022 و2023 (%)

الربع	الفرضيات			معدل التضخم المتوقّع (سيناريو الأساس)
	تكاليف الواردات	أسعار الغذاء	الاستهلاك الكلي	
الربع الأول 2022	3.4	24.1	3.6	3.1
الربع الثاني 2022	3.8	15.0	2.3	3.4
الربع الثالث 2022	3.4	19.0	1.7	3.1
الربع الرابع 2022	3.5	19.0	2.4-	2.8
2022	**3.5**	**19.1**	**1.2**	**3.1**
الربع الأول 2023	2.6	8.1	3.4	2.1
الربع الثاني 2023	1.8	5.7	3.2	2.0
الربع الثالث 2023	1.8	4.7	2.0	2.7
الربع الرابع 2023	1.7	6.7	1.2	2.7
2023	**2.0**	**6.3**	**2.4**	**2.4**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: تقرير التضخم: الربع الأول 2022.

يتضح مما سبق، أن عملية التنبؤ بالتضخم عملية تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، على الرغم من الاحتياطات التي يتم أخذها بالاعتبار ومن توسيع هامش التنبؤ. وهذا أمر تعاني منه عمليات التنبؤ في العالم كافة؛ ذلك لأن العوامل التي تؤثر على التضخم متعددة المصادر. ويكفي أن نشير إلى أن معدل التضخم المتوقع في فلسطين في الربع الأول من العام 2022 تم تقديره في الربع الرابع من العام 2021 على أن يبلغ (1.63%) حسب سيناريو الأساس (أي قبل أخذ التأثير المحتمل للصدمات الخارجية أو الداخلية)، في حين بلغ المعدّل الفعلي (3.1%)، وجاء هذا نتيجة ارتفاع العوامل المؤثرة على التضخم بمقدار أكبر مما كان متوقعاً نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، فقد ارتفعت تكاليف الواردات بمقدار 3.4% عوضاً عن أن ترتفع بمقدار 2.4% كما كان من المتوقع. كما ارتفعت أسعار الغذاء بمقدار 24.1% عوضاً عن أن ترتفع بمقدار 10.4% كما كان متوقعاً، كما نما الاستهلاك الكلي بمقدار 3.6% عوضاً عن أن ينمو بمقدار 2.3%. هذا التباين ما بين الفعلي والمتوقع لا ينفي أهمية صياغة تنبؤات، بل يؤكد على ضرورة تطوير نماذج التنبؤ وتكرار عمليات التجربة والخطأ للوصول إلى توقعات أكثر صواباً.

مفاهيم وتعاريف اقتصادية

حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights, SDR)

حقوق السحب الخاصة هي فكرة قام صندوق النقد الدولي باستنباطها في العام 1969، بهدف توفير ودعم الاحتياطيات النقدية للدول الأعضاء في الصندوق وتوفير السيولة للاقتصاد الدولي. وثائق السحب الخاصة هذه ليست عملة، وليست مطلوبات (ديون) على أو إلى صندوق النقد الدولي، ولكنها وثائق يمكن للدول أن تقوم بتحويلها إلى عملات احتياط بالتعاون مع الدول الأخرى.

1-7 كيف تؤدي حقوق السحب إلى زيادة السيولة؟

لكل وحدة من حقوق السحب الخاصة قيمة معينة (تعادل تقريبا 1.5 دولار أمريكي). وترتبط هذه القيمة بسلة من العملات الخمس الرئيسية في العالم: الدولار الأمريكي (بنسبة 41.7%)، اليورو (30.9%)، اليوان الصيني (10.9%)، الين الياباني (8.3%)، والباوند الإسترليني (8.9%). ويتم تعديل هذه النسب تبعاً لقوة الاقتصاديات المذكورة مرة كل 5 سنوات (دخل اليوان الصيني في السلة في العام 2016). كما تتم إعادة تعديل قيمة وحدة السحب الخاصة يومياً تبعاً للتبدل في أسعار صرف العملات الخمس بين بعضها البعض.[57]

حالما يقوم صندوق النقد الدولي بتوزيع وثائق السحب الخاصة (بشكل مجاني) على الدول الأعضاء في الصندوق (190 دولة)، يصبح بإمكان كل دولة مبادلة هذه الوثائق، بما يعادل قيمتها، بواحدة من العملات الخمس الرئيسية. وتقود هذه المبادلة إلى ارتفاع الاحتياطيات النقدية في الدول التي تبيع وثائق السحب، ما يساعدها على زيادة السيولة وعلاج عجوز موازين المدفوعات.

ولكن انخفاض عدد (قيمة) حقوق السحب الخاصة في الدولة التي تبيع الوثائق عن العدد الأصلي الممنوح لها من الصندوق، يقتضي منها دفع فوائد إلى الدولة التي اشترت هذه الحقوق، أي التي ارتفع عدد حقوق السحب فيها عن العدد الأصلي الممنوح لها. على ذلك، عندما يقوم لبنان، مثلاً، بمبادلة حقوق السحب التي منحها الصندوق له مقابل الحصول على اليورو مع فرنسا، يتوجب على لبنان دفع فوائد إلى فرنسا. وكلما كانت ممتلكات لبنان الفعلية من حقوق السحب أقل مما حصل عليه في التوزيع الأصلي، يتوجب عليه دفع فوائد، في حين كلما كان ما تحتفظ به فرنسا أعلى من التوزيع الأصلي، فإنها تحصل على فوائد. أما عند تطابق الرقمين، فإن الدولة لا تدفع ولا تحصل على فوائد.[58]

جوهر الأمر، إذن، هو أن لبنان يمكنه، عبر مبادلة حقوق السحب التي يمتلكها، اقتراض عملات صعبة بسعر فائدة متدنٍ نسبياً، وأن فرنسا يمكنها أن تمنح قروضاً إلى لبنان لقاء مراكمة حقوق سحب إضافية (ضمانات للدين) تستطيع أن تستخدمها في مجالات متعددة.

يتم تبادل وثائق السحب الخاصة لقاء عملات الاحتياط بشكل اختياري بين الدول، ولكن يحق لصندوق النقد الدولي، في ظروف معينة، الطلب من دول الفائض مبادلة (شراء) وثائق السحب من دول العجز. وتستخدم بعض الدول وثائق السحب كمساعدات للدول الفقيرة، كما تسمح الإجراءات باستخدام وثائق السحب الخاصة لسداد الديون تجاه صندوق النقد.

2-7 التوزيع العام للحصص (General Allocation)

يتطلب إصدار وتوزيع حقوق السحب الخاصة على الأعضاء في صندوق النقد الدولي موافقة 85% من الأصوات الكلية للأعضاء. ويتم التوزيع على الأعضاء بنسب تتطابق مع كوتا كل دولة في الصندوق (وهي تعادل تقريباً نسبة الأصوات التي تملكها كل دولة). ويلخص الجدول 7-1 نسب التصويت (الكوتا) التي تمتلكها دول مختارة في الصندوق.

57 وحدة حقوق السحب الخاصة المركبة من العملات الخمس الرئيسية هي وحدة الحساب (Unit of Account) في صندوق النقد الدولي، وفي عدد من المنظمات الدولية.
58 تتبدل قيمة الفائدة على حقوق السحب الخاصة أسبوعياً على ضوء تطور أسعار الفائدة قصيرة الأمد على عملات السلّة الخمس.

جدول 7-1: توزع قوة التصويت (الكوتا تقريباً) لبعض الدول في صندوق النقد الدولي 2021

الدولة	قوة (نسب) التصويت (٪)
الولايات المتحدة	16.50
المملكة المتحدة	4.03
الصين	6.08
اليابان	6.14
روسيا	2.59
السعودية	2.01
ألمانيا	5.31
فرنسا	4.03
مصر	0.43

قام صندوق النقد الدولي خلال حياته بإجراء 4 توزيعات عامة لحقوق السحب الخاصة: في 72/1970، 81/1979، و2009، والأخيرة في 2021. جاءت الإصدارات الثلاثة الأولى في ظروف الأزمات الاقتصادية الدولية، وهدفت إلى مساعدة الأعضاء على علاج مشاكل موازين المدفوعات وزيادة السيولة الدولية. أما التوزيع الأخير، فجاء أساساً بهدف سد الحاجة لزيادة الاحتياطيات على المدى الطويل في الدول كافة، وتحرير قيد السيولة، ما يسمح للدول الفقيرة والصاعدة بزيادة الإنفاق لمواجهة جائحة كورونا.

بلغ عدد وحدات إجمالي الإصدار الأخير لحقوق السحب الخاصة 456 مليار وحدة، وهو ما يعادل 650 مليار دولار أمريكي تقريباً. وهذه أعلى قيمة إصدار في تاريخ الصندوق. وكما ذكرنا سابقاً، حصلت كل دولة على نسبة من إجمالي حقوق السحب الجديدة تعادل حصتها (الكوتا التي تمتلكها) في الصندوق. وهو ما يعني أن الولايات المتحدة مثلا حصلت على نحو 80 مليار وثيقة سحب خاص، في حين حصلت أفغانستان على 310 ملايين، والعراق على 1,549 مليون، والأردن على 328 مليون وثيقة.

من الجلي أن هناك تحيزاً كبيراً في توزيع الحصص (وفي نسب التصويت) لصالح الدول الغنية، وعلى حساب الدول الفقيرة والصغيرة. وهذا نتيجة طبيعية للبنية التنظيمية لصندوق النقد الدولي، التي تشبه بنية المصارف الخاصة، حيث تبلغ مساهمة (كوتا/حصة) الولايات المتحدة المدفوعة في أصول الصندوق نحو 83 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، وهو ما يعادل تقريباً نسبة 17.43% من إجمالي الأصول.

بطبيعة الحال، لم تحصل فلسطين على حصة من التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة نظراً لأنها ليست عضواً في الصندوق. ولكن من الممكن، مبدئياً، أن تتلقى سلطة النقد الفلسطينية وثائق حقوق السحب الخاصة على شكل هدايا أو منح من الدول الصديقة، وأن تقوم باستخدامها مباشرة لسداد ديونها تجاه المنظمات الدولية، أو مبادلتها لقاء العملات الصعبة لتمويل المستوردات.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2017-2022[1]

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2021 الربع الأول	2021 الربع الثاني	2021 الربع الثالث	2021 الربع الرابع	2022 الربع الأول
السكان (ألف نسمة)										
فلسطين	4,733.4	4,915.3	5,039.0	5,101.2	5,227.2	5,179.9	5,227.2	5,243.1	5,275.0	5,306.1
الضفة الغربية	2,856.7	2,953.9	3,020.0	3,053.2	3,120.4	3,095.2	3,120.4	3,128.9	3,146.0	3,162.2
قطاع غزة	1,876.7	1,961.4	2,019.0	2,048.0	2,106.7	2,084.7	2,106.8	2,114.2	2,129.1	2,143.1
سوق العمل (حسب تعريف القوى العاملة الجديد المعتمد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء)[2]										
عدد العاملين (ألف شخص)	948.7	956.3	1,013.0	956.0	1,034.0	994.1	1,015.6	1,036.0	1,091.9	1,108.3
نسبة المشاركة (%)	44.0	43.5	44.3	40.9	43.4	42.9	43.0	43.8	44.0	45.0
معدل البطالة (%)	25.7	26.2	25.3	25.9	26.4	27.8	26.4	27.3	24.2	25.4
الضفة الغربية	18.4	17.3	14.6	15.7	15.5	17.1	16.9	14.7	13.2	13.9
قطاع غزة	38.3	43.1	45.1	46.6	46.9	47.9	44.7	50.2	44.7	46.6
الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) (مليون دولار) [3]										
الناتج المحلي الإجمالي	15,426.9	15,616.2	15,829.0	14,037.4	15,027.1	3,738.8	3,736.4	3,611.0	3,940.9	3,817.0
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	13,420.3	13,570.1	14,126.5	12,367.2	13,055.8	3,178.2	3,169.8	3,217.2	3,490.6	3,792.5
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,093.6	3,318.9	3,202.3	3,213.5	3,569.3	823.7	910.1	937.8	897.7	720.5
التكوين الرأسمالي الإجمالي	4,166.9	4,260.3	4,177.1	3,328.6	3,801.6	893.7	905.0	943.5	1,059.4	1,006.7
الصادرات	2,515.6	2,578.7	2,630.5	2,335.9	2,775.0	619.2	673.9	682.7	799.2	705.2
الواردات (-)	7,901.5	8,256.8	8,376.1	7,189.1	8,381.5	1,978.7	2,003.1	2,056.8	2,342.9	2,340.5
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
بالأسعار الجارية	3,620.5	3,562.3	3,656.7	3,233.6	3,654.6	976.9	905.3	904.9	867.5	977.6
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	3,463.1	3,417.7	3,378.3	2,922.5	3,045.3	791.4	755.5	759.7	738.7	761.8
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
الميزان التجاري	(5,967.4)	(6,425.7)	(6,502.0)	(5,680.0)	(7,064.7)	(1,677.1)	(1,644.6)	(1,736.4)	(2,016.7)	(2,157.0)
ميزان الدخل	2,129.0	2,786.3	3,030.9	2,492.3	3,397.8	749.6	831.7	906.4	911.0	987.0
ميزان التحويلات الجارية	1,708.5	1,499.1	1,691.7	1,285.0	2,180.5	431.9	519.2	514.1	715.0	547.0
ميزان الحساب الجاري	(2,129.7)	(2,140.4)	(1,779.4)	(1,902.8)	(1,486.5)	(485.5)	(293.8)	(315.9)	(390.0)	(623.0)
أسعار الصرف والتضخم [4]										
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.6	3.59	3.56	3.441	3.231	3.272	3.264	3.234	3.158	3.194
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.08	5.07	5.03	4.841	4.552	4.615	4.593	4.548	4.454	4.505
معدل التضخم (%)	0.21	(0.19)	1.58	(0.73)	1.24	(0.26)	1.14	0.07	0.36	1.50
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	3,651.5	3,462.9	3,290.6	3,526.2	4,224.7	1,026.3	1,047.5	1,099.7	1,051.2	1,273.0
النفقات الجارية	3,794.8	3,660.0	3,660.1	3,954.9	4,035.1	665.9	1,159.0	1,090.9	1,109.4	1,031.1
النفقات التطويرية	257.9	276.9	200.0	168.8	168.1	21.7	32.6	39.9	73.8	20.6
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(401.3)	(474.0)	(569.5)	(597.5)	21.5	(328.7)	(144.1)	(31.1)	(131.9)	221.3
إجمالي المنح والمساعدات	720.4	664.8	492.1	464.1	321.4	11.0	64.6	35.4	210.7	18.7
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	319.1	190.9	(77.3)	(133.4)	342.9	(317.8)	(79.6)	4.3	78.8	240.0
الدين العام الحكومي	2,543.2	2,369.5	2,795.1	3,649.4	3,848.1	3,545.5	3,702.4	3,793.9	3,848.1	3,668.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
موجودات/مطلوبات المصارف	15,850.2	16,125.0	17,825.5	19,886.2	21,673.0	20,059.9	20,624.4	21,321.6	21,673.0	21,807.5
حقوق الملكية	1,892.7	1,912.0	1,985.2	1,967.4	2,107.5	2,016.7	1,994.0	2,062.6	2,107.5	2,158.0
ودائع الجمهور	11,982.5	12,227.3	13,384.7	15,138.3	16,518.1	15,182.4	15,726.5	16,224.6	16,518.1	16,610.3
التسهيلات الائتمانية	8,026.0	8,432.3	9,039.1	10,078.7	10,747.2	10,150.6	10,350.7	10,473.7	10,747.2	10,834.6

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل العام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

* البيانات في الجدول حسب آخر تحديث متوفر للبيانات من الجهاز المركزي للإحصاء، وسلطة النقد، وهيئة سوق رأس المال.

** الأرقام بين الأقواس سالبة

1 بيانات الأرباع للأعوام 2021-2022 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

2 اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تعريفاً منقحاً للبطالة ينص على أنّ البطالة تشمل، فقط، الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الإسناد، وبحثوا بشكل جدي، وكانوا مستعدين وقادرين على العمل. تبعاً لهذا، تم استثناء المحبطين من البحث عن عمل (الذين لم يسعوا إلى العمل خلال فترة الإسناد) من حساب البطالة. نسجل، هنا، أرقام سوق العمل الفلسطيني حسب التعريف الجديد.

3 قام الجهاز المركزي للإحصاء بإجراء تنقيح على بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2004-2018. لذا، سيوجد اختلاف في أرقام السنوات والأرباع السابقة على ضوء تنقيح البيانات

4 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.